محمد تامالت

الجزائر

من فوق البركان

حقائق وأوهام

1988-1999

www.arabcontext.com

محمّد تامالت

الجزائر

من فوق البركان

حقائق وأوهام

1999-1988

شهادات لجنرالات ،رؤساء حكومات
زعماء أحزاب، شخصيات من الجبهة
الإسلامية للإنقاذ...

www.arabcontext.com

الفصل الأول:
جــزائر أكتوبــر...جزائر الإصلاحات...
جزائر التعددية .

أمسك الشاب قارورة الزجاج التي كان قد عَبأها رملاً وبنزينًا ثم وضع في فوهتها خرقة بالية وقرّب منها عود كبريت مشتعل وأسرع إلى أقرب دبّابة من تلك الدبّابات التي ملأ صخبها ساحة الأبيار إحدى أكبر ساحات العاصمة، وألقى بالقارورة في سقفها المفتوح مفاجئا قائدها الذي لم يستسلم لشعورالدهشة الذي اعتراه وزملاءه.فلم يكن يتصور أن شابا يقوم بمحاولة تفجير دبابة بها كل هذه الذخائر والمعدات، وبسرعة حمل زجاجة المولوتوف، وخرج بها لكنها انفجرت في يديه قبل أن يلقيها إلى مكان خال من الآليات أو الجنود لتخلف في جسده حروقا عميقة.

كان هذا الشاب واحدا من الشباب الثائر، الذي ألقى به السخط إلى شوارع العاصمة ينفث فيها غضبه ويعبر عنه بأساليب شتى كلها مشتقة من العنف، وكان العسكري الذي أنقذ أرواح الكثيرين ممن يقطنون على مدى مسافةٍ طويلة من المكان، الرائد كمال عبد الرحمن الذي أصبح قائدا للنّاحية العسكرية الثانية بوهران، بعد ترقيته إلى رتبة جنرال، وكان يجمعهما مكان واحد لسببين مختلفين، الأول يحرك عنف الشارع ويعمل على تحطيم كل ما يرمز للحزب الحاكم أو للفقر الذي زرعه بين الناس نظام إغتني مستغلا الشعارات الإشتراكية، والثاني يحاول إيقاف العنف مهما بلغ به الأمر من شدة أو قسوة أو حتى قمع، فلماذا وصل الوضع إلى هذا التدهور؟

www.arabcontext.com

الطريق إلى الإصلاحات :
بين استبداد الرئاسة وتعنت الحزب (1980– 1988).

في الوقت الذي كان فيه الشارع الجزائري ينتظر تسمية أحد شخصين رئيسا للدولة بعد وفاة الراحل هواري بومدين، كان أحدهما عسكريا غادر الجيش بعد قيادته لمعركة خاسرة ضد المغرب [1] وإدارته للمدرسة العسكرية بشرشال لسنوات، والآخر مدنيا بقي إلى اليوم أطول وزراء الخارجية مدة وأحد أصغر المسؤولين السامين للدولة الفتيّة بعد الإستقلال، في نفس اللحظات التي كانت الإشاعة قد جالت وصالت في شوارع المدن الكبرى عن إختيار اليساري المشرقي التكوين محمد الصالح يحياوي أو الليبرالي الغربي الإتجاه عبد العزيز بوتفليقة كان الضباط السامون للجيش يجتمعون في واحدة من المدارس العسكرية القريبة من ضواحي العاصمة، ليتفق رأيهم على اختيار عضو ثالث لمجلس الثورة، كان قد عينه زملاؤه في المجلس منسقا لشؤون الجيش مثلما عينوا يحياوي منسقا لشؤون الحزب الحاكم، ومحمد بن أحمد عبد الغني منسقا لشؤون الإدارة إضافة إلى منصبه كوزير داخلية، وكان هذا الرجل المصطفى من بين كل هؤلاء: العقيد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية لوهران، بعد أن أيده كبار الضباط كالمقدم قاصدي مرباح والرائدين رشيد بن يلس ومصطفى بلوصيف (وهي الرتب العسكرية التي كان عليها هؤلاء آنذاك).

وقبل اختيار بن جديد رئيسا أبدى ميولا لتغيير النمط الإقتصادي الذي غلب عليه التخطيط وميزه إحتكار الدولة وطغى عليه قاموس الإشتراكية والتأميمات والدعم وغيرها من مصطلحات العهد الإشتراكي، وكما يقول الجنرال المتقاعد رشيد بن يلس الذي كان رفيقا لبن جديد في عمله بالناحية العسكرية الغربية، فإن هذا الأخير قام بمجرد تعيينه منسقا لشؤون المؤسسة العسكرية بإلغاء قرار اتخذه الرئيس الراحل يقضي بمنع تسويق أية سلعة زراعية خارج الولاية التي أنتجت بها منعا للمضاربة بها وأصدر بن جديد تعليماته لمصالح الدرك الوطني يخطرها فيها بضرورة عدم منع الشاحنات المحملة بالبضائع من التنقل بين الولايات منذ اليوم .

www.arabcontext.com

وكرر بن جديد في عدة جلسات رسمية مع مجلس وزرائه مباشرة بعد توليه منصب رئيس الدولة، وخلال الفترة الأولى من حكمه سخطه على النظام الإقتصادي الإشتراكي بما فيه من احتكار من طرف القطاعات الحيوية .

يقول الجنرال العربي بلخير الرفيق الآخر للرئيس الأسبق الذي عمل معه منذ 1980 واتخذ له مكانا متميزا داخل الرئاسة أمينا عاما للمجلس الأعلى للأمن ثم للرئاسة ثم مديرا للديوان فأمينا عاما للرئاسة مرة أخرى حتى خروجه منها في 1991 وتوليه منصب وزير للداخلية، يقول بأنه سمع الرئيس عدة مرات يتحدث عن ضرورة تحرير الإقتصاد ومنح التجار فرصة المساهمة في تحريك المبادلات وفتح أبواب الإستثمار المتعلقة بالقطاع الخاص، بل إنه دعا كبار مساعديه إلى التفكير في صيغة تسمح بالوصول إلى هذا الهدف، فكان المشروع الذي تقدم به إليه الفريق الرئاسي، والذي كان يرمي إلى إنشاء هيآت جديدة على مستوى رئاسة الجمهورية مهمتها التفكير في الخروج بالبلاد من النظام الإقتصادي المخطط إلى النظام اللامركزي . ويضيف الجنرال بلخير بأن هيئات جديدة قد تم استحداثها من أجل القيام بالخطوات الأولى في هذا الإتجاه فتم تعيين أحمد ونجلة مفتشا عاما بالرئاسة ومحمد بوخبزة مكلفا بالإدارة والتنظيم وأوكلت لمجموعة من الإطارات "حقائب" أخرى [2] كالإقتصاد الذي أوكل لغازي حيدوسي والثقافة والتربية التي سير ملفها سفير ناجي والصناعة التي رأس الهيئة الخاصة بها عبد الوهاب بنيلي بالإضافة إلى إطارات أخرى في ميادين أخرى.

والحقيقة أن دور هذه الهيئات قد كان مهما واختصاصاتها الإستشارية واسعة، إلى درجة أنها هي التي أقنعت الرئيس بضرورة مراجعة الميثاق الوطني الذي كانت تعتبره عائقا يقف أمام فكرة الإصلاح، وقد تكون هي التي وقفت وراء قرار رئيس الجمهورية بإحداث تعديل على الطاقم الحكومي طال ما يقارب ثلث أعضاء الحكومة سنة 1986 ونُقل وفقه السيد مولود حمروش من منصبه كأمين عام لحكومة عبد الحميد الإبراهيمي إلى رئاسة الجمهورية التي كان يشتغل بها قبل ذلك مديرا للتشريفات وعاد إليها مرة أخرى أمينا عاما.

ويبدو أن الرئيس بن جديد كان مقتنعا بضرورة إحداث تغيير على المنظومة الإقتصادية، وأنه أعد من أجل ذلك مجموعة تغييرات يحدثها على الميثاق الوطني (الوثيقة المرجعية للنمط السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية) بل ويعترف بذلك صراحة في حوار كانت قد أجرته معه جريدة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة في

www.arabcontext.com

2 أكتوبر 1989 حيث برر لجوءه لهذا التغيير بشلل الإقتصاد الذي طبعه النمط الإداري لتسييره وكرسه الإنخفاض السريع لأسعار البترول، ويضيف بن جديد في هذه الشهادة بأنه حاول إقناع قاعدة جبهة التحرير بضرورة مراجعة التسيير الإداري للإقتصاد، ولكنها رفضت أن تسير معه في مسعاه.

وبالرغم من غياب الأمين الدائم للجنة المركزية محمد الشريف مساعدية الرجل القوي الذي عينه بن جديد في 17 جويلية 1980 في هذا المنصب، في مسعى آخر له للتخلص من بقايا عهد بومدين وأحد رموز هذا العهد محمد الصالح يحياوي الذي كان يتولى هذا المنصب ـ ويُعتبر مساعدية هنا واحدا من معارضي التغيير الذي أراده الرئيس ـ بالرغم من هذا الغياب الذي كان سببه مرض مساعدية وحاجته إلى العلاج في الخارج، فإن الأمور لم تسر كما أرادها الرئيس الذي كان يعتقد أن أهم عائق يقف أمامه هو شخص الأمين الدائم، بل أنه صرح لأحد وزرائه المقربين وهو يرافقه في سيارته الرئاسية إلى المكان الذي عقد به المؤتمر الإستثنائي لجبهة التحرير سنة 1985 بأنه ينوي تنحيته قريبا.

وكان السبب الرئيسي لرفض القاعدة للتغييرات المقترحة على الميثاق الوطني هو أن الكثير منها كان يمس بروح العدالة الإجتماعية وحسنات الإشتراكية التي تكمن في مجانية مختلف الخدمات وكذلك في دعم أسعار السلع الضرورية، وربما كان ذلك نتيجة لاقتراب القاعدة من الشعب وإدراكها لبعض مشاكله أو محاولة منها للحفاظ على ماء وجهها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه حفاظا على مستوى إجتماعي مقبول ما دام طريق الديمقراطية بعيد المنال.

والواقع أن اعتراضات من كانت لهم علاقة بالرئيس أو بفريقه الرئاسي كانت كبيرة بل إن بعض وزراء الدولة كانوا ـ كما يقول الوزير السابق لعدة حقائب في عهد بن جديد ومنها التربية والعدل وغيرها السيد محمد الشريف خروبي ـ كانوا ينزعجون من نداءات الرئاسة للتغيير على حساب القدرة الشرائية للمواطن ومستواه الإجتماعي ولعل هذا ما دفع رجلا كأحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية الأسبق كي يفسر لنا أحداث أكتوبر 1988 بأنها "كانت نتيجة طبيعية للتخلي التدريجي عن أحد المبادئ الأساسية لثورة نوفمبر وهو مبدأ العدالة الإجتماعية الذي ميز فترة الرئيس الراحل هواري بومدين ثم تراجع تطبيقه تدريجيا في عهد الرئيس الشاذلي الذي فضل إعطاء هامش أكبر للحريات الفردية والجماعية، ولكن على حساب العدالة الإجتماعية".

www.arabcontext.com

صيف الإشاعات الأسود.

لم تشهد الجزائر منذ إستقلالها أياما سوداء مثل تلك التي عرفتها في بداية عام 1988، ولم تعرف إشاعات كتلك التي انتشرت بين الناس خلال تلك الفترة (إذا استثنينا ربما الأيام التي سبقت وفاة بومدين). وبدأ الحديث في الشارع عن توفيق بن جديد إبن رئيس الجمهورية الذي اتهمته الإشاعات بتورطه في قضية إختلاس قام بها فريق من 20 شخصا في وكالة الصنوبر البحري (شرق العاصمة) التابعة لبنك الجزائر الخارجي حيث تمت سرقة 170 مليون دينار إستغلت في شراء فيلات وعقارات وسيارات لم تكن لتدخل الجزائر من قبل (سيارة فيراري الإيطالية مثلا). وربما تكون الإشاعة قد استغلت العلاقات المشبوهة لهذا الشخص بأمثال هؤلاء ممن تجمعهم موائد السُكْر وشيطان الرذيلة وحانات الفساد والدعارة لتقول للناس بأنه استغل نفوذه لمساعدة هذه العصابة على الخروج سالمة من أي مأزق مستقبلي، وربما تكون قوة الإشاعة هي أيضا السبب الذي جعل رئيس الجمهورية يشعر بقلق شديد من المسألة ويسعى بكل الطرق للتخلص من تبعاتها الخطيرة.

ومثلما يقول وزير العدل محمد الشريف خروبي فإن الرئيس الشاذلي بن جديد كان قد استدعاه ليعلمه بأن ليس له أي مانع في التحقيق مع ابنه ومعاقبته إذا ثبتت التهمة الموجهة ضده ويرى الوزير أن ما استنتجه من لقائه مع رئيس الجمهورية كان يقين هذا الأخير أن ابنه بريئ من التهمة التي لم تثبت ضده أبدا بعد ذلك. ويبقى هنا سؤال لا بد أن نطرحه: هل سعى الرئيس لتبرئة ابنه من تهمة ثابتة عليه؟ أم أن التهمة كانت غير مؤسسة منذ البداية ولم يكن بينها وبين الحقيقة رباط؟ ويمكن أن نضيف سؤالا آخر في حالة الجواب على السؤال الأول بالنفي والثاني بالإيجاب: من سعى إلى توريط إبن الشاذلي بن جديد في مثل هذه القضية التي أزعجته حقا وماذا كان هدفه؟.

الواضح هو أن صيف 1988 كان أكثر قتامة من الأشهر التي سبقته فقد شهد اختفاء مريبا لكل السلع الضرورية وأصبح منظر الطوابير المنتشرة في مدن البلاد شيئا مألوفا بل وظاهرة تطبع هذه المدن، كما بدأ الحديث عن ديون الجزائر الخارجية وعن ضغوطات إقتصادية خارجية، مثلما بدا واضحا أن قرار الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي في 1 أكتوبر 1988 بإلغاء المنحة السياحية التي كانت تقدم للمواطنين كان نتيجة لنقص كبير في سيولة العملة الصعبة وتبين أن العملة المحلية عانت كثيرا من تضخم لم تشهده

www.arabcontext.com

أبدا من قبل. هذه الكوارث الإقتصادية كانت تمر كلها ورئيس الجمهورية في ألمانيا مع زوجته يقضي عطلته بعيدا عن المشاكل التي سرعان ما عادت إليه تؤرقه بعد عودته إلى البلاد، فبالإضافة إلى كل ما سبق وجد الميزان التجاري مختلا حيث فاق حجم الواردات حجم الصادرات (التي كانت نفطية بالضرورة) واكتشف أن ميزانية الدولة لم تستطع تغطية المصاريف خلال الفترة الماضية وأن عليه أن يخصص غلافا ماليا آخر لتغطية العجز الموجود.

الواقع الإقتصادي الذي وجده الرئيس دعاه إلى استدعاء وزير المالية عبد العزيز خلاف ليناقشه في تقرير عن سوء الأحوال الإقتصادية كان قد قُدم للرئيس في أواخر شهر جويلية ولم يعطه أية أهمية حتى عودته من عطلته واكتشف بن جديد أنه كان قد استهتر كثيرا بالوضع وأن عليه تدارك الأمر بأية طريقة، وحين لم ينجح قرر أن يخاطب الشعب الجزائري مفهما إياه بأن الذين وقفوا ضد أفكاره الإصلاحية هم الذين أوصلوه إلى هذا الوضع وأن تغيير الوضع الحالي هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق، وقبل الحديث عن الخطاب علينا أن نسأل هل حاول الرئيس دفع الشارع إلى الغضب؟ ولن نجيب عن هذا السؤال الآن.

خطاب 19 سبتمبر كان بحق خطابا ساخنا ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في لقاء له بالإطارات في تحضيراته للمؤتمر السادس لجبهة التحرير وتحدث عن عدة قضايا كارتفاع أسعار السلع وندرتها ودور القطاع الخاص غير البناء في هدم الإقتصاد وانحراف المهاجرين إلى خدمة مصالحهم على حساب مصلحة البلاد ومسألة ثانوية ديكارت التي أمر الرئيس بإغلاقها ورفض بعض المسؤولين هذا القرار. «لا مكان لمزدوجي الجنسية عندنا وعلى الذي يريد ثقافة أجنبية لأبنائه أن يأخذهم ليذهب بهم إلى البلد الذي يريد»، هكذا قال الرئيس معترضا على الحملة التي شنتها ضده أوساط داخل السلطة هي نفسها التي عملت على إسقاط الوزير مصطفى بن عمار الذي سعى في بداية الأمر إلى غلق ثانوية ديكارت.

وهكذا فإن فريقا من أصحاب النفوذ حاولوا ـ كما يقول الأمين العام لوزارة التربية بوعبد الله غلام الله الذي أصبح في 1997 وزيرا للشؤون الدينية ـ أن يمنعوا هذا القرار بكل الطرق ونجحوا فعلا في تجميده حيث طُوي الملف مؤقتا كما انتبهوا للخطر الذي كانت تشكله الملتقيات الفكرية سواء كانت ملتقيات الفكر الإسلامي أو ندوات الإطارات العاملة في قطاع التربية على المصالح الفرنسية المنتفعة من الجو الإستثنائي

www.arabcontext.com

الذي لا يمكن في ظله العمل على استقلال الجزائر ثقافيا وحضاريا عن المستعمر السابق - يضيف المتحدث - وهذه نقطة أخرى نؤجل الحديث عنها الآن إلى حين التطرق إلى جذور حوادث أكتوبر، لكن علينا أن نوضح هنا بعض التفاصيل المرتبطة بقضية ديكارت من جهة وبعلاقة الجزائر مع فرنسا من جهة ثانية.

لقد طالبت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في لائحة لها صدرت في 1979 بضرورة وضع حد لوجود الجزائريين في المدارس الفرنسية بالجزائر واستمر الوضع متراوحا بين القبول على مضض بهذه المدارس الفرنسية بالجزائر والسعي لإلغائها وكان تحسن العلاقات بين الجزائر وفرنسا (بعد صعود الإشتراكيين بقيادة فرانسوا ميتران للحكم وقيامه بحل مشكلة كبيرة بين البلدين كانت تتمثل في ادعاء فرنسا أن سعر الغاز الجزائري مبالغ فيه لتتراجع في حكم هذا الرجل وتحل الإشكال وديا)، كان تحسن هذه العلاقات داعما آخر من دعائم التعاون الثقافي بين البلدين خاصة بعد انخفاض عدد الإعتداءات العنصرية في فرنسا على المهاجرين الجزائريين لكن بعض المشاكل الإجتماعية عادت لتظهر خاصة بعد تعارض القانونين الفرنسي والجزائري في تشريعاتهما المتعلقة بمصير أطفال الأسرة المختلطة (أي التي يكون فيها الأب جزائريا والأم فرنسية) والذين كانوا يتعرضون إلى عمليات تهريب من طرف آبائهم من التراب الفرنسي إلى التراب الجزائري لكي لا يخضعوا لهذه القوانين، أو اختطافهم من الجزائر للتحصن بنفس القوانين من طرف الأمهات، كما سُجلت مشاكل التكوين الفرنسي المحض للكثيرين من تلاميذ "ديكارت" الذين كانوا يتلقون أحيانا أفكارا تتعارض مع وطنيتهم وتجعل منهم "فرانكو مسلمين" كما كان الأمر عليه قبل استقلال البلاد .

ولا بد أن هذا المشكل قد طُرح بحدة قبل أكتوبر 1988 ولكن الخوف من الإصطدام بفرنسا وبجماعات الضغط الموالية لها جعل الكثيرين يحذرون في تعاملهم مع هذه المسألة التي اعتبرها أحد أصدقاء الرئيس الذين همسوا له بذلك عدة مرات "عشا للدبابير لا يمكن لمسه دون خدوش على الوجه واليدين." ويبدو أن وزيرة التربية التي عاصرت أحداث أكتوبر 1988 الأديبة الروائية زهور ونيسي نجحت فيما لم ينجح فيه الوزير بن عمار بحيث أنها أقنعت الرئيس بضرورة الدفاع عن مدرسة جزائرية بعيدة كل البعد عن أية وصاية أجنبية وهو أمر أدى بعد ذلك مباشرة إلى استرجاع ديكارت ثم القيام بفتح مدرسة ثانوية دولية في نواحي بن عكنون يدرس فيها أبناء الأجانب والدبلوماسيين.

www.arabcontext.com

ونطوي هذا الملف مؤقتا ونعود إلى ما خلفه خطاب الرئيس من تعاليق، لقد كان ساخنا إلى درجة جعلت وزير الداخلية الهادي لخذيري مثلما يقول مدعوما بمدير ديوان الرئيس العربي بلخير يدعوان إلى عدم بثه إطلاقا وأصر الرئيس على أن يُبث حتى ولو تعرضت بعض أجزائه إلى الحذف ، لكن يقول الأمين العام للرئاسة حمروش أنه لم يستطع إجراء أي حذف عليه فالخطاب كله كان ناريا وكان لابد من اتخاذ قرار بثه كاملا أو عدم بثه، والهادي لخذيري هنا يرى أنه كان السبب الأول لأحداث أكتوبر. وربما يكون ذلك صحيحا إذا نظرنا للأحداث التي تلت الإضراب مباشرة ففي ذات الأسبوع بدأت إضرابات عمالية في المنطقة الصناعية برويبة دامت حتى نهاية سبتمبر أين قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالإحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب طالت حتى قطع الغيار مطالبين بزيادة رواتبهم. وقام وزير العمل محمد نابي ورئيس اتحاد العمال الطيب بلخضر بزيارة الـ 11000 عاملا لمحاولة تهدئتهم فزادت ثورتهم وأطلع أحد العمال الوزير على كشف راتبه الضئيل قائلا له: "هل أستطيع أن أعيش بمثل هذا الراتب سيدي الوزير".

وتضامنا مع هؤلاء قام الـ 30000 عاملا الآخرون الموجودون في منطقة رويبة الصناعية بإضراب دام ثلاثة أيام إنتهى بصدام مع قوات الأمن واعتقل خلاله 14 عاملا وجرح آخرون كما طالت الإضرابات قطاع الطيران والبريد والنقل أيضا وتمت مواجهتها دائما بنفس الطريقة حيث قام جهاز الأمن العسكري بانتقاء القادة المفترضين لمثل هذه الإضرابات ثم اعتقالهم وكان أغلب هؤلاء بالطبع من اليساريين ومن حزب الطليعة الإشتراكية تحديدا. الباكس (وهو الإختصار الحرفي اللاتيني لاسم هذا الحزب والمتداول لدى الطبقة السياسية والشارع) نشر بيانات سرية فيها قوائم للكثير من مناضليه المعتقلين كالطاهر عبادة الأستاذ بمعهد التعليم العالي بالبليدة وكمال كاتب الأستاذ بمدرسة الهندسة المعمارية بالحراش ومحمد عينوش الذي يدرس الفيزياء بجامعة باب الزوار وغيرهم ممن زاد عددهم عن الثلاثين قياديا من قياديي هذا الحزب (كان هذا قبل أحداث أكتوبر أما بعدها فالقائمة كانت أوسع).

وعلى مستوى أجهزة الحزب الحاكم بدأ التضايق من التصرف الذي قام به رئيس الجمهورية الذي غير في جويلية 1988 لجنة طاقم تحضير المؤتمر السادس وبدأ هو وأنصاره في مهاجمة مكشوفة للحزب متهما إياه بأنه عدو الإصلاح وإن لم يكن الخطاب الرسمي واضحا كثيرا مثل وضوح خطاب آخر أقل رسمية كانت الجرائد مكانه

www.arabcontext.com

المفضل وبالخصوص مجلة الثورة الإفريقية التي كان يحركها مسؤول الأمانة الدائمة للحزب محمد الشريف مساعدية وجريدة "الجزائر الأحداث" التي كانت تقف الرئاسة وراءها، وقد كان الصراع حادا إلى درجة هجوم هذا الطرف على ذاك بكل صراحة وجرأة والصدام العدواني عدة مرات. هذا الصدام كان نتيجة أخرى من نتائج المواجهة المكشوفة التي بدأت بعد المؤتمر الإستثنائي لـ1985 لكن هذا لا يعني أنه كان يعكس تناقضا حقيقيا بين الرئاسة والحزب، فمساعدية يعترف في أكثر من لقاء له مع مقربيه أنه لم يكن له أي خلاف جوهري مع الرئيس وإنما كان الرئيس يعلم جيدا أنه لا يمكن له أن يحدث التغيير اللازم بوجه محافظ أقرب ما يكون إلى اليسار كمساعدية.

وأستطيع أن أقول ـ وأنا هنا خرجت عن مبدأ الحياد للضرورة ـ أن دور الحزب في التغيير لم يكن مذكورا وأن رد فعله على كل المساعي الرئاسية لم يتعد المجلس الشعبي الوطني ولا الاجتماعات النظامية للجبهة وأن قدرته على تجنيد الشارع لم تكن لتساوي قدرة الأجهزة الأخرى للنظام القائم أو حتى بعض أطراف المعارضة اليسارية منها أو البربرية أو الإسلامية لذلك أفضل أن لا أتحدث عن هذا الموضوع كثيرا لأنني أظن أنه هامشي يراد تضخيمه لإخفاء حيثيات أكثر أهمية.

باب الواد، باش جراح وبلكور.
الرئاسة، الجيش والمكتب السياسي.

خرج شباب العاصمة ـ أو لنكن أكثر دقة ـ خرج بعض شباب العاصمة إلى شوارعها وأغلبهم لا يدري لماذا خرج ولكن جميعهم يعلمون ما الذي يجب أن يفعلوه، التكسير والحرق والصراخ وضرب كل ما يرمز إلى الدولة والحزب والفساد الذي كانت الدوائر الرسمية تربطه بالإشتراكية من خلال شعاراتها البراقة التي كانت تُظلم كلما قام أحد المسؤولين بتصرف يسيء إليه وإلى نظامه وإلى اشتراكيته التي تفقر الفقير وتغني الغني. كان بن جديد في زيارة لولاية المدية عندما فاجأته الأحداث وفاجأت الكثيرين معه حتى أن كل الجرائد الوطنية الموجودة في تلك الفترة الواحدية لم تتعرض للإضطرابات إلا بعد مدة قد تصل إلى اليومين أو الثلاثة وكأنها كانت تتمنى أن تتوقف بسرعة ولا تصل إلى ما وصلت إليه.

www.arabcontext.com

يقول الهادي لخذيري الذي كان آنذاك وزيرا للداخلية إن أولى المناوشات بدأت في باب الواد وإنها شملت في البداية بعض الدكاكين والمرافق العمومية لتنتشر إلى الضواحي ثم تعرف مظاهرات شبيهة لها في مناطق أخرى من العاصمة كباش جراح وبلكور وأول ماي وحتى باب الزوار .

باب الزوار كانت كما يرى الجنرال مجذوب لكحل عياط رئيس "المندوبية العامة للوقاية والأمن" وهي الطرف السياسي للإستخبارات العامة أو الأمن العسكري، واحدة من أنشط المناطق بدورها فقد نظم مجموعة من من طلبة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا تجمعا طلابيا ثم قرروا الخروج من الحرم الجامعي للتظاهر لكنهم لم يجدوا ما يقومون بتحطيمه خاصة وأن المنطقة كانت بعيدة عن الهيئات الحكومية أو الدبلوماسية أو الحزبية أما طلبة بن عكنون (خاصة أولئك من معهد الحقوق) فقد قاموا بمحاصرة بعض المناطق القريبة بعد أن انضم إليهم بعض الشباب الثائر في المنطقة، ولكن ما قاموا به من تخريب لم يكن بذلك الحجم الذي خربته مجموعة كان عليها الخروج من الجامعة المركزية للتظاهر وإذا بها تلتقي بمجموعات من الشباب الغاضب الذي قدم من باب الواد وتم التحام كل المجمو عات وأصبح هدفها الصعود إلى رئاسة الحكومة وهنا بالذات حدث اصطدام هذه المجموعات بالشرطة.

المتظاهرون حاولوا الوصول إلى كل الوزارات الممكن الوصول إليها، فوزير النقل رشيد بن يلس يروي أن مقر وزارته الكائن بشارع ديدوش مراد تمت مهاجمته من طرف بعض الشباب الغاضبين واختفى الشرطيان المكلفان بحراسة المبنى خوفا على نفسيهما لدرجة جعلت مدير الديوان يتدخل محاولة منه لإنقاذ الموقف بأخذه لمسدس أحد الشرطيين وتهديده للمجموعة المهاجمة.

أما وزير العدل محمد الشريف خروبي فقد اضطر إلى البقاء طول الوقت بوزارته في منطقة الأبيار، واستعان في الساعات الأولى من الأحداث بعشرات الحراس المتخصصين في العمل في السجون والذين وقفوا ببنادقهم في أسطح الوزارة، وبدل استعمالها ضد المتظاهرين فإنهم كانوا يلقون بالحصى الغليظة التي تغطي السقف على مجموعات المشاغبين وكان ذلك كافيا لتراجعهم.

أما الهيئات التي لم تعرف أية هيئات أخرى ماعرفته من عنف وتكسير فقد كانت بالخصوص وزارة الشبيبة والرياضة التي تعرضت لتحطيم كلي ومحافظات باب الواد وأول ماي وباش جراح وغيرها، وتم تخريب كل المنشآت القريبة من المركب الثقافي

www.arabcontext.com

لرياض الفتح الذي بنى فيه الرئيس ما أسماه "مقام الشهيد" لتخليد هذا الرمز الكبير من رموز الوطن مثلما قال، لكن أنصار بومدين قالوا آنذاك أنه بناه ليبعد الأنظار عن قبر الرئيس الراحل الذي كان خَلَفه يضطر لزيارته في كل عيد وطني أو ديني، وانتشرت في الشارع الجزائري أحاديث عن هذا المكان الذي سماه العام والخاص "رياض الفضح" وأصبح لصيقا بارتفاع الأسعار والمواعيد الغرامية.

ركز المتظاهرون جهودهم على اقتحام كل ما يرمز للدولة فقاموا بضرب مقرات الشرطة بكل ما حوت أيديهم بل وأرغموا أعوان الأمن الموجودين بها على القيام بحركات بهلوانية أو بالرقص، وكانت تلك فرصة لذوي السوابق العدلية أو الملفات السوداء لإحراق كل الوثائق الموجودة في مراكز الشرطة والتي تدينهم وتدمير كل المعدات التي تصادفهم وتوجه المتظاهرون أيضا إلى المساحات الكبرى أو الأسواق ذات السعر الموحد التي كانت تُعرف رسميا بالأروقة الجزائرية أو بأسواق الفلاح وكان هذا الاقتحام ذا هدف واحد: الاستيلاء على كل السلع الموجودة من علب "الفلوريا" أو الحليب المركز التي اختفت منذ زمن هي وعلب "النيسلي" وأنواع أخرى نادرة، إلى ثلاجات "فاڤور" وكل أنواع الآلات الكهرومنزلية. وهنا فقط وعندما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه قرر الرئيس استدعاء الجيش.

يروي العربي بلخير كيف أن الرئيس بن جديد شعر بالحرج الشديد بعد عودته من ولاية المدية وطلب منه رأيه في الخطوة التي من الممكن فعلها لتدارك الموقف فنصحه بجمع المكتب السياسي والتشاور معه. واجتمع المكتب السياسي فعلا في 5 أكتوبر وطلب منه الرئيس أن يقدم رأيه في مسألتين: استدعاء الجيش لكي يوقف المظاهرات ومرسوم حظر التجوال، ويقول رشيد بن يلس الذي كان عضوا للمكتب السياسي أن اجتماع هذه الهيئة العليا للحزب الواحد كان بحضور كل أعضائها (3) فيما عدا الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية الذي كان في زيارة لنيويورك لحضور أشغال دورة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ويضيف بن يلس أن كل أعضاء المكتب وافقوا على فرض مرسوم حظر التجوال ولكن اثنين فقط هما المتحدث ومرباح رفضا فكرة دعوة الجيش للتدخل.

وأنشأت خلية للمتابعة كان أعضاؤها الهادي لخذيري، محمد الشريف مساعدية، العربي بلخير وعبد الحميد الإبراهيمي كما تقرر فرض حالة الحصار وحظر التجوال بالإضافة إلى استدعاء الجيش وتكليفه بإدارة الوضع خلال الحالة الإستثنائية، واجتمع

www.arabcontext.com

الشاذلي بن جديد بكبار قيادات الجيش وعين الجنرال عبد الله بلهوشات نائب وزير الدفاع (الذي كان هو الشاذلي نفسه) ورئيس الأركان مديرا لحالة الحصار يساعده في ذلك الجنرال خالد نزار نائب رئيس الأركان وقائد القوات البرية والجنرال محمد عطايلية قائد الناحية العسكرية الأولى.

كان الجيش كما يقول الجنرال لكحل عياط مسؤول المخابرات السياسية قد أنشأ بدوره خلية للأزمة موازية لتلك التي كان قد أنشأها الرئيس أعضاؤها عبد المجيد بوزيدي المدير العام للأمن الوطني وخالد نزار قائد القوات البرية ومحمد بتشين مسؤول المخابرات العسكرية (أمن الجيش) وكانت تلك الخطوة دليلا كافيا على اهتمام الجيش بالوضع وكان استدعاء الجيش (بإجماع كل المقربين من الرئيس الذين التقينا بهم) نتيجة لتقارير تم تقديمها للرئيس من طرف مستشاريه وكذلك بعض الجهات الأمنية النافذة وكان مضمونها هو أن الشرطة قد عجزت عن إيقاف الإضطرابات الحادثة في الشارع وأنه لا بد من التدخل بأية طريقة ولا يمكن أن يكون ذلك إلا باستدعاء الجيش.

ويؤكد مصدر مطلع داخل الجيش (وسيتكرر ذكر هذا المصدر عدة مرات خلال هذا الكتاب دون الإشارة إلى إسمه لرفضه ذلك) هذه الحقيقة ويقول بأن العجز الذي عرفته كل أجهزة التدخل الأمني ووقوفها مكتوفة اليدين جعل الرئيس يلجأ للمؤسسة العسكرية التي لم تكن تملك أن ترفض طلب الرئيس ويبرر مصدرنا بعض النتائج السلبية لهذا التدخل وأهمها على الخصوص العدد الكبير للقتلى خلال الاصطدام بين الجيش والمتظاهرين (4) بالنقص الذي عرفه طاقم الجيش في خبرات مواجهة مثل هذه المظاهرات واحتوائها بطرق سلمية وكذلك بالتعب الذي شعر به العسكريون وقد كان المطلوب منهم في تلك اللحظة التدخل مباشرة بعد أن حلوا بالعاصمة قادمين من أمكنة بعضها يبعد بآلاف الكيلومترات وفي أقصى الصحراء، وكانت هذه - يضيف المصدر العسكري - تجربة سيئة للجيش الذي كان ينوي إخلاء بعض ثكناته ومدارسه الموجودة بالعاصمة وبعض المدن الكبرى ولكن الأحداث جاءت لتجعله يعدل عن قراره.

ويعتبر مصدرنا أن الجيش وأفراده حاولوا بكل الطرق الحد من الكارثة ودرء عواقبها إلى درجة جعلت الكثير من المجندين يتقدمون لأسر الضحايا الذين كانوا قد سقطوا على أيديهم بالتعازي والأسف الشديد وأحيانا بالندم البالغ.

www.arabcontext.com

البحث عن حلول سحرية

وكأن تدخل الجيش لم يكن كافيا لحسم الموقف، وكأن الإضطرابات أصبحت أكثر قوة وبأسا، وكأن الرئيس بدأ يشعر بأن كرسي السلطة بدأ يهتز من تحته مما جعله يقرر مخاطبة الشعب، فلنحاول معا الوصول إلى الأسباب التي جعلته يتخذ هذا القرار بعد أن كان يرفض اتخاذه من قبل.

يقول الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية الأسبق إنه عندما كان في نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة قرأ عن الأحداث فيما نشرته وكالات الأنباء الغربية فكان أن اتصل بالرئاسة التي رغم أنها في البداية حاولت التهوين من الأمر إلا أنه سرعان ما ظهر أنها عاجزة عن مواجهة الموقف وهو ما جعلني - يقول الإبراهيمي - أقرر العودة إلى العاصمة بعد شعوري بصعوبة الوضع.

وعاد وزير الخارجية والتقى بالرئيس وأنكر عليه - مثلما قال - أمره بتدخل الجيش، وغضب بن جديد لذلك متهما رئيس دبلوماسيته بالتخلي عنه في هذه اللحظة الحرجة ومبررا موقفه بأنه لم يجد أي حل آخر لإيقاف التدهور الواضح في الحالة الأمنية، ثم معقبا تبريره هذا باستشارته لأحمد طالب سائلا إياه عن الذي يمكن فعله الآن.

ويروي الدكتور طالب أنه نصح رئيس الجمهورية باستدعاء المكتب السياسي ومخاطبة الشعب، لكن هذا الأخير رفض قائلا أنه لا وزن لذلك المكتب وأن مخاطبة الشعب لا أهمية لها باعتبار أن خطاب 19 سبتمبر كان كافيا. وساعات بعد ذلك اقتنع بن جديد بالفكرة وإذا بالدعوات تصل إلى أعضاء المكتب السياسي طالبة منهم الحضور يوم التاسع من أكتوبر (أي يوما واحدا بعد وصول الإبراهيمي) واجتمع هؤلاء بالفعل وغاب عنهم وزير الإعلام بشير رويس ووزير الشؤون الدينية بوعلام باقي ووزير الداخلية السابق بوعلام بن حمودة (ولا ندري هل كان ذلك لتعذر الإتصال بهم أم لعدم رغبة الرئيس في ذلك إقتناعا منه بأن دورهم ليس مهما). وبدا الرئيس هذه المرة أكثر ثقة بنفسه بعد أن كان منهارا نفسيا سويعات قبل ذلك وكأن مقربيه طمأنوه بأن الأزمة يمكن احتواؤها، وطلب مرة أخرى من «إخوته في المكتب السياسي» - كما قال - أن يقدموا له النصيحة ولا يبخلوا بها عليه، فشجع ذلك أحد المقربين منه وهو رشيد بن يلس على أن يصارحه بالحقيقة التي لم تكن إلا أن الشعب لم يعد يثق بنظامه السياسي ولذلك وجب أن يُفهِم الرئيس أن ما يقع هو انتفاضة هدفها عقاب من أساؤوا

www.arabcontext.com

للشعب كل هذه السنوات وأضاف بن يلس بأن على الرئيس أن يعلن عدم ترشحه لعهدة ثانية وهو ما يمكن أن يكون له تأثير على الشارع الغاضب. واستاء الرئيس لهذا التحليل الذي لم يسمع مثله من قبل ومن صديق له وانزعج كثيرا لهذه الصراحة في جو من النفاق العام الذي يحيط به ولم يتمكن من نسيان هذا الأمر الذي جعله يحقد على بن يلس كما قال من يعرفون الرئيس.

أما الوزير الهادي لخذيري الذي كان قد تحدث يوما قبل الإجتماع للإذاعة والتلفزيون عن بداية االإضطرابات وتطورها وداعيا الشباب إلى التوقف عن بث الرعب في الشارع، فقد قدم مداخلة خلال اجتماع المكتب السياسي متحدثا فيها عن بعض الإجراءات التي قام بها لتطويق الأزمة وذلك دفاعا منه عن نفسه بعد اتهام بعض الشخصيات السياسية له بالقبوع في رئاسة الجمهورية وعدم الحزم في مواجهة المشكل ويقول الخذيري هنا أنه كان يرى بأن الشرطي هو شخص يسكن في نفس الحي الذي يسكن فيه المتظاهر وإذا قام يوما بإطلاق النار على المشاغبين فإنه لن يسلم من انتقامهم.

وتدخل وزير الخارجية مرة أخرى مذكرا الرئيس بما قاله له بالأمس ومستنكرا مرة أخرى تدخل الجيش وضربه للمتظاهرين وداعيا بن جديد إلى التوجه بخطاب إلى الشعب، هذا الإقتراح الذي لقي ترحابا من كل الحاضرين، وتم الإتفاق على أن يعلن التلفزيون عن خطاب يوما قبل إلقائه وأن تشكل لجنة خاصة لصياغة نصه أعضاؤها هم على التوالي: أحمد طالب الإبراهيمي ومحمد بن أحمد عبد الغني، رشيد بن يلس ويبدو أن مسألة استقالة الرئيس أو على الأقل عدم ترشحه في الإنتخابات الرئاسية التي كانت مقررة لنوفمبر 1988 كانت سترِد في الخطاب لكن الرئيس رفض أن يدرجها مفضلا الحديث عن مسائل أخرى.

واستنكر الرئيس بشدة أن يكون العنف طريق التعبير السياسي وطلب من الشارع أن يعود لهدوئه السابق كما وعد بإصلاحات سياسية الهدف منها فتح أبواب حرية التعبير والسماح بالانفتاح السياسي وكان بين اللحظة والأخرى يبدو متوترا لدرجة جعلته يظهر وكأنه يذرف الدموع وهو ما شعر به من شاهدوا الخطاب آنذاك.

وإذا كان هذا الذي كان يجري على مستوى الرئاسة أو المكتب السياسي لجبهة التحرير فإن الشارع شهد موجة كثيفة من الإعتقالات التي تبعتها ممارسات مشينة وعمليات تعذيب وحشية لم تكن لها أي هدف. ويقول ميلود ابراهيمي الرئيس الأول

www.arabcontext.com

للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان (تلك المنظمة التي نشأت في 11 أفريل 1987 بسعي من السلطة بهدف إضفاء نوع من المصداقية على النظام السياسي وبمباركة من كل أقطاب السلطة حتى أولئك المغالين في رفضهم لمثل هذه المساعي التي لها علاقة بالإنفتاح السياسي ولعل أكبر دليل على ذلك هو اللقاءات التي كانت تجمع رئيس هذه الرابطة بمحمد الشريف مساعدية وكذلك الإعتماد السريع لها مع رفض منح هذا الإعتماد لمنظمة ذات توجه تروتسكي أنشأها عمر منوار وأخرى بربرية كان رئيسها علي يحي عبد النور وكانت ذات علاقة مباشرة بالحركة التي أنشأها سعيد سعدي الذي كان ينوي في بداية 1988 كما قال لنا إنشاء حزب سياسي وتحدي السلطة بمثل هذا القرار)، يقول ميلود ابراهيمي - وربما كنا مضطرين للتعريف برابطته ولو بالإطالة - أن عدد حالات الإستنطاق تجاوزت الـ7000 حالة وأن رابطته قامت في 12 أكتوبر 1988 بإدانة هذا الأسلوب كما طالبت بإنشاء لجنة تحقيق وطنية.

وحسب المحامي ميلود ابراهيمي دائما فإن الشهادات التي توصلت إليها المنظمة وضمنتها تقريرا نشرته في منتصف نوفمبر 1988 أثبتت بأن هنالك من بين 300 شهادة 100 حالة اعتقال بطرق غير قانونية و13 حالة إصابة بالرصاص و51 حالة تعذيب و51 حالة وفاة و13 حالة إختفاء كما أن اعتقالات عديدة حدثت بعد نهاية الإضطرابات باستخدام أسلوب الوشاية (وهو أسلوب إستوحي من بعض التقاليد الإستعمارية حيث يغطى رأس الشخص الواشي بكيس قماشي مثقوب في جهة العينين لكي لا يتم التعرف على وجهه وهو ما دُعيَ في المصطلح العامي "بوشكارة") مثلما أن بعضها وقع قبل الأحداث وإذا تحدثنا عن القتل الجزافي فقد استمر في بعض المناطق كتيارت مثلا إلى آخر أيام شهر أكتوبر نتيجة لتصفية حسابات بين بعض الأشخاص كما استُخدم الرصاص المتفجر في عدة حالات.

وقد وقعت عمليات حجز الأفراد (وعدد كبير منهم كانوا قصرا) في الملاعب والثكنات وبعض المؤسسات العمومية بالإضافة إلى المحافظات ومراكز الدرك الوطني و أهملت جراح العديد من المصابين مما تسبب في مشاكل صحية لهم بعد ذلك فعلى سبيل المثال لم يعالج 5 مصابين بالرصاص إلا بعد 12 يوما كما ذكر تقرير الرابطة.

واختلفت عمليات التعذيب من الضرب المبرح إلى أحقر أنواع المعاملة غير الإنسانية التي تدل على خساسة وحقارة صاحبها - يقول المحامي ابراهيمي - وقد كان من هذه الأساليب الضرب بأدوات مبرحة والجرح بأسلحة بيضاء وإجبار المعتقل على نزع ثيابه

www.arabcontext.com

ثم القفز عاريا على أرضية مغطاة بالحصى وبشظايا الزجاج (كما حدث في المعسكر الحربي لسيدي فرج) بالإضافة إلى استعمال حوض لتغطيس المحبوس فيه وكذلك استخدام أدوات كهربائية في المواضع الحساسة من الجسد، ولا تقف أساليب التعذيب عند هذا الحد بل تتعداه إلى إدخال عنق زجاجة أو مقبض معول في فتحة الشرج أو حتى الإغتصاب الجنسي للأطفال القصر على يد مظليين أو دركيين (كما حدث في سيدي فرج وفي مقر درك بوفاريك) ناهيك عن إجبار بعض المعتقلين على شرب الماء الوسخ أو حتى البول.

ويعتقد ميلود ابراهيمي أن مدير المخابرات السياسية الجنرال لكحل عياط لم يكن معنيا بكل هذا أن تنحيته بدعوى قيامه بعمليات تعذيب أو موافقته عليها كانت على أساس واهٍ و يروي كيف أنه التقاه يوم 5 أكتوبر من أجل تسوية مشكل جواز سفر خاص بأحد النشطاء السياسين واكتشف أنه كان غائبا أو مغيبًا عن الواقع السياسي، ويعترف الجنرال لكحل عياط أن دوره لم يكن يتعدى مراقبة الوضع وكتابة تقارير عنه وأن الإشاعات التي أطلقت عليه كانت بتحريك من الرئاسة التي كلفت كمال بلقاسم مدير جريدة الجزائر الأحداث ومن ورائه مسؤول الإعلام بالرئاسة محمد مقدم بـإشاعة ذلك. وهنا لابد أن نطرح سؤالا هاما: من كان يقف وراء التعذيب من بين الجهات الأمنية في تلك الفترة؟ خاصة وأن بعض المسؤولين كانوا يحضرون عمليات التعذيب كوالي تيبازة قدور لحول الذي هو زوج إبنة الرئيس، ونحن هنا نتحدث عن عمليات ضبط وتعذيب قامت بها جهات أمنية لم تكشف عن نفسها وتعرض لها بالخصوص بعض النشطاء السياسيين الذين ينتمي الكثير منهم لحزب الطليعة الإشتراكية ومنهم عبد القادر علولة مدير المسرح الجهوي بوهران وبلقاسم بن عبد الله صحفي بالإذاعة الجهوية بالإضافة إلى 10 باحثين في علم الإجتماع يشتغلون في مكتب للدراسات الإجتماعية بوهران ومناطق غيرها.

لقد أكد لنا مصدرنا المطلع على خبايا المؤسسة العسكرية أن الثكنات الخاصة بأركان الجيش الوطني الشعبي لم تشهد حالة تعذيب واحدة، ولم يكن ضروريا أن يوضح لنا بأنه يرى أن هنالك فرقا بين المؤسسة التي هي الجيش والجهاز الذي هو المصالح الأمنية، ويبدو أنه يمكن أن نفهم من تصريح هذا المسؤول العسكري أن القيادة المكلفة بإدارة الحصار لم تأمر باستنطاق أي معتقل بطرق مثل هذه. من جانب آخر ينفي لكحل عياط مدير المخابرات السياسية التي هي واحدة من طرفين رئيسيين للمخابرات ضلوعه في عمليات التعذيب وكنا قد أشرنا إلى ذلك بالتفصيل.

www.arabcontext.com

أما الهادي لخذيري فيعتبر أن وقوع حالات فردية للتعذيب كان وراءها بعض رجال الشرطة [5] لا يعني أن هنالك أمرا رسميا وُجه لها للقيام بذلك ولكن الأمر يتعلق بردود فعل شخصية وأحيانا بتصفية حسابات، يبقى وأننا لم نتوصل إلى الحديث مع الجنرال محمد بتشين الذي كان مديرا للمخابرات العسكرية وإن لم نكن نتوقع أكثر من نفيه هو أيضا لتورطه في التعذيب، وهو ما أكدت عكسه لنا أطراف أخرى لم تملك الشجاعة للكشف عن نفسها ولا القدرة على الاتيان بأدلة. فمن كان إذا وراء هذه الممارسات، وهل حقا كانت مجرد رد فعل غير طبيعي لأحداث غير طبيعية أم أنها كانت حلا سحريا آخر من الحلول السحرية التي أوجدتها السلطة رغبة منها للكشف عمن يحرك المتظاهرين؟ لا ندري، ولكن الذي نجزم به هو أن الكثير ممن اعتقلوا لم يتعرضوا لأية عملية استجواب ولم يشعروا أن ما يراد منهم هو الإدلاء بأي تصريح ولكنهم شعروا بالخصوص أنهم يتعرضون لعملية عقاب واسعة النطاق هدفها ترهيب المتظاهرين ولعلنا يجب أن نتذكر أن بعض المعتقلين القاصرين اغتصبوا بوحشية ثم قيل لهم بعد ذلك ببرودة دم: أصبحتم نساء منذ اليوم.

حل سحري آخر:
إحتواء المعارضة السياسية

بدأ التفكير في أسلوب آخر لتجاوز هذا المأزق السياسي، وكان العمل هذه المرة أيضاً إما بإشراف من الرئاسة أو بعلم منها، وطالت المبادرات كل الأطراف الناشطة في ذلك الوقت. وإذا كان الخلاف الحاد مع الباكس الذي حملت التقارير الأمنية الأولية التي وصلت إلى الرئاسة إدانة مبدئية له واتهاماً واضحاً له بأنه هو من وراء الأحداث (وإن حدث تراجع بعد ذلك) إذا كان هذا الخلاف قد حال دون وقوع إتصالات مباشرة معه فإنه وقع التركيز على تيارين من أهم التيارات الناشطة في ذلك الوقت هما التيار البربري والتيار الإسلامي.

يقول الدكتور سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إنه في الفترة بين أوت وسبتمبر 1988 كان في اجتماع سري في منطقة أزفون بتيزي وزو، رفقة بعض مناضلي القضية البربرية وأنه مباشرة بعد انطلاق أحداث أكتوبر وقعت بعض المناوشات في مناطق عزازقة، بوغني وعين الحمام ولمواجهة هذا التأزم وقمنا - يقول

www.arabcontext.com

سعدي ـ بالدعوة إلى إضراب لمدة يومين (السادس والسابع أكتوبر) للتضامن مع حركة الإحتجاج مع إبقاء أسلوبها سلميا.

وخلال وقوع هذا الإضراب تم الإتصال بجماعة سعيد سعدي من طرف وزير التعليم العالي بو بكر بلقايد الذي اقترح عليهم اللقاء مع مدير ديوان رئاسة الجمهورية العربي بلخير وفعلاً وقع اللقاء بحضور بلقايد وبلخير وأحد الأساتذة بمعهد الحقوق الذي توسط بين الجانبين لصداقته لسعدي وبلقايد، وكذلك من الجانب الآخر مقران آيت العربي، سعيد سعدي والهاشمي نايت جودي الذي كان إلى ذلك الوقت محسوباً على جماعة حسين آيت أحمد التي يتهمها سعيد سعدي بكونها ظلت بعيدة كل البعد عن واقع منطقة القبائل. وكان موضوع اللقاء في الحقيقة صفقة بين الجانبين تتعهد فيه المعارضة البربرية بالعمل على عدم السماح بوصول الإضطرابات إلى منطقة القبائل مقابل العمل على فتح المجال السياسي بتغيير دستور 1976 وهو ما يسمح بشكل من الأشكال بفتح المجال أمام الحركة البربرية للنشاط علنياً. ولا ندري هل وقعت أي اتصالات أخرى مع حسين آيت أحمد وهل كان حضور نايت جودي بعلم من رئيس جبهة القوى الإشتراكية ومباركة منه.

أما عن الإسلاميين فقد كانت الإتصالات بهم واسعة وشملت كثيرا من الأطراف الفاعلة في الحركة الإسلامية، بداية من الشيخ أحمد سحنون أحد رموز هذه الحركة وواحد من الأعضاء البارزين لجمعية العلماء المسلمين قبل الإستقلال، هذا الرجل االذي اتصل به ـ مثلما يقول الجنرال لكحل عياط ـ وزير الشؤون الدينية بوعلام باقي (المعروف بتوجهه الإسلامي) محاولاً إقناعه بضرورة إيقاف النزيف بمبادرة للتهدئة، وفعلاً ومهما كانت صحة الأمر أو عدمها فإن أحمد سحنون قام بعدة مبادرات في هذا الصدد، ففي 6 أكتوبر 1988 فسر سحنون ما يجري بأنه نتيجة لحالة عامة متدهورة سببها سياسة التبذير على حساب المصلحة العليا للأمة ورأى أن الحل هو العودة إلى الإسلام كشريعة ومنهج بعد فشل الأنظمة الفاسدة باعتماد الشورى في الحكم والعدل في توزيع الثروة والمساواة أمام القانون وكذلك ضمان حرية التعبير، وطلب بالمقابل من المواطنين الكف عن تحطيم ممتلكات الشعب والرجوع إلى بيوتهم لئلا يكونوا ممن «يخربون بيوتهم بأيديهم» كما جاء في القرآن الكريم، وقد تم تصوير هذا البيان الذي حُرر في مسجد دار الأرقم ووُزع في شوارع باب الواد وبلكور والأحياء الساخنة الأخرى، كما كان للشيخ أحمد سحنون مواقف أخرى بعد قيام الإسلاميين بمسيرات خلال الأحداث وسوف نتحدث عن هذه المواقف بعد حديثنا عن هذه المسيرات.

www.arabcontext.com

يقول الهاشمي سحنوني أحد أئمة منطقة بلكور المعروفين وواحد من نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ذلك أن علي بلحاج (الذي كان صديقه في ذلك الوقت) كان يفكر في القيام باعتصام في مسجد السنة (6) لكنه عدل عن الفكرة لتتحول إلى اعتصام بمسجد صلاح الدين الأيوبي ببلكور (يدعى شعبيا بمسجد كابول لما له من دور في احتضان كبار رموز الهجرة والتكفير والوافدين من الجهاد في أفغانستان) ينتهي بقراءة لائحة مطالب تندد بممارسات السلطة وتؤيد حركة الإحتجاج. والتقى علي بلحاج مع أئمة الحركة السلفية المعروفين كعبد القادر مغني والعيد شريفي وكمال نور في منزل الهاشمي سحنوني في 6 أكتوبر 1988 وقرروا هناك الإتصال بالقيادة التي تسيّر حالة الحصار بالعاصمة، وتم ذلك فعلاً في الغد حيث التقى هؤلاء بالحاج صدوق مدير المحافظة المركزية في العاصمة وبجنرال كانت مهمته إدارة الحصار لم يتعرف عليه الهاشمي سحنوني كما قال لنا، وتقرر بعد ذلك القيام بمسيرة في نفس اليوم لكنها ألغيت بعد تدخل قوات الأمن.

وفي 10 أكتوبر تم تنظيم مسيرة أخرى ورفض الفكرة أحمد سحنون ومرافقه محمد السعيد بالإضافة إلى محمد بوسليماني وزميله في حركة الإخوان المسلمين بالجزائر محفوظ نحناح وتدخلوا لإيقاف المسيرة ولم ينجحوا وبعد مفاوضات مطولة تم التوصل إلى قرار لإيقافها، وعند عودة المصلين من ساحة الشهداء إلى باب الواد مرورا على المديرية العامة للأمن الوطني فوجئ حراس المديرية بهم وظن بعضهم أنها مسيرة تستهدف الوصول إليهم وحاولوا منعها، وكما يقول وزير الداخلية الهادي لخذيري فإن واحدا من رجال الشرطة تهور وأطلق النار على أحد المصلين ليتدهور الموقف ويقوم زملاؤه برمي الناس عشوائيا مما خلف أكثر من 30 قتيلا(7) وجعل ذلك أحمد سحنون يوجه رسالة للرئيس يلومه فيها على ذلك ويتهمه بالتقصير.

وربما حاول أنصار الرئيس أن يبرهنوا بدورهم على وجودهم فقاموا بالتخطيط لتنظيم مسيرة تأييد للشاذلي بن جديد في 8 أكتوبر 1988 ويقول المصدر العسكري المطلع الذي التقيناه أن القيادة العسكرية أبلغت أصحاب الفكرة بأنها ستتعامل معهم كما تتعامل مع كل المظاهرات الممنوعة وأنها لن تتردد لحظة واحدة في التعرض لها وحظرها وذلك بالرغم من وقوع مسيرات أخرى خارج العاصمة. أما الشخصيات السياسية التي ظلت تشعر منذ وفاة بومدين بتهميش الرئيس بن جديد لها فقد حاولت أن تدلو بدلوها هي أيضا، فقامت بتحرير بيان أياما بعد انتهاء الأحداث وبالضبط في

www.arabcontext.com

29 أكتوبر لتقديم التوجيهات التي كانت ترى أنها ضرورية للنظام(8) كأنها تقول له: «رغم أنك أهملتنا كل هذه المدة ولم تستشرنا إلا أننا لن نبخلك النصيحة». وكانت هذه النصيحة كالسم في العسل ولم تكن تحمل إلا مطلبا واحدا يختفي وراء كل المطالب الأخرى وهو رحيل بن جديد، وكما يقول رفيق بومدين في بدايات حكمه «الشريف بلقاسم» وهو أحد الشخصيات الـ 18 الموقعة على البيان فإنه اتصل بمحمود قنز (وهو وزير سابق) ورضا مالك وكذلك بعبد السلام بلعيد محاولا إقناعهم بضرورة القيام بمبادرة وتم ذلك فعلا وتوسع الأمر إلى شخصيات أخرى منها التي قبلت كعبد العزيز بوتفليقة وعلي هارون وسليم سعدي ومصطفى الأشرف ولحسن صوفي وغيرهم، ومنها التي رفضت كيوسف الخطيب ومصطفى معزوزي وعمر بوداود وعلي كافي وعمر أوصديق وصالح بوبنيدر وتم تكليف ثلاثة ممن تحملوا مسؤوليات كبيرة خلال الثورة وبعدها وروعي في الإختيار كون العقيد الشاذلي بن جديد قد اشتغل تحت إمرتهم لمدة معينة وكان هؤلاء هم العقيد محمدي السعيد نائب رئيس مجلس الثورة وعضو الحكومة المؤقتة والعقيد الطاهر الزبيري رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي وعضو بمجلس الثورة والعقيد لخضر بن طوبال وهو عضو للجنة التنسيق والتنفيذ بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية والتقى هؤلاء ببن جديد فعلا بعد اتصال بن طوبال بحمروش الأمين العام للرئاسة وبدا الجو متوترا خلال اللقاء خاصة بعد سيل الهجومات التي كالها العقيد محمدي السعيد للرئيس واصفا إياه ضمنيا بأنه سبب الفساد خاصة حين قال له: «إن النظام الجزائري كالسمكة يبدأ تعفنها من رأسها».

ورغم أن الرئيس لم يبد انزعاجا خلال اللقاء إلا أنه كان واضحا أنه كان وراء تحريك حملة إعلامية بدأت بها جريدة المجاهد الحكومية التي اتهمت هذه المجموعة بدعوة الرئيس إلى ضرب الدستور.

وإذا كانت الإعتقالات ومختلف أساليب التعذيب ثم التوجه إلى الشعب لكي يهدأ ثم الإتصالات مع المعارضة السياسية لم تنجح فإن السلطة فكرت مباشرة بعد هدوء الوضع في استدراك بعض أخطائها، فقام الرئيس بن جديد بعد ذلك وفي أكثر من مناسبة بإدانة التعذيب، كما أقال لكحل عياط من منصبه في المخابرات السياسية (المندوبية العامة للوقاية والأمن DGPS) كما أعفى محمد الشريف مساعدية من منصب الأمانة العامة للحزب. ويصف الرجلان هذه الإقالة بأنها إرادة من الرئيس لتغيير الوضع السياسي ويشبهها لكحل عياط بما وقع في الإتحاد السوفياتي بعد

www.arabcontext.com

الإنقلاب الذي حدث في أوت 1991 حيث حل غورباتشوف بعد فشل الإنقلاب جهاز الكاجيبي (المخابرات السوفياتية) وكذلك الحزب الشيوعي السوفياتي، كما كان ذلك قد وقع في ديسمبر 1989 برومانيا حيث شهدت البلاد بعد اغتيال الرئيس تشاوسيسكو حل الحزب الشيوعي وجهاز السكريتا أو البوليس السياسي.

وقد حاول الرئيس إيجاد مخرج مشرف لمسألة اعتقال الشباب الجزائري الذين بلغ عددهم حسب الأرقام الرسمية 3357 شخصا، فطلب من وزير الداخلية محمد شريف خروبي إطلاق سراحهم بمناسبة الإحتفال بالذكرى الرابعة والثلاثين للثورة الجزائرية بعد أن كان قد رفع حالة الحصار في 12 أكتوبر 1988، ويقول مولود حمروش أن السبب في اتخاذ هذا القرار كان خلو ملفات المعتقلين من أية أدلة ملموسة وتعذُر محاكمتهم من أجل ذلك بالرغم من التفكير في إحالتهم إلى المحاكمة في جلسات خاصة تكون أسرع من الجلسات العادية، ويؤكد محمد الشريف خروبي أنه رفض اقتراحا جاءه من الرئاسة يطلب منه تنصيب محاكم خاصة (يحق لعسكريين حضورها) لإنهاء الأمر وذلك لأن مرسوما رئاسيا هو وحده الكفيل بإنشاء مثل هذه المجالس.

وإذا كان الملف قد طُوي نهائيا، فإن أكتوبر ظل شهرا أسودا في تاريخ الجزائر، مات خلاله المئات وخلف خسائر قدرتها السلطة بما يقارب 1.4 مليار دينار، كما وسعت الهوة بين الحاكم والمحكوم، فمن خطط لهذه الكارثة ومن استفاد منها؟

الباكس، فرنسا، السلطة والآخرون هل فجروا أكتوبر؟ وهل استفادوا منه؟

من كان وراء أكتوبر؟ هل كانت الأحداث عفوية أم مفتعلة؟ هل حركها المحافظون أم الإصلاحيون؟ هل تقف فرنسا وراء الأحداث؟ وهل للشيوعيين دور في كل ما جرى؟ لذلك عدة تفسيرات.

التفسير الأول، شخصيا أعتقد أنه أقرب إلى المنطق، وأصحابه يعتقدون بأن الجانب المتغلب في السلطة سعى جاهدا إلى إضفاء تغييرات على الخط السياسي للدولة الجزائرية وكذلك على التوجه الإقتصادي لها. والجانب المتغلب هنا لا بد أن يكون الرئيس وفريقا نافذا داخل المؤسسة العسكرية إستطاع بعد ذلك أن يصبح الفريق الأكثر تأثيرا، وهو ربما كان قد سعى إلى القيام بما يشبه ربيع براغ الذي استهدف في نهاية

www.arabcontext.com

الستينات وجود الإتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا رافضا النظام الشيوعي ولكنه لم يكن يتصور أن الأمور سوف تتدهور وتخرج من يديه بهذه السرعة.

وإذا كان رئيس الجمهورية قد صرح في أكثر من مناسبة أن من نظموا المظاهرات جزائريون استهدفوا تحقيق أهداف سياسية لكنهم لم يقدّروا إمكانية خروج المؤامرة من بين أيديهم ، فإنه لا بد نسي بأنه تحدث عن ضرورة التغيير بأي طريقة، وأن هذه الأحداث جاءت لتعزز موقفه ليستفيد أكبر الإستفادة منها.

ويتهم الكثيرون الرئيس بالإشراف أوعلى الأقل بالموافقة على إعداد مؤامرة هدفها إحداث صدمة تغير ما لا يمكن تغييره بالطرق العادية، ويجد هذا الخطاب صداه في الشارع الذي كان يتحدث بكل بساطة وعفوية عن سعي من استفادوا من الإشتراكية طوال هذه السنوات لاستبدالها باقتصاد سوق يسمح لهم باستثمار أموالهم المكدسة في البنوك السويسرية .

ويعني خروج الأمر من يد من خططوا له في رأينا أن النافذين داخل السلطة لم يكونوا يخططون لأن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من حرق وتكسير واعتداء على الممتلكات العامة والمواطنين، ولعل هذا هو الذي جعل فريق الرئاسة الأكثر تحمسا لإيقاف الأعراض الجانبية للأزمة باستدراك كل ما يمكن استدراكه.

ونرى أنفسنا مجبرين أن نستعرض بعض الآراء التي لا تلزمنا في شيء بقدر ما تلزم أصحابها، وليس هذا تهربا من أية مسؤولية كانت وإنما هو إحقاق للموضوعية لا أكثر.

يعتقد الجنرال لكحل عياط بأن فريق الرئاسة كان قد طلب من مختلف المؤسسات المشرفة على تصدير أو استيراد السلع الضرورية القيام بإخفاء كميات منها في انتظار ما سينتج عن المؤتمر السادس لجبهة التحرير، ويؤكد وجود تحالف بين إصلاحيي السلطة والديمقراطيين الذين كانوا يسعون لضرب جبهة التحرير.

ويعتقد الهادي لخذيري بأن خطاب الرئيس كان منه سلوكا أخرقا دفع الشباب إلى الثورة على النظام خاصة بعد قيام الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي بخطوة دمرت الثقة بين الطرفين وهي إلغاؤه في 1 أكتوبر المنحة السياحية التي كانت تعطى للشباب لكي تسمح له بالسفر خارج الوطن، وهو ما قضى على كل بصيص للأمل وأكد كل دلائل التشاؤم التي ميزها خطاب 19 سبتمبر الذي أصبح مرجعا للتغيير وهو ماجعل بعض الشباب يصرحون عند استنطاقهم - يقول الخذيري - بأن الرئيس هو الذي دفعهم

www.arabcontext.com

للإنتفاض، أما عن دور فرنسا فيقول أن تقارير أمنية تحدثت عن هذه المسألة ولكنها لم تأت بأي دليل كان.

لكن عبد السلام بلعيد (الذي يعترف بكونه واحدا من خصوم الشاذلي ويقدم لذلك أسبابا يعتقد أنها موضوعية قد نتعرض لها في الصفحات القادمة) يقول أن الفريق الرئاسي كان يضم أيضا الهادي لخذيري الذي عمل على تسريح الكثير من ذوي السوابق العدلية في شوارع العاصمة لتكسيرها وتخريبها. ويضيف بلعيد أن السلطة كانت تتواطأ مع الفريق الرئاسي الفرنسي الذي كان يعمل على تفجير الوضع لإبعاد جبهة التحرير نهائيا من الساحة وكذلك الأمر مع الإشتراكية وكانت تتلقى منه الإعانة بين الفينة والأخرى، (وهو أمر يرفضه حمروش وبلخير مثلا اللذين يريان أن العلاقات الجزائرية الفرنسية كان يشوبها الكثير من الحذر والضبابية)، لكن انضمام فئات الشعب للمظاهرات أخرجها من يد من خططوا لها وفجرها أكثر، وربما يشبه موقف عبد السلام بلعيد موقف بوعبد الله غلام الله الأمين العام السابق لوزارة التربية والذي يرى بأن فرنسا استعانت ببعض الجهات النافذة في السلطة لتحطيم جبهة التحرير والقضاء نهائيا على النهضة التي بدأت تعرفها عمليات تعريب مختلف القطاعات الإدارية والتربوية، بالإضافة إلى تنمية الروح الإسلامية للفرد الجزائري بمفهومها الحضاري الذي كرسته ملتقيات الفكر الإسلامي ومختلف الندوات العلمية الأخرى.(9)

وشخصيا أجد أكثر الآراء منطقية وعقلانية وأقلها ذاتية وتعصبا رأي الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الذي يرى أن لأحداث أكتوبر 1988 جانبين:

- جانبا تلقائيا يتعلق بابتعاد الدولة عن تطبيق العدالة الإجتماعية واتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم.

- وجانبا مفتعلا يتصل برغبة بعض أطراف السلطة في تغيير خط جبهة التحرير نحو الليبرالية وقلب تحالفات الدولة الخارجية ويبدو أنه من الصعب استبعاد تورط بعض القوى الأجنبية التي كانت على علاقة وثيقة بتلك الأطراف.

ولا ندري هل كان الجنرال خالد نزار يقصد ذات الشيء عندما قال في مقال كتبه في جريدة الخبر لـ 15 ماي 1996 أنها أحداث مفتعلة جاءت للضغط على مؤتمر جبهة التحرير الوطني بهدف خدمة وتغليب كفة تيار معين لتفلت المظاهرات من أيدي مدبريها وتركبها جماعات أخرى.

www.arabcontext.com

التفسير الثاني، ويعطي للحزب الحاكم ممثلا بمحمد الشريف مساعدية والمخابرات السياسية ممثلة بالجنرال مجذوب لكحل عياط القدرة على إحداث كل الذي أحدثت وهو يرى أن هذين الطرفين عملا على إيقاف التغيير ويضم لهما أطرافا أخرى لا يحددها ونحن هنا لا نريد أن نعطي لهذا التفسير مساحة كبيرة لكونه غير منطقي ولكون أصحابه لا يملكون الشجاعة للتصريح به بأسمائهم.

التفسير الثالث، يعطي لحزب الطليعة الإشتراكية (الباكس) دورا في تفجير الأحداث، ويبرهن على ذلك بكون هذا الحزب قد قام بمجموعة من الإضرابات خلال صيف 1988 إنتهت بمناوشات في رويبة، وبأنه أول الأطراف التي باركت الأحداث في بيان له في 5 أكتوبر واصفا إياها بأنها «أعمال عفوية لشرائح هامة من شبيبتنا تعبر قبل كل شيء عن عدم الرضا العميق للجماهير الشعبية ورفضها لبعض الممارسات المتعلقة بجهاز الدولة وبحزب جبهة التحرير الوطني، والتي تسبب فيها السخط العام والحياة المكلفة والبطالة والإقصاء الإجتماعي» كما يرى البيان. وربما يستغرب القارئ حينما أقول أن شخصا همس لي وهو يطلب قبل ذلك طبعا أن لا أذكره في الموضوع، أنه كان لجهاز الكاجيبي السوفياتي دوره في تفجير الأحداث.

وقد سألت الجنرال لكحل عياط عن بعض التقارير التي كانت قد تحدثت عن دور الباكس في الأحداث فقال إنها كانت بدورها بدون أي دليل، وأن اعتقال مناضلي هذا الحزب كشف أنه لم يكن لهم أي علم بأسباب ما وقع. وأرى شخصيا أنه لو كان الباكس وراء الأحداث لتبناها ونسبها إلى نفسه في الحال ولكان من الأصوب التفاوض مع قيادته بعد أحداث أكتوبر.(10)

ويؤيد الجنرال رشيد بن يلس طرحا أكثر اعتدالا من ذلك الذي كنا قد طرحناه، وهوكذلك في رأينا أكثر منطقية ويتحدث عن إمكانية كون الإضرابات التي شرع فيها الباكس والتي كانت ستتبعها مسيرات احتجاجية في باب الواد وبوزريعة وغيرها الشعلة الأولى التي أضرمت فتيل الأزمة وأوصلت البلاد إلى ماوصلت إليه.

وشخصيا لا أجزم هنا وأنا أطوي ملف أكتوبر إلا بشيء واحد، وهو أن أحداث أكتوبر كدافع لم تكن أبدا عفوية ولكن الظروف التي عاشتها البلاد خلالها أثبتت شيئا مؤكدا وهو أنه لا يمكن التحكم في النار في غابة كل أوراقها جفت من القحط والجدب.

www.arabcontext.com

موسم الإنتخابات والإستفتاءات

هل يُعقل أن يكون الجنرال لكحل عياط محقا حين قال لي بأن الفريق الداعي إلى انتهاج الإصلاحات كان يخطط لها بدقة وبالشكل الذي كان سيحدث بعد أحداث أكتوبر؟ و هل نعتبر أن حديث السلطة عن دستور جديد و هي تعيش الأزمة و حتى قبل الخروج منها دليل على سوء نية هذه السلطة وبرهان على علاقة أكتوبر بالإصلاحات؟ شخصيا ليس لدي ما أقوله في هذه المسألة ولكنني أؤكد فقط بأن على من يتضررون من هذه الأحكام بأن يأتوا ببراهين تنفيها إذا لم تكن صحيحة.

وقد يكون حجم الإضطرابات التي عرفتها البلاد خلال أكتوبر هو الذي دفع السلطة إلى التفكير في إحداث إصلاح سياسي، غير أنه من المؤكد أن تلبية الحاجات الإقتصادية كانت أولى عند المتظاهرين من أية إصلاحات سياسية، بل إن المؤكد هو أن خطاب الرئيس فاجأ الكثيرين الذين كانوا يريدون تنازلات في المجال الاجتماعي وإذا بهم يسمعونه يتحدث عن تعديل جزئي للدستور يعطي لرئيس الحكومة (الذي كان إلى ذلك الوقت وزيرا أولا) صلاحيات أكثر. وهكذا وفي 12 أكتوبر 1988 أصدر الرئيس المرسوم 88-200 داعيا الناخبين إلى استفتاء لتعديل جزئي للدستور في3 نوفمبر1988 وقد سبق هذا الاستفتاء تعيين عبد الحميد مهري مسؤولا عن الحزب خلفا لمساعدية وإحداث تغيير على التشكيلة المكلفة بتحضير المؤتمر السادس.

ويدأ الحديث عن فوائد هذا الإستفتاء مع إنهاء حالة الحصار صباح نفس اليوم الذي صدر فيه مرسوم التعديل بل إنه سبقها، إذ أصدرت الرئاسة في 11 أكتوبر أول بياناتها المباركة للإصلاحات وطلبت من جبهة التحرير الإنفتاح على كل المتغيرات الجديدة داخليا وخارجيا كما أقرت إحالة مشروع الإصلاحات على مؤتمر الحزب الواحد، وكان ذلك يعني إدماج مختلف قوى المعارضة الموجودة في جبهة التحرير أو على الأقل السماح لكل اتجاه موجود داخلها بالتعبير عن نفسه بالنشاط السياسي والأيديولوجي، وربما كان ذلك يعني المناضلين الإسلاميين والبربريين واليساريين.

وفي 24 أكتوبر أصدرت الرئاسة بيانا آخر قدم توضيحات أكثر حول هذا المسعى فطلبت توسيع جبهة التحرير إلى جميع القوى الديمقراطية رافضة مبدأ التعددية «مع أوساط تطمع في السلطة»، مطمئنة مناضلي الحزب الحاكم بأن جبهة تحرير ديمقراطية سوف تسمح لهم بالإستمرار سياسيا، ولكن أهم ما جاء في البيان كان الدعوة

www.arabcontext.com

إلى استقلال التنظيمات الإجتماعية والمهنية عن جبهة التحرير وهو حدث بعد ذلك مباشرة.[11]

والغريب هو أن الفرق الزمني بين الحديث عن مجرد انفتاح داخل جبهة التحرير الوطني والحديث عن التعددية لم يتعد التسعين يوما، فبعد قبول آلي للتعديل الجزئي المقترح عُين عبد الله خالف المدعو قاصدي مرباح رئيس المخابرات السابق رئيسا للحكومة في 9 نوفمبر 1988[12]، وكلف بمباشرة الإصلاحات الإقتصادية بينما اهتمت رئاسة الجمهورية بالإصلاحات السياسية وهو ما تسبب في صراع مستقبلي بينهما من جهة وبين الرئاسة وحزب جبهة التحرير الذي أبدى في مؤتمره الذي انعقد في 27 نوفمبر 1988 صلابة تجاه هذه الأفكار.[13]

وكان الرئيس ينوي الإستقالة أو عدم الترشح في الإنتخابات القادمة، وطلب من المنظمين نزع صورته من قاعة المؤتمر لكن قد يكون صحيحا أن وقوف الجيش معه كما يقول بلعيد عبد السلام وإقناع بعض الشخصيات له كما يقول العربي بلخير قد جعلاه يعدل عن عن هذا القرار، أو ربما يكون ترشيحه في اللجنة المركزية رغم حلها ثم السباق إلى تملقه والدعوة إلى استمراره رئيسا للحزب هو سبب بقائه، ولكن المهم هو أنه خرج من المؤتمر قويا بالرغم من ضمه لبعض خصومه إلى اللجنة المركزية كعبد السلام بلعيد وعبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي وأحمد بن شريف وبشير بومعزة. وهكذا وفي 22 ديسمبر 1988 حصل الشاذلي على 93.26٪ من أصوات الناخبين وهو ما مكنه من اتخاذ عدة قرارات أخرى منها تغيير الدستور كليا.

دستور جديد، أفكار جديدة، مرحلة جديدة

تأكد للمتتبعين أن الدولة الجزائرية عرفت تغييرات جذرية تنطلق بها إلى مرحلة جديدة من عمرها الفتي، وكانت أولى المؤشرات على ذلك التغييرات الواسعة التي أحدثت على قيادة الجيش الوطني الشعبي، حيث عُين الجنرال خالد نزار رئيسا للأركان خلفا للجنرال عبد الله بلهوشات، وعُين الجنرال محمد عطايلية مفتشا عاما والعقيد عبد المجيد تاغيت قائدا للبحرية، والعقيد محمد مختار بوطمين قائدا للقوات الجوية كما أصبح الجنرال ليامين زروال قائدا للقوات البرية وعُين العقيد محمد مدين المدعو

www.arabcontext.com

توفيق مديرا للمخابرات العسكرية بعد أن كان رئيسا لدائرة الدفاع والأمن الخارجي بالرئاسة التي أصبح حسين بن معلم قائد الناحية العسكرية الثانية بوهران سابقا مديرا لها، ومحمد بتشين مديرا للمخابرات السياسية (أو المندوبية العامة للوقاية والأمن DGPS). وقد أثارت هذه التغييرات سخط بعض الضباط الذين استاؤوا لاستبعادهم أو تهميشهم رغم كونهم أقدم في الجيش أو لخدمتهم في جيش التحرير الوطني خلال الثورة وعدم كونهم قبل ذلك ضباطا في الجيش الفرنسي، وكان أكثر هؤلاء انزعاجا القائد السابق للقوات البحرية الجنرال كمال عبد الرحيم الذي قدم استقالته للرئيس إحتجاجا.

وتزامن ذلك مع تشكيل حكومة مرباح التي كانت في أغلبها تضم وزراء جددا لم يعملوا في حكومة أحمد عبد الغني وعبد الحميد الإبراهيمي، ومع جهاز الحزب الذي كان يضم قيادة تناسب المرحلة الجديدة وتوافق على كل ما تطرحه الرئاسة.

في ظل هذا التغيير فكرت الرئاسة في إحداث قطيعة حقيقية مع الماضي الذي ميزته الأحادية الحزبية سياسيا، والإشتراكية على المستوى الإقتصادي وهكذا كلفت فريقا قانونيا كان على رأسه الخبير محمد بجاوي للقيام بإحداث تغييرات على الدستور وكان يساعده في ذلك خبراء كلهم من الرئاسة أو من المقربين إليها. ولكي تتم الأمور كما يجب عينت لجنة موسعة أوكلت لها مهمة دراسة مختلف التعديلات لكنها شُكلت بالطريقة الآلية التي تعتمدها السلطة دائما في فرض حلولها. وهكذا وُجد داخل اللجنة أناس يميلون دائما بالنقاش إلى ما تريده الجهات النافذة.

وكانت اللجنة تضم الرؤساء العشرة للجان البرلمان ومديري وسائل الإعلام إضافة إلى موظفين بالأمانة العامة للحكومة أختيروا لكفاءتهم اللغوية أو القانونية وكذلك الأمناء العامين للمنظمات الجماهيرية (14) بالإضافة إلى الأمين العام للحكومة محمد الصالح محمدي وعضوي المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني صالح ڤوجيل وعبد الرزاق بوحارة. وبالطبع فقد كان رئيس اللجنة هو مولود حمروش الأمين العام للرئاسة.

وكما يقول السيد عبد العزيز بلخادم الذي كان قد حضر الإجتماعات التي عُقدت في رئاسة الجمهورية بصفته رئيس لجنة التربية بالبرلمان، فإن التعليمات قد أعطيت للفريق المكلف بتسيير أشغال اللجنة بإفراغ الدستور من معانيه الإديولوجية خاصة بعد أن تقرر تعديله مادة مادة بدل استبداله بدستور جديد غير ذلك الذي اعتُمد في 1976 (وكان محمد بجاوي هو أيضا من حرره كما حرر دستور 1963).

www.arabcontext.com

وتوضح مفهوم هذه التعليمة الخفية من خلال إلحاح بعض الشخصيات المعروفة بولائها للرئاسة ككمال بلقاسم مدير جريدة «الجزائر الأحداث» مثلا على استبدال التسمية الرسمية للدولة وهي «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» بأي تسمية أخرى لاعتبارها تسمية إشتراكية المدلول، وهكذا تراوحت الإقتراحات بين الجمهورية الإسلامية الجزائرية والجمهورية العربية الإشتراكية مما جعل «منافقي» الرئاسة يقررون التنازل عن مطلبهم والحفاظ على أهون الشرور.

وللأمانة فإن عددا من المتدخلين (خاصة ذوي الأفكار اللائكية) طلبوا حذف المادة الثانية وهي «الإسلام دين الدولة»، لكن مولود حمروش رئيس اللجنة رفض هذا الإقتراح وأيده في ذلك الفريق المتغلب في اللجنة، لكن اللجنة لم ترض بإضافة عبارة «وهو المصدر الأساسي للتشريع» (15)، كما حاول البعض الحديث عن التعددية اللغوية لكن الرئاسة مانعت بالطبع.

ويقول بلخادم إن بعض البرلمانيين نجحوا في فرض مبدأ الفصل بين السلطات فألغوا التشريع بأوامر بين دورتين برلمانيتين كما عززوا من صلاحيات البرلمان. وبالفعل فإن أهم ما ميز الدستور الذي صودق عليه في 23 فيفري 1989 كان بالخصوص فتحه المجال أمام فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتوازن بينها بالإضافة إلى مبدأ التعددية السياسية الذي كرسته المادة 40 منه والتي تحدثت عن جمعيات ذات طابع سياسي وهو ما أكده قانون هذه الجمعيات الذي صدر في 5 جويلية 1989.

وتعززت المساعي الجديدة بإعلان مجلس الوزراء في 1 مارس 1989 عن إلغاء محكمة أمن الدولة وعقوبة النفي على المحكوم عليهم في قضايا سياسية، وكذلك بإنشاء المجلس الدستوري الذي تولى رئاسته مسؤول سابق في الخارجية والرئاسة تم تهميشه منذ مدة ثم استدعي بعد كتابته لمقالات حول الرقابة القانونية في جريدة «الجزائر الأحداث» وكان هو عبد المالك بن حبيلس. وبدت هذه المرحلة أكثر احتراما لمبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير ففتحت التلفزة أبوابها أمام المعارضين وألغي التعذيب تماما واستمر ذلك إلى إلغاء الإنتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 كما يقول المحامي ميلود إبراهيمي رئيس رابطة حقوق الإنسان.

وفي كل تلك الظروف كان من المفترض أن يبتعد الجيش عن السياسة وهكذا وفي 4 مارس 1989 إستقبل الرئيس الجنرالات مصطفى شلوفي أمين عام وزارة الدفاع وخالد نزار قائد الأركان ومحمد عطايلية المفتش العام للجيش والعقيد يحي رحال المدير العام

www.arabcontext.com

المركزي للمحافظة السياسية ليخبروه بانسحابهم من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني. ولم يجد بن جديد أحسن من هذا الظرف ليقول في اجتماع اللجنة في 28 مارس 1989 أنه لا يمكن فرض الجبهة أو الإشتراكية بمرسوم.

تعددية الانقاذ والأرسيدي.

لم يكن قانون الجمعيات السياسية الفرصة التي سرّعت من عملية إنشاء الأحزاب فقد وصل عدد هذه الهيئات التي لم تعرفها البلاد من قبل (فيما عدا تجربة الحزب الواحد أو الأحزاب السرية وإذا استثنينا طبعا فترة ما قبل الثورة التحريرية) إلى 19 حزبا قبل أن يمر شهر واحد على المصادقة على الدستور، وكان أهم هذه الأحزاب طبعا ذلك الذي يمثل التيار البربري وذلك الذي يمثل التيار الإسلامي وكانت المشكلة جد معقدة كيف لا وقد نصت المادة 40 من الدستور على استبعاد أي حزب يقوم على أساس ديني أو جهوي ؟ .

يقول الدكتور سعيد سعدي أنه كان قد قرر إنشاء حزب سياسي قبل حوادث أكتوبر 1988 لكنه فضل تأجيل العمل بالفكرة (16) بعد الوعود التي قدمتها له الرئاسة بالإنفتاح السياسي والسماح بنشاط الأحزاب وأن هذا الحزب كان سيضم كبار إطارات الحركة البربرية الذين كان يميزهم عن جبهة القوى الإشتراكية - يقول سعيد سعدي - عملهم الطويل والمتواصل للحفاظ على الهوية الأمازيغية في وقت لم يوزع فيه آيت أحمد منشورا واحدا منذ 1981 .

وهكذا وفي نوفمبر 1988 عقدنا - يقول سعيد سعدي - ندوة صحفية بتيزي وزو وتحدثنا عن الحزب الذي قررنا إنشاءه مهما كانت العواقب وحتى ولو أدى ذلك بنا إلى دخول السجن واستمر عملنا التنظيمي لهيكلة هذا الحزب حتى إعلاننا رسميا عن إنشائه أياما قبل المصادقة على الدستور وبالضبط في 9 فيفري 1989 في المركز الثقافي لولاية تيزي وزو.

وإذا كان بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن الأرسيدي (وهو الإختصار اللاتيني للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) قد أنشئ لاعتراض طريق الأفافاس (جبهة القوى الإشتراكية) ذي التأييد القوي في منطقة القبائل ويؤكدون أن اجتماع سعدي ببلخير (مدير ديوان الرئاسة) كان لإنشاء الحزب (وهنا فإن مقولة شائعة تؤكد أن حزب سعيد

www.arabcontext.com

سعدي أنشئ في مكتب العربي بلخير وسيارة بو بكر بلقايد) فإن العربي بلخير ينفي ذلك هو والسعيد سعدي الذي ينزع عن الأفافاس مرة أخرى أي نفوذ حقيقي في منطقة القبائل إلا أن المهم أن نؤكد أن رجلا كمولود حمروش يعتقد أن السلطة قد إضطرت لاعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد تسرعها باعتماد الأرسيدي، وقد جعلت الأقدار الحزبين يحصلان رسميا على الإعتماد في ذات اليوم وبوزير داخلية لم يكن إلا بوبكر بلقايد نفسه الرجل الذي جمع العربي بلخير بسعيد سعدي خلال أحداث أكتوبر.

وقد سمعنا من بعض الملاحظين بأن جانبا نافذا آخر داخل السلطة قد سعى لإحداث التوازن بالعمل على إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإن لم نكن نؤمن بنهج المؤامرة لكتابة التاريخ إلا أننا سنتحدث عن إنشاء هذا الحزب وفقا لشهادات مؤسسيه الأوائل.

يروي الهاشمي سحنوني كيف فكر صديقه علي بلحاج رفقة آخرين كسعيد قشي وبشير فقيه، ويحي بوكليخة ومحمد كرار في إنشاء جمعية خيرية وطنية(17) مهمتها تفعيل دور التيار الإسلامي في المجتمع، وكان من المفترض أن تكون هذه الجمعية كما أوضح لنا محمد كرار فدرالية تضم جمعيات أخرى ولائية.

وجاءت الأخبار بإمكانية التصريح بالعمل الحزبي فقرر هؤلاء تحويل المسعى إلى التفكير في إنشاء حزب سياسي، وقاموا بالإتصال بأطراف أخرى كان من أبرزها: عباسي مدني الذي عاد من الدراسة من إنجلترا) وبن عزوز زبدة، وكمال قمازي، وعبد الباقي صحراوي وكذلك عبد الله جاب الله وكان ذلك في جانفي 1989 ومنذ البداية لعب عباسي مدني دورا مميزا في التفكير في أسلوب عمل الحزب الجديد وكان هو الذي يملي على الآخرين مقاطع كبيرة من برنامج ولوائح هذه التشكيلة بل إنه ـ وللأمانة ـ كان صاحب تسمية هذا الحزب.(18) وتعزز ذلك خاصة بعد رفض شخصيات إسلامية أخرى الإنضمام للحزب الجديد كمحمد السعيد الذي رفض اللجوء إلى العمل السياسي وفضل الإكتفاء بالدعوة الإسلامية هو والشيخ أحمد سحنون الذي كان يتأثر بمواقفه كثيرا، وكذلك الأمر مع محفوظ نحناح الذي يقول سحنوني إنه أرسل إليه شابين من باش جراح يعلمانه بالمسعى الجديد لكنه اتهم أصحاب الفكرة بكونهم "ذراري" أو أطفالا، كما يروي كرار أن سعيد قشي عرض على نحناح الفكرة لكنه فوجئ أنه وقف في مسجد الأبيار أين كان خطيبا وأعلن أنه أسس جمعية خيرية سماها (رابطة العلماء والدعاة) وكانت هي نفسها (جمعية الإصلاح والإرشاد) التي أعلن عنها بعد ذلك وبالضبط في 27 مارس 1989 .

www.arabcontext.com

أما عبد الله جاب الله فيؤكد بأن رموز التيار السلفي ومنها سحنوني وبلحاج كانت تريد الإنضمام إلى جماعة النهضة التي كان ينشطها هو منذ منتصف السبعينات، وأنه ألقى خطبة الجمعة في بداية عام 1989 بمسجد السنة للحديث عن هذا الحلف الجديد بين الجماعتين، لكنه فوجئ بالشيخين يخبرانه في 18 فبراير 1989 بأنهما بعد لقاء مع عباسي مدني قررا استشارته في إنشاء حزب فوافق مبدئيا طالبا تأجيل كل شيء حتى حضوره من قسنطينة إلى العاصمة، لكن الإعلان عن الحزب كان قد وقع فعلا وتم ضم إسم جاب الله إلى قائمة المؤسسين وهو ما جعل هذا الأخير يسرع بالسفر إلى العاصمة طالبا أن يضم الحزب كل الأطراف الإسلامية وهو ما لم ينجح به في إجتماع وقع في 1 مارس 1989 وضم المؤسسين. وحاولتُ - يقول جاب الله - إقناع رابطة الدعوة الإسلامية في اجتماع في 8 مارس 1989 بالإنضمام إلى الحزب فوافقوا في النهاية إلا محفوظ نحناح الذي لم يُبد أي موقف، ولكن إجتماعا وقع في 9 مارس 1989 أبطل هذا النجاح بعد تسرع بعض المؤسسين في إنشاء الحزب ضاربين عرض الحائط مبدأ ضم كل الأطراف الإسلامية وهو ماجعلني أنسحب أخيرا.

ولم يكن إنسحاب جاب الله الوحيد فقد انسحب مجموعة من مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال اجتماع مسجد السنة في 9 مارس 1989 خاصة منهم جماعة قسنطينة التي كان من رموزها علي جدي وعبدالقادر بوخمخم إحتجاجا على الطابع الفردي للقيادة وإلحاحا منهم على تكريس مبدأ القيادة الجماعية ولكنهم عادوا في نفس الليلة بعد إيمانهم بجدية المسعى ولم تكن هذه المشكلة الوحيدة التي اعترضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إنشائها، فقد شهد اجتماع 18 فيفري 1989 الذي وقع في مسجد السنة للإعلان أول مرة عن إنشاء الحزب مناوشات بين السلفية والجزأرة، خاصة بعد إثناء كل الشيوخ الحاضرين (عباسي، سحنوني، قمازي، صحراوي، بن عزوز، بلحاج..) على الفكرة ماعدا محمد السعيد الذي أخذ يحذر من عواقبها وكاد هذا الأخير أن يتعرض للضرب من بعض المصلين.

لكن الجبهة الإسلامية تمكنت من تجاوز هذا الإشكال وقامت بالإعلان الرسمي عن قائمة مؤسسيها الكاملة ونوعية نشاطها في مسجد عبد الحميد إبن باديس في القبة بعد صلاة الجمعة 10 مارس 1989 وتم خلال هذا اللقاء الهام إنتخاب عباسي مدني رئيسا ينوبه بن عزوز زبدة وعبد الباقي صحراوي (19) ثم تم انتخاب الأعضاء الخمسة والثلاثين للمجلس الشوري واللذين كانوا على التوالي: عباسي مدني، علي بلحاج،

www.arabcontext.com

علي جدي، عبد القادر بوخمخم، كمال قمازي، سعيد قشي، الهاشمي سحنوني، عبد القادر حشاني، عبد القادر عمر، عبد الرزاق رجام، عثمان عيساني، يحي بوكليخة، عبد الحق ذيب، قادة بن يوسف، قمر الدين خربان، نور الدين بن قلوب، محمد العربي معريش، بن عزوز زبدة، كمال بوخضرة، محمد كرار، سعيد مخلوفي، نور الدين شيقارة، أحمد مراني، بشير فقيه، السهلي بن قدور، ميلود بلجيلالي، بن عمر لعريبي، مختار براهيمي، عبد الله حموش، قاسم تاجوري، عاشور ربيحي، عبد المجيد بن نعمية، عبد الباقي صحراوي، حسان ضاوي، محمد الشنقيطي بالإضافة إلى عثمان أمقران الذي استقال بعد خلاف بينه وبين القيادة حول ضرورة الحوار مع التيار اللائكي[20] ووحيد فريد الصحفي الذي انسحب بعد ذلك.

وهكذا كُلف عباسي بأن يشرف على الحزب فقام بالعمل على صياغة الوثائق الأولى للحزب كالبرنامج السياسي الذي ساعده على تحريره عاشور ربيحي وكمال قمازي والهاشمي سحنوني ويحي بوكليخة وغيرهم كما قام بالإتصال بوزارة الداخلية مباشرة بعد صدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي وقدم قائمة من 18 عضوا مؤسسا كانوا بالإضافة إليه بن عزوز زبدة وعبد الباقي صحراوي كنائبين والسعيد مخلوفي الأمين العام للحزب وعبد الله حموش نائبا له وعاشور ربيحي أمينا للمالية ومختار إبراهيمي نائبا له، بالإضافة إلى بلحاج ومعريش ورجام ومراني وضاوي وبوكليخة وقمازي وعيساني وكرار وجدي أعضاءا للمكتب وحُذف فيما بعد إسم عمران ربيحي شقيق أمين المالية لإنسحابه أياما بعد ذلك.[21]

ويقول أحمد مراني الذي تولى فيما بعد منصب رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية أن الملف الذي قدم لوزارة الداخلية لم تكن به أية اختلافات عن أي حزب آخر ولم يوح القانون الأساسي للحزب بأية انتهاكات للقوانين الأساسية للبلاد ولم يكن لوزارة الداخلية أي خيار آخر سوى قبول الملف الذي كان سينتقل في حال الرفض إلى المحاكم وكان من الممكن أن يفوز بالقبول قضائيا لعدم وضوح المفهوم الحقيقي للحزب الديني وعدم كون الجبهة الإسلامية حزبا دينيا محضا.

أما مولود حمروش فيعتقد بأن الإعتماد الذي حصلت عليه جبهة الإنقاذ في 6 سبتمبر 1989 كان يعود للقوة التي كان يتمتع بها هذا الحزب في الشارع وكذلك لقدرته المنقطعة النظير على تجنيد فئات عريضة من الشعب، ولم يكن منطقيا - يضيف

www.arabcontext.com

حمروش ـ إعتماد الأرسيدي الذي لا وزن له إلا في بعض دوائر السلطة ورفض اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغم شعبيتها الظاهرة.

وإذا كانت بعض الأطراف قد رفضت اعتماد هذا الحزب الجديد وحمّلت السلطة مسؤولية ما حدث في البلاد بعد ذلك نتيجة لهذا القرار فإنه لا بد من القول بأن عدم اعتماد الجبهة الإسلامية كان ربما سيوقع البلاد في مشاكل أسوء وهو ما انتبهت له الجهات الأمنية التي قبلت ملف هذه التشكيلة السياسية وربما قد تكون ساعدت في إنشائها إذا علمنا أن صاحب الفكرة في البداية كان سعيد قشي الذي نكتشف فيما بعد أن له علاقات واسعة بجهات داخل السلطة عملا على إحداث نوع من التوازن السياسي، ونحن هنا عندما نتحدث عن الجهات الأمنية فلأننا نعلم (وربما تنشر هذه الحقيقة لأول مرة) أن ملف اعتماد الأحزاب كان يمر على لجنة مختلطة كان رئيسها ممثلا للمخابرات السياسية (المندوبية العامة للوقاية والأمن) التي كان يقودها الجنرال محمد بتشين ولم يكن لوزارة الداخلية سوى دور ثانوي إذا قسنا الأمر سياسيا أما إذا راعينا ما للوزارة من مهام أمنية فإنه لا بد دور كبير.

www.arabcontext.com

الهوامش :

1- كانت المعركة هي " أمقالا 1" التي خسر فيها الجيش الجزائري عشرات الأسرى الذين استعادهم بعد نصره في "أمقالا 2" والتي قاده فيها العقيد سليم سعدي.

2 - لم يستخدم السيد بلخير هذه الكلمة وإنما استخدمتها متعمدا لما لدور هذه الهيئات من أهمية كانت تعادل في رأيي دور بعض الوزارات وذلك لما لها من سلطة تأثير على رئيس مجلس الوزراء الذي هو بالطبع بن جديد.

3 - هم بالإضافة إلى بن جديد الذي كان أمينا عاما محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة، محمد بن أحمد عبد الغني ورشيد بن يلس وقاصدي مرباح وبوعلام باقي وبوعلام بن حمودة وبشير رويس وعبد الحميد الإبراهيمي وعبد الله بلهوشات ورابح بيطاط.

4 - كان وزير الداخلية قد ذكر بأن عددهم 159 قتيلا أما بشير رويس وزير الإعلام فقدرهم بـ 176 وقالت وكالات الأنباء أنهم يصلون إلى 500 قتيل.

5- قالت جريدة الشرق الأوسط اللندنية في عدد 15 أكتوبر 1988 أن 85 رجل شرطة اعتقلوا لإدانتهم وأن زملاءهم أضربوا عن العمل في مديرية الأمن احتجاجا على ذلك.

6 - لا أعرف كيف أنقل ما قاله سحنوني، ولكنه قال إن بلحاج كان ينتظر قدوم رئيس الجمهورية إليه في مسجد السنة، كما أنه أخبر المصلين ذات مرة بأنه يزمع القيام بمسيرة إلى سجن البرواقية لتحرير السجناء. والعهدة على الراوي.

7 - أثبت الإسلاميون أنهم الأقدر على تجنيد الجماهير فقد كانت مسيراتهم باعتراف خصومهم تضم ما بين 20.000 و30.000 شخص.

8 - من المطالب تنظيم ندوة وطنية شاملة تختار مسيرا مؤقتا للبلاد لإصلاح الوضع.

9 - يعتقد لكحل عياط بأن فرنسا لم تكن لتستطيع القيام بهذه المؤامرة لانشغالها بحل مشاكل رهائنها عند حزب الله في لبنان والتي كان للجزائر دور في إطلاق سراحهم، وبالضبط للمخابرات الجزائرية ولوزارة الخارجية.

www.arabcontext.com

10- عندما أرسل سعيد سعدي المرحوم مصطفى باشا ليعرف من وراء أحداث أكتوبر 1988 عاد بدون جواب، وكون الباكس والحركة البربرية قريبين بعض الشيء يؤكد أنه لو كان للباكس يد في الأمر لاستعان بأنصار سعدي وآيت أحمد لتحريك منطقة القبائل.

11- يقصد بها المنظمات الجماهيرية التابعة رسميا للحزب واتحاد الشبيبة الجزائرية والنساء والعمال والفلاحين والطلبة وغيرها.

12- كان تعيينه في الحقيقة في 26 أكتوبر ولكن الاعلان عنه تأخر وكان التصويت بنعم على التعديل الجزئي لـ 3 نوفمبر بنسبة 92.28٪.

13- يعتقد حمروش أن هذا هو السبب في اعتماد التعددية بعد رفض الحزب للانفتاح.

14- يوسف يعلاوي الأمين العام لمنظمة المجاهدين، عبد الرشيد بوكرزازة (إتحاد الشبيبة)، فاطمة العوفي (إتحاد النساء)، بن داود (إتحاد الفلاحين)، الطيب بلخضر (إتحاد العمال).

15- يحتوي الدستور المصري على هذه العبارة دون أي حرج.

16- يعتبر سعدي أن تاريخ تفكيره في المسألة كان تاريخ خروجه من السجن في أفريل 1987 أما العمل لها فكان في صيف 1988.

17- يقول كرار أن صاحب الفكرة الأول كان سعيد قشي.

18- إقترح سحنوني تسمية الجبهة الإسلامية الموحدة لكن عباسي فضل تسمية الجبهة الإسلامية للإنقاذ لما لها من دور ينتظره في إنقاذ المجتمع من مشاكله وعملا بالآية الكريمة "وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها".

19- غادر هذا الأخير البلاد واستقر في فرنسا فخلفه علي بلحاج نائبا لعباسي.

20- يُجمع عبد القادر حشاني ومحمد كرار على أن مهمة المجلس كانت لسنة واحدة يعقد بعدها مؤتمر ويعاد تشكيل المجلس.

21- تم تقديم الملف رسميا كما يقول الهاشمي سحنوني في 22 أوت 1989.

www.arabcontext.com

الفصل الثاني:
سنوات للديمقراطية... وأخرى لعنف الشارع.

مقر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مساء الأحد 30 جوان 1991

حاصرت سيارات الشرطة والأمن العسكري مقر الحزب في شارع حماني (شاراس سابقا) وسط العاصمة، وقف المناضلون الذين اعتادوا البقاء طويلا داخل المقر منذ انفجار الحوادث الأخيرة يتساءلون: ما الذي جاء بهم؟ وماذا يريدون؟، بعد لحظات خرج عباسي مدني يسأل: ماذا هنالك؟ قال له أحد المناضلين: لقد جاؤوا لاعتقالك يا شيخ، صُعق الرجل وبسرعة توجه إلى مكتبه وأخرج المفكرة التي يسجل بها عادة أرقام الهواتف الهامة والسرية، رفع سماعة الهاتف وشكّل رقما ما، ثم سمع على الجانب الآخر صوت العقيد إسماعيل العماري رئيس مديرية الأمن والإستعلامات DRS والعضد الأيمن لمدير المخابرات، شرح له الموقف ولكنه فوجئ به يعتذر قائلا أنه لا يستطيع أن يفعل له شيئا.

شكل رقما آخر، كان هذا الرقم "لصديق" عرف فيه النصح والمشورة السديدة وكان يتصور أن علاقاته بالمخابرات قد انتهت منذ زمن ولم يكن يعلم أن جزءا كبيرا من مشاكله كان وراءه هذا الرجل، إتفقا على أن يأتيه حالا ويحمله في سيارته الصغيرة من نوع رونو 5 بدل أن يُحمل في سيارات الأمن، وغادر المقر إلى مكان لم يكن يدري عنه شيئا رفقة الرائد بوعزة علي نسيب الذي كان يدعي أنه رئيس جمعية خيرية.

مقر التلفزيون، مساء الأحد 30 جوان 1991

جلس علي بلحاج وكمال قمازي في صالون التلفزيون الرسمي ينتظرون أن يُسمح لهم بالدخول لتسجيل حصة تلفزيونية ينفيان فيها بعض مزاعم المنشقين عن حزبهم. دخل عليهما صحفي معروف بتعاطفه مع الج إ إ، أبدى أسفه الشديد لما وصلت إليه الأوضاع خلال هذا الشهر الأسود ثم غادر الغرفة، بعد لحظات دخل المنشط الذي كان

www.arabcontext.com

من المفروض أن يستضيفهما في حصته التلفزيونية وكان هو حمراوي حبيب شوقي الذي أصبح وزيرا بعد ذلك، تبعه مدير قسم الأخبار عمار بخوش وعندما كان الأربعة يتحدثون عن الوضع العام في البلاد دخل ضابط أمن برتبة رائد وسلم على الجميع مبتسما، وببرودة أعصاب قال: علي بلحاج، كمال قمازي لدي أمر بالقبض عليكما.

بيت مناضل من مناضلي الج إ إ، ليل 30 جوان 1991

جلس علي جدي، عبد القادر بوخمخم، عبد القادر عمر ونور الدين شيقارة يتسامرون مع حمي ثابت أول أحد مناضلي الحركة الإسلامية وجماعة الجزأرة بالتحديد، كان هذا الأخير قد استضافهم في بيته بعد حلول توقيت حظر التجوال، وكان قد غادر المنزل منذ مدة الحبيب هدام ومصطفى براهمية ومحمد السعيد رؤوس جماعة الجزأرة. طُرق الباب بشدة ودخل مجموعة من ضباط الأمن العسكري، أعلموا جدي وبوخمخم بأنهما يحملان ضدهما أمرا بالقبض عليهما، (وماذا نفعل مع الآخرين؟) قال أحد الضباط، أجابه زميله: (فلنستشر القيادة)، رفع أحدهم سماعة الهاتف وبعد لحظات قال: (لقد وجدنا معهم شيقارة وعبد القادر عمر، ماذا نفعل بهم يا الحاج؟)، أجابه محدثه: (إلتقط الكل واحملهم حالا).

www.arabcontext.com

ألفاظ جديدة في القاموس السياسي:
أحزاب... حوار وطني... وانتخابات حرة.

في مذكرة أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الإستثنائي لجبهة التحرير الوطني المقرر عقده في 28 نوفمبر 1989 إعتبر الأمين العام للحزب عبد الحميد مهري أن عدم بقاء الجبهة حزبا واحدا في البلاد يحتم عليها تحديد كيفية ممارستها للحكم خاصة وأنها تحملت في الماضي مسؤولية الحكم دون ممارسته في حقيقة الأمر، وقد كان كلام مهري هذا نتيجة طبيعية للضربات التي تلقتها جبهة التحرير بعد انسحاب الجيش من لجنتها المركزية في 4 مارس 1989 ورفض الرئيس لفرض الإشتراكية أو جبهة التحرير بواسطة مرسوم أو دستور وهو ما شكل نوعا من أنواع الإنفصال أو (الهجر في المضجع) بمصطلح أهل الفقه، هذا الإنفصال تبعه طلاق نهائي بعد ذلك بانسحاب أعضاء الحكومة من المكتب السياسي في 8 جويلية 1990 ثم باستقالة بن جديد من رئاسته للحزب في 10 جوان 1991، وكان الإنفصال أو الطلاق بين (ج ت و) والسلطة الحقيقية بشقيها (الرئاسة والجيش).

وبدا أن جبهة التحرير قد تحولت منذ ذلك الوقت إلى مجرد أداة إنتخابية تُستخدم عندما يُرجى الحفاظ على الحكم بصفة ديمقراطية وأنها فقدت ذلك الاهتمام الذي كانت تلقاه من السلطة بظهور تيارات أخرى وخاصة التيار العلماني والتيار الإسلامي. واختفت الجبهة نهائيا من الساحة تاركة إياها لرموز هذين التيارين فأصبح الشارع يتحدث عن المسيرات ذات الستة أصفار إلى اليمين أو (مسيرات المليون شخص) التي كانت رابطة الدعوة الإسلامية (هيئة تضم كبار قياديي الحركة الإسلامية أسسها الشيخ أحمد سحنون في 1 مارس 1989) أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبدرجة أقل جمعية الإرشاد والإصلاح تنظمها، كما أصبح الحديث عن الدكتور سعيد سعدي أو عن المفجر الأول للثورة حسين آيت أحمد الذي عاد للبلاد في 13 ديسمبر 1989 أهم من الحديث عن الشاذلي ومهري، وهكذا فقد الشارع اهتمامه بالحزب "الحاكم" وصب جل آماله إما على التيار الإسلامي العروبي أو على التيار العلماني البربري وهو الأمر الذي جعل الرئيس بن جديد يفكر في عقد أول جولة حوار وطني مع الأحزاب الجديدة في جانفي

www.arabcontext.com

1990 إستقبل فيها عباسي مدني وسعيد سعدي وحسين آيت أحمد بالإضافة إلى الصادق هجرس المسؤول الأول للباكس وعبد الرحمن عجريد أول رئيس حزب معتمد في الجزائر كان الحزب الإجتماعي الديمقراطي [1].

يقول سعيد سعدي أنه كان قد اغتنم فرصة لقائه بالرئيس ليطلب منه التنكر لكل أساليب الماضي والقيام بإصلاح جذري، كما أنه طلب إبعاد (ج ت و) من العمل السياسي رافضا إبقاءها وهي المكسب التاريخي للجميع لاستخدامها أداة للبقاء في الحكم، ويضيف بأن الرئيس كان قد وعده بالعمل وفق هذا الأسلوب ولكنه رفض أن يدين بعض ممارسات الج إإ التي قام مناضلون منها بالاعتداء على مناضلي الأرسيدي في باتنة أياما قبل اللقاء. ولم يختلف خطاب الجبهة الإسلامية خلال هذا الحوار عن سابقه حيث طالبت هي أيضا بتغيير سبل الحكم والقضاء على سلبيات الإدارة ولكن رأيها كان مناقضا بالطبع لرأي الأرسيدي في مسائل كثيرة ولاسيما تلك التي ترتبط بالإسلام ودوره سياسيا وحضاريا، ويقول كمال قمازي الذي حضر لقاء عباسي بالرئيس إنه لم يلمس من بن جديد سوى كلام عام لا معنى له ويضيف بأن عباسي استاء كثيرا لتمييع الحوار بعد أن أصبح منذ البداية فرصة للحديث العام غير الهادف [2] وربما للمجاملات، وكما يقول العربي بلخير فإنه وبحضوره في هذا اللقاء سمع عباسي يصف بن جديد بأنه أبو الديمقراطية وأن الشعب وراءه يباركه. وقد يكون عباسي صادقا فيما قال بالنظر إلى حجم المكاسب التي تحققت في هذه الفترة في إطار ما دُعي وقتها بالإصلاحات، وهنا يحدثنا وزير العدل في حكومات مرباح، حمروش وغزالي الذي لم يكن إلا عضو رابطة حقوق الإنسان علي بن فليس عن البرنامج الذي قامت عليه مساعيه لتطهير قطاع العدل والذي كان يقوم على أسس صادقة قائمة على مبدأ بناء دولة القانون قائلا بأنه بمجرد ما شعر بانحراف الدولة عن هذا المبدأ قدم استقالته في 21 جويلية 1991 بعد شهر فقط من تعيينه في حكومة غزالي رافضا فتح المعتقلات الإدارية (وهوما سنتعرض له آنفا).

ولعل من المسائل التي عناها إصلاح هذا القطاع (وصعوبته تكمن كما قال الوزير في عدم وجود تجربة سابقة كما في القطاعات الأخرى التي خصصت لها حكومة حمروش دفاتر إصلاح Cahiers de reforme إعتبرتها مراجع يعمل وفقها كل وزير مشرف على قطاع ما، للتكامل مع الوزراء الآخرين وتسهيل مهمته أيضا)، قلتُ من المسائل التي عناها الإصلاح تقويم وضع القضاة لقانون خاص يحميهم من تعسف

www.arabcontext.com

السلطة وضغط الشارع وكذلك حماية المتقاضين من تعسف القضاة بتوضيح إجراءات المتابعة أو المحاكمة، كما قامت وزارة العدل بحماية المحامي من أية متابعات خارج نقابته التي يمكن لها وحدها معاقبته أو إيقافه، ورفعت من المستوى المعيشي داخل السجون.

وعلى المستوى السياسي ولكي يتم تطهير الخارطة السياسية قامت الحكومة بعرض قانون عفو شامل على كل الذين تمت إدانتهم في حوادث قسنطينة ووهران وسطيف والقصبة وحوادث أكتوبر 1988، بالإضافة إلى بعض المنشقين السياسيين كسليمان عميرات وعلي يحي عبد النور وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومصطفى بويعلي وكل المنتمين لقوى المعارضة السياسية أو المسلحة، وكان هذا استجابة للمطالب المتكررة بطي الصفحة السوداء التي طبعت المرحلة الماضية بطابع الأحادية والإقصاء السياسي، فلم يكن من الطبيعي - يقول وزير العدل السابق علي بن فليس - أن نتحدث عن فتح باب التعددية هكذا وببساطة مع وجود مساجين سياسيين تُهمهم قد تكون مجرد إنشاء تشكيلات سياسية، وقد كان هذا الحل استجابة أيضا للنداءات التي كانت تطلب تحرير السجناء السياسيين خاصة تلك التي أطلقتها الج إإ في أولى أعداد جريدتها المنقذ والمتعلقة بجماعة مصطفى بويعلي الذي قُتل في 1987 بعد أن ظل سنوات عدة يمارس العنف السياسي ضد الدولة، ولم يكن هناك أي مخرج آخر كما يرى المحامي ميلود إبراهيمي الذي اعتبر أن قضية جماعة بويعلي قد طبعها الكثير من التعقيد خاصة بعد استحالة التوصل إلى صيغة للمحاكمة وحتى مكان لها، فبإلغاء محكمة أمن الدولة بالمدية وهي الهيئة المعنية بمثل هذه المحاكمات أصبح ضروريا إيجاد بديل آخر في محاكم البليدة ووهران وغيرها، لكن كل هذه المجالس القضائية بتت بعدم أهليتها واختصاصها في مثل هذه القضايا، لم يكن هناك مخرج إلا العفو الشامل لمحو مثل هذه الملفات السوداء يقول الأستاذ إبراهيمي (3)، وهي ملفات لم تكن تعني بويعلي وحده خاصة وأن رجلا لم تكن له أية ثقة في النظام عاد أياما بعد صدور هذا القانون كان هو الرئيس الأسبق أحمد بن بلة الذي وصل من جنيف في 27 سبتمبر 1990، هذا ويرى ميلود إبراهيمي (وهو رأي له قيمته من مثل هذا الرجل) أن التعذيب قد استؤصل نهائيا منذ نهاية أكتوبر 1988 واستمر الأمر كذلك إلى تاريخ توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992 وهو أمر يُحسب لصالح السلطة آنذاك.

www.arabcontext.com

الجبهة الإسلامية والعنف:
بداية المشاكل مع الجيش

لم تكن مشاكل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وليدة الإنتخابات المحلية التي فازت فيها بـ 853 بلدية من مجموع 1541 (أي بنسبة قدرها 55.35٪) وبـ 32 ولاية من أصل 48 (أي بنسبة 66,66٪)حين لم يظفر الحزب الحاكم إلا بـ 487 بلدية (31,51٪) و14ولاية (29,16٪) ولم يحصل المستقلون والأرسيدي إلا على ولاية واحدة لكل طرف (نسبة 2.08٪ لكل واحد)، و106 بلديات للمستقلين (6.87٪) و87 بلدية أخرى للأرسيدي (5,29٪) ولم تظفر الأحزاب الـ 18 الأخرى بشيء يذكر تقريبا، فقد كانت متاعب الحزب الإسلامي الجديد قد بدأت في الحقيقة قبل 12 جوان 1990 تاريخ هذه الإنتخابات وبالذات مع الحكومة والجيش اللذين كانا يتهمانها بممارسة العنف.

وقد كانت أول مرة يتم فيها الحديث عن مشاركة الجبهة الإسلامية في العنف مانقلته جريدة المنقذ في عددها لـ 2 نوفمبر 1989 أي شهرا تقريبا بعد اعتماد هذا الحزب حيث نفت إشاعات روجتها أوساط غير معروفة عن تفكير الج إإ في تفجير مراكز اللهو في منطقة رياض الفتح، وقال بيان نشرته تلك الجريدة أن «الج إإ تؤكد أن هذه المزاعم باطلة وتتبرأ منها ومن كل شكل من أشكال العنف مهما كان مصدره وهي تتمسك بأسلوب الحوار في كل معاملاتها».

وبدا واضحا أن مسألة العنف وربطه بالجبهة الإسلامية للإنقاذ كان لها شقان، شق عفوي وشق مفتعل، وكان الشق الأول نتيجة طبيعية لخطاب عنيف كان بعض الإسلاميين يشجعون عليه إما نتيجة للقمع الذي يكونون قد تعرضوا له وإما تطرفا وتزمتا، ولم يكن للجبهة الإسلامية في أغلب الأوقات علاقة مباشرة بما وقع ولكن تقصيرها في فرض الإلتزام على مناضليها كان واضحا وكانت هي أول ضحاياه.

أما الشق الثاني فكانت الصحف ذات التوجه العلماني تبالغ في الحديث عنه وتساهم في إبرازه وأحيانا في اختلاق وقائع لم تحدث وربما كان ذلك بمباركة من السلطة، ولم يمنع ذلك وجود جماعات هجرة وتكفير أو أفغان عرب عائدين كانت لا تؤمن بالعمل السياسي ولا بشيء اسمه الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

www.arabcontext.com

وسنتطرق في البداية إلى الشق الأول الذي اتضحت معالمه مباشرة بعد تأسيس الج إإ والذي فجرته حادثة الطفل "قندوز فيصل" الذي تعرض لعملية اعتقال واستنطاق من مناضلي الحزب. ويروي الهاشمي سحنوني إمام مسجد "صلاح الدين" ببلكور كيف كان يقصده هذا الشاب طالبا منه مساعدات مالية وكيف كان يتوسط له عند الجمعية الخيرية لبلكور لتقدم له بين الفينة والفينة ما يرضيه، لكنه لم يقنع ـ يضيف سحنوني ـ بكل هذا فبدأ يسافر إلى بعض المناطق ويبتز الناس في المساجد زاعما مرة أنه يتيم لا يجد ما يقتات به ومرة أخرى أنه حصل على سكن وليس له ما يدفع به أجرته، وثالثة أنه مقبل على عملية جراحية، وكان في كل مرة يقول بأنه تلميذ الهاشمي سحنوني ويبرر مرات إحتياله بقيامه بجمع أموال لصالح أستاذه المزعوم، وهكذا اتصل بعض هؤلاء "المغفلين" بالشيخ سحنوني يبلغونه بأنهم قد أكرموا تلميذه وقاموا بالواجب فاستغرب ذلك خاصة وأن الإتصالات جاءته من منطقتين مختلفتين، من بوسعادة (ولاية المسيلة) ومروانة (ولاية عنابة)، وهكذا وبعد إنكار الأستاذ المفترض للأمر قام بعض مناضلي جبهة الإنقاذ باصطحاب المحتال إلى بلكور وهناك قال بأن أباه هو الذي أجبره على ذلك الفعل. ويضيف سحنوني أنه حاول تسليم ذلك النصّاب إلى النائب العام، ولكن قيل له بأن هذا الأخير غير موجود أيام الخميس والجمعة وأن عليه الإتصال به في بداية الأسبوع، ولم يجد من خيار سوى محاولة معرفة الحقيقة منه، فكلف كما يقول مجموعة من الإخوة ليستنطقوا المتهم ويعرفوا منه أسماء الذين احتال عليهم.

وسمع علي بلحاج بالأمر واعتبر هذه فرصة أخرى لإظهار بأس الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقدرتها على حماية المواطنين من أمثال هذا المحتال، ووجدها مناسبة عظيمة ليتحدث عن هذه المسألة في جريدة المنقذ الصادرة حديثا، وهكذا وفي العدد الثاني الصادر في 20 أكتوبر 1989 كتب بلحاج مقالا ـ لم يوقعه باسمه ولكن سحنوني يقول أنه هو كاتبه ـ يتحدث فيه عن "حراس الجبهة" الذين «قاموا بإلقاء القبض على المحتال الذي تنقل في تبسة وغرداية وبشار ووهران وسطيف وباتنة وشلغوم العيد وخنشلة وبسكرة وطولقة وتوقرت وتلمسان زاعما أنه تلميذ الشيخ الهاشمي سحنوني... ولم يسئ له "حرس الجبهة" ولكنهم "أغلظوا معه في التحقيق" كما تبيحه الشريعة» مثلما عبر عن ذلك المقال.

ولم يعتقد بلحاج ولا سحنوني أن هذه كانت بداية متاعب الج إإ التي ما إن نشرت هذا الكلام في جريدتها حتى التقطه المتربصون بها وتحدثت عنه الصحف معتبرة الحادثة

www.arabcontext.com

سابقة خطيرة تمس بالأمن العام ما دام هذا الحزب يمارس العنف ويسمح لنفسه بإنشاء شرطة حزبية.

وتدخل النائب العام لمدينة الجزائر معتبرا الحادثة (وقائع خطيرة جدا تشكل جنايات القبض والحجز التعسفي) كما ندد بها رئيس الحكومة مولود حمروش، وأدى ذلك إلى انتباه التيار الأكثر اعتدالا وذكاء لخطورة الأمر مما جعل عباسي يتدخل في 21 أكتوبر أمام القناة الأولى الإذاعية معتبرا الخطأ ناتجا عن سوء صياغة ومؤكدا أنه ليس للجبهة حراس، ولم تكف هذه التصريحات لتخفف من وقع الخبر فقد اقتيد سحنوني للشرطة أكثر من مرة ولم تتم تبرئته أمام المحكمة من هذه التهمة إلا في 29 ديسمبر 1997.

وفي الثامن من جانفي 1990 وقعت حادثة أخرى في نفس درجة الخطورة كان وراءها مناضل آخر من مناضلي الحزب كان يدعى عمر قسوم، فكما يروي سحنوني دائما فإن هذا الشخص كان يتاجر بدون رخصة في شوارع العاصمة وبالضبط أمام سوق فرحات بوسعد (ميسوني سابقا) قرب ساحة أول ماي وأنه مرة ترك صديقا له في مكانه لكن الشرطة ألقت عليه القبض لممارسته تجارة غير شرعية في إطار الحملة التي كانت حكومة حمروش تقودها ضد هذه التجارة المعروفة شعبيا باسم "الطرابانْدو"، وهكذا اقتيد الشاب إلى مركز شرطة الدائرة الثامنة واحتُجز هنالك، فجاء بعض الملتحين وعلى رأسهم قسوم وقاموا بتهديد العدد القليل من رجال الشرطة الموجودين آخر النهار بمركز الشرطة (يمكن تصديق هذه الرواية ببساطة إذا نظرنا للحالة النفسية التي وصل إليها رجال الشرطة بعد حوادث 5 أكتوبر فقد كانت منهارة إلى درجة جعلت الكثير منهم يخجل بأن يصرح بأنه شرطي) وقام قسوم بأخذ المفاتيح من أحدهم وفتح باب زنزانة صديقه و"حرره"، لكنه احتُجز فيما بعد من طرف الشرطة وأحيل على المحاكم وبالطبع فإن الصحافة لم تفوت هذه الفرصة لتجعل منها موضوع حملة. وبالرغم من إدانة عباسي مدني للفعل ووصفه له بأنه سلوك طائش إلا أن ذلك لم يكن شعورا عاما لدى الجميع، ويبدو أن علي بلحاج كان فخورا بهذا الشخص إلى درجة كان يدعوه فيها "عمر كومندوس".

واستمرت حملات الصحافة على جبهة الإنقاذ [(4)] باستمرار نشاط الشبكات التي كانت تدعى (بجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والتي كانت مهمتها منع مختلف الممارسات غير الأخلاقية وبالخصوص الأفعال الفاضحة، وكان أعضاء هذه الجماعات من السلفية الذين وضعوا على عاتقهم مهمة تغيير الوضع الإجتماعي بما

www.arabcontext.com

يسهل قيام الدولة الإسلامية في المستقبل، وامتدت تدخلاتهم من العقاب الفردي للأفعال المحدودة التأثير إلى منع مختلف التظاهرات الفنية أو الحفلات.

وقد وقعت في العاصمة حادثتان متشابهتان في منطقة باب الواد يرويها لنا رئيس المجلس الشعبي لمدينة الجزائر كمال ڤمازي كما ترويها لنا الصحف الصادرة عند وقوعها وسنحاول هنا الوقوف بشكل حيادي في هذه القضية مستخدمين نفس العبارات والمعاني التي يستعملها كل طرف. وتخص الحادثة الأولى المطربة البرتغالية التي تغني بالفرنسية ليندا دوسوزا والتي دعيت خلال شهر أفريل 1990 لإحياء سهرات غنائية في العاصمة، ويقول ڤمازي إنه لاحظ نوعا من الإنزعاج الشعبي من هذه المبادرة خاصة وأن المشاكل الإجتماعية كانت كثيرة وكان من الصعب تصور الإتيان بمطربة من الخارج وصرف الأموال عليها مع أن الوضع الإجتماعي وصل إلى ما وصل إليه، لهذا كان من الطبيعي ـ يضيف ڤمازي ـ أن تقوم القائمة ضد هذا النشاط وأن يكون الإسلاميون أول المتضامنين مع هذه الحركة لقربهم من الشارع وإحساسهم بمشاكله. وكانت مهمة الجبهة الإسلامية هي إقناع السلطات بالعدول عن تنظيم الحفلة في قاعة الأطلس بباب الواد ونقلها إلى القاعة البيضاوية أو الموقار وكان أن تفهم مدير مركز الثقافة والإعلام الممثل سيد أحمد أڤومي الأمر لكن جريدة ALGERIE ACTUALITE القريبة من الأوساط اللائكية داخل السلطة حركت الأمر من جديد بل وقادت إلى محاكمة 24 شخصا في هذه القضية بعد ذلك وأثارت حملة أخرى ضد الحزب معتبرة إياه يهدد سلامة المواطنين.

أما الحادث الآخر فوقع عندما كان المطرب القبائلي لونيس آيت منڤلات ينوي الغناء في نفس القاعة في 21 مارس 1991 ولنفس الأسباب ـ يرى ڤمازي ـ قام المواطنون بمنع التظاهرة وكان المتحدث آنذاك قد تولى منصب رئيس المجلس الشعبي لمدينة الجزائر وقام بإرسال خطاب للمدير الجديد للمركز علاوة بوجادي يحاول فيه إقناعه بالعدول عن تنظيم الحفل، كما عقد لقاء مع رئيس دائرة باب الواد ومحافظ شرطتها ورئيس البلدية وطلب من علي بلحاج تهدئة الأمر من خلال درس له بمسجد السنة، وكانت هذه فرصة أخرى أثبت فيها الحزب الإسلامي الجديد قابليته للعنف وأحسنت الصحف المعادية له استغلال هذه المناسبة أحسن استغلال وأدانته لتهديده للنظام العام.

وكان هنالك عنف آخر مارسه مناضلو الج إإ في المساجد ضد الإتجاهات الإسلامية الأخرى وبالخصوص الإخوان المسلمين الذين كان يقودهم محفوظ نحناح، حيث كان الصراع داميا للإستيلاء على المساجد ووصل أحيانا إلى حد استخدام الفؤوس والخناجر

www.arabcontext.com

وكانت جماعات الهجرة والتكفير تغتنمها فرصة في كل مرة لإذكاء نار الفتنة وإشعال فتيل العنف. لكن ما حدث أيضا ولم تثبت علاقته بالجبهة الإسلامية للإنقاذ هو عمليات تخريب القبور وخاصة منها قبور الشهداء والتي انتشرت في أم البواقي والمدية والعاصمة وميلة وتيزي وزو والجلفة وتلمسان وغيرها واضطرت مجلس الوزراء إلى دراستها في 6 ماي 1990 وإصدار القانون 90-15 المؤرخ في 14 جويلية 1990 والمعدل لقانون العقوبات بما يسمح بعقوبة هذه الأفعال.

أما الشق الثاني من العنف الذي وصل إلى ذروته خلال تلك الفترة فكان مرتبطا بالجماعات التي عادت من الخارج (مصر، السعودية، باكستان، أفغانستان...) والتي نادرا ما تعلن عن انتمائها للج إإ بل وتصل في كثير من الأحيان إلى إعلان عدائها الواضح والجهير لهذا الحزب الذي لم تكن ترى فيه سوى عائقا آخر من العوائق التي تقف أمام بناء الدولة الإسلامية بالجهاد. وكانت أولى الحوادث المذكورة هجوم مجموعة من الأشرار على محكمة البليدة في 16 جانفي 1990، فقد دخل مجموعة من المسلحين قاعة المحكمة مكبرين ومهللين حاملين معهم مسدسات وأسلحة بيضاء ثم قاموا بإطلاق النار على 4 أشخاص أردوهم أمواتا كما خلفوا عددا من الجرحى وغادروا المحكمة وهم يرددون كما قال الشهود: «الله أكبر... سنقتلكم يا أعداء الله». وكشفت التحقيقات وجود شبكة من المتطرفين لها علاقة بهذه العملية كانت تنشط بمسجد "الحنفي" بالبليدة وتم اعتقال 18 شخصا يقودهم المدعو نصر الدين كحليل وتمت محاكمتهم في 1 جانفي 1991 وحكم على سبعة منهم بالإعدام. لكن الغريب هو تمكنهم أشهرا بعد ذلك من الفرار من سجن البليدة مع سجناء آخرين تمكنت المصالح الأمنية من استعادتهم ولم تتمكن من اعتقال أعضاء المجموعة المتطرفة أبدا بعد ذلك بشهادة وزير العدل آنذاك علي بن فليس.

وفي نهاية سنة 1990 وبالضبط في 20 ديسمبر حاصرت قوات الدرك جماعة متطرفة أخرى كانت لها علاقة واضحة بجماعات التكفير وكان يقودها شخص يدعوه المقربون منه الأمير نوح (إسمه الحقيقي علام عبد النور) وكان واحدا من الأفغان العرب العائدين إلى بلادهم بعد نهاية الحرب الأفغانية ضد السوفيات، وهكذا شهدت منطقة سور الغزلان (ولاية البويرة) إشتباكات طال أمدها بين مجموعة الأمير نوح وفرقة الدرك التي كان يقودها ضابط برتبة نقيب قُتل خلال العملية كان يدعى عبد الوهاب عطية وانتهت العملية بالقبض على الجماعة التي كانت قد شاركت في هجومات

www.arabcontext.com

مسلحة على بعض حانات العاصمة وتيبازة وحاولت اقتحام ثكنة عسكرية في بومرداس (أو كما قالت وسائل الإعلام آنذاك)، وفي 21 مارس 1993 صدرت 9 أحكام بالإعدام على بعض أعضاء هذه الجماعة التي كانت تتكون من 40 شخصا تقريبا ونُفذت هذه الأحكام في 11 أكتوبر 1993، والمثير للانتباه هو أن وسائل الإعلام تحدثت عن ضلوع أحد رفاق مصطفى بويعلي وهو عز الدين باعة في العملية وهو شخص لم يتم القبض عليه خلال محاكمة هذه الجماعة وتعرض لحكم إعدام غيابي. وربما تكون هنالك حوادث أخرى في هذا السياق غير أن هنالك إجماعا من الكثيرين على عدم وجود علاقة بينها وبين الحزب الإسلامي، فقد أخبرنا رئيس الحكومة مولود حمروش أن مصالح الأمن لم تثبت أية علاقة لهذه العمليات بجبهة الإنقاذ، وهو ربما ما يؤيد القصة التي يرويها كمال قمازي من أنه كان في زيارة لوزير الداخلية محمد الصالح محمدي حين رن الهاتف فجأة، واكتشف قمازي أن محمدي يتحدث مع أحد مساعديه عن عملية مسلحة وقعت في براقي وحاولتُ ـ يضيف قمازي ـ أن أبرئ الج إإ لكن محمدي أخبرني بأنه يعلم جيدا بأنه ليس لمثل هذه العملية أية علاقة بها.

ويشهد سحنوني بأن علي بلحاج (وهو أكثر قادة الج إإ تشددا نسبيا) أدان في خطب الجمعة التي كان يلقيها مثل هذه العمليات رافضا هذا الأسلوب، كما يشهد قمازي بدوره بأن عباسي مدني كان يقول لمقربيه «إن من الغباء أن نكسر بابا مفتوحا» ولعله يقصد بذلك طبعا باب الدولة الإسلامية. ويعتقد الكثير ممن يعرفون حقيقة الحركة الإسلامية أن الأسلوب السياسي الذي اختارته جبهة الإنقاذ لم يكن يروق لكل الأطراف الإسلامية وبالخصوص لجماعات التكفير أو للأفغان العائدين من حرب خُيّل لهم أنهم انتصروا فيها على إحدى أكبر قوى الشر ضراوة وهي الإتحاد السوفياتي متناسين ما كان لدولة كالولايات المتحدة الأمريكية من دور في هذا النصر المزعوم، ويضيف هؤلاء المحللين بأن أمثال هؤلاء تخرجوا من مدارس الحرب الأفغانية وسجون الأنظمة العربية التي تعرضوا فيها للقمع والتعذيب والتنكيل بما جعلهم يُكفِّرون النظام ومن يتعاونون معه ومن يسكتون عن ظلمه ومن لا يحاربونه وهؤلاء ينشطون في مساجد معينة سنتعرض لذكرها

لكن الوجه الآخر للحقيقة يكمن كما يقول العربي بلخير في عدم إدانة الج إإ لهذه الممارسات بشكل أكثر وضوحا يرفع كل اللبس عن علاقتها بهذه الجماعات، وكما يروي بلخير فإنه خلال جولة من الجولات الحوارية التي جمعت عباسي ببن جديد سأل

www.arabcontext.com

زعيم الج إإ عن تصوره لإنشاء الدولة فقال له: «يابني إذا سمحت لنا السلطة بالوصول سياسيا إلى تحقيق مشروع الدولة الإسلامية فأهلا وسهلا، أما الدولة الإسلامية فستتحقق شئتم أم أبيتم». ويقول بلخير بأنه احتفظ خلال مهامه في السلطة بأشرطة فيديو كانت تقوم بتسجيلها مصالح الأمن جوا، وكانت تجمعات جبهة الإنقاذ كثيرا ما تشهد فيها استعراضات قتالية لجماعات كومندوس تضم خاصة الأفغان العائدين. ولكي نكون موضوعيين فإنه بالرغم من وضوح عدم نية الج إإ كهيكل وقياديين للإضرار بمصالح الدولة والشعب باستخدام العنف لأجل العنف، إلا أن الكثير من قيادييها كانوا يعتقدون أن للعنف محاسنه وقد يكون ذلك رد فعل على خطاب السلطة العنيف مثلما قد يكون نتيجة لتطرف موجود وهذه مسألة علمية وسياسية، علمية لما للفقه الإسلامي من رؤى مختلفة (حسب الإجتهادات) في مسألة تغيير الحاكم بالقوة تصل بعضها إلى تحبيذ هذا الأسلوب وأخرى إلى رفضه القاطع، وسياسية لما لقضية التغيير من أبعاد ترتبط كلها بالواقع السياسي الذي إما أن يسمح بالتغيير أو لا يسمح به (والحال الثاني هو المعروف في بلد ينتمي إلى العالم الثالث كالجزائر) وليس هذا تبريرا للعنف بقدر ما هو شرح لأسبابه. أضف إلى ذلك ما للسلطة الجزائرية من ضلع في إذكاء نار العداء لمشروع هذا الحزب الجديد وهي جهود قد يعتبرها بعضهم مشروعة معتقدا أنه لا يمكن لأي سلطة أن تسلم الحكم هكذا وببساطة للآخرين، وهو مبدأ واقعي جدا ولكن ليس بينه وبين منطق الديمقراطية القائم على التداول على السلطة أي صلة (5).

وربما هذا هو الذي جعل رجلا كعلي بلحاج يكتب مقالا في "المنقذ" (العدد 9 الموافق لـ 25 جانفي 1989) بعنوان "من صاحب العنف؟" يتبنى فيه الكثير من أساليب العنف ما دامت السلطة مستمرة في ممارسة عنفها على المعارضة، هذا العنف الذي كان متبادلا والذي أدى إلى صدام حقيقي بين الجيش والإنقاذ يتضح في العنوان القادم.

www.arabcontext.com

الجيش يدق ناقوس الخطر
عملية نور والتقارير العسكرية.

عندما حدثني كمال قمازي عن شيء دعاه عملية "نور" إستغربت كثيرا، وكنت أظن الأمر مجرد كذبة افتراها أحد أعضاء مجلس الشورى في الجبهة الإسلامية (الأرجح أن يكون سعيد مخلوفي) على الجيش بحيث ادعى أن المؤسسة العسكرية بصدد إعداد عملية ضرب شامل للحزب، لكنني عندما سألت المصدر العسكري المطلع الذي اعتمدت عليه في هذه الدراسة الموسعة عن هذا الأمر لم ينكر بل وساعدني كثيرا في معرفة حقيقة المواجهة التي كانت بين الجيش والجبهة الإسلامية وإن كان لأسبابها تفسيرات مختلفة من الطرفين.

فكما قال قمازي فإن عضو المجلس هذا (فضل قمازي أن لا يذكر اسمه وكان استنتاجي قائما على مجموعة من القرائن التي ليس هذا مقام ذكرها) كان قد أخبر الأعضاء القياديين بأن المؤسسة العسكرية أعدت سيناريو لمواجهة هذا الحزب أسمته سيناريو "نور" وأنها سوف تضرب مناضلي الجبهة قريبا وتسعى إلى القضاء على الحركة الإسلامية نهائيا. لكن المصدر العسكري (الذي كان ومازال فاعلا داخل المؤسسة العسكرية) يقول أن مختلف الممارسات التي كان يقوم بها مناضلو الج إإ بالإضافة إلى التظاهرات التي كانوا يستعرضون فيها قوتهم خاصة بعد الهجوم العراقي على الكويت الذي شهد مظاهرات عارمة قادها مناضلو الجبهة الإسلامية مطالبين بأن توضع كل الإمكانيات العسكرية بما فيها التدريب والسلاح في يد الشباب لكي يجاهد أمريكا هذه الممارسات هي التي دفعت الجيش إلى القيام برد فعل، ووصلت الأمور إلى قياء علي بلحاج بلبس الزي العسكري والظهور به أمام الشارع الغاضب وحتى استعداء هذا الشارع على الجيش لأنه قصّر في التدخل لمساندة العراق عسكريا [6]، بل والمطالبة بإقامة معسكرات تدريب لنصرة العراقيين، ولكي لا نقف مكتوفي الأيدي أو حائرين أمام الأمر الواقع كما حدث مع أحداث أكتوبر 1988 كان لا بد أن نقوم بتحضير مجموعة من الاحتمالات التي سرعان ما تتحول إلى واقع في حالة حدوث أي خطر يهدد الأمن العام وهي عملية تشبه في كثير من الأحيان عمليات الحفاظ

www.arabcontext.com

على الحدود من أي تدخل أجنبي من خلال إعداد سيناريوهات مواجهة محتملة [7].

وهكذا ـ يضيف مصدرنا ـ فإنه نتيجة لهذا الخطر بدأ التفكير في إيجاد مثل هذه الخطط وهي لم تكن تستهدف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالضرورة بقدر ما كان هدفها حفظ الأمن من أي جهة كانت تهدد حزبا كانت أم تشكيلة شبه عسكرية، إذ أن الفكرة كانت نتيجة ما وقع في أكتوبر 1988 قبل أن تكون نتيجة للعنف الذي انتهجته الج إإ يضيف المصدر.

ومن الإجراءات التي تخللت الإعداد لعملية "نور" قال المصدر العسكري أن الجيش الوطني الشعبي قام بتقريب الوحدات من المدن الكبرى خاصة العاصمة كما تم تدريب فرق خاصة على حماية المؤسسات الحساسة والمطارات ومصادر الطاقة في حالة حدوث أي اضطراب وقد ساهم مثل هذا الإعداد في تجنيب البلاد كارثة كبيرة كان من الممكن أن تقع على غرار حوادث أكتوبر، ويختتم المصدر المذكور حديثه عن هذه المسألة بأن الجيش كان قد تقدم عن طريق وزير الدفاع الجنرال خالد نزار باقتراح مفاده سن قانون لمواجهة الإضطرابات والمساس بالنظام العام لكن الحكومة رفضت ذلك بدعوى سلامة الوضع.

ولعل المؤسسة العسكرية كانت قد انزعجت كثيرا من منظر مناضلي الج إإ يحتلون الشارع بلا انقطاع وساءها أكثر تكوين شرطة بلدية كانت مهامها غير محدودة وكانت تخضع لضوابط الشرع أو لأوامر الحزب أكثر مما تخضع لضوابط القانون أو أوامر الدولة. وقد وقع الصدام لأجل كل ذلك بين الجيش والجبهة الإسلامية مرتين متتاليتين كانت الأولى عندما قرر الجيش منع اللحى والخمارات على الموظفين الذين يشتغلون بالمستشفيات العسكرية في فيفري 1990 وهو ما واجهته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحملة كبيرة كانت تقف وراءها جريدة المنقذ التي قامت بنشر رسائل عمال ذلك القطاع التي تحتج على القرار، كما قام عباسي مدني بالإتصال بوزيري العدل والداخلية من أجل استنكار هذا الأمر.

أما الثانية فكانت الهجوم الذي كاله الجنرال مصطفى شلوفي أمين عام وزارة الدفاع على الج إإ في تصريح لوكالة رويتر مهددا إياها، والذي عززه بيان لمجلة الجيش في عددها 309 الصادر في مارس 1990 والذي لم يخرج عن هذا النطاق. هذا الهجوم الذي جعل عباسي مدني يطلب لقاء مع الرئيس ويحتج أمامه على هذه الحملة، ويتلقى منه كل التطمين بتهدئة الوضع، لكن الوضع لم يهدأ خاصة وأن الجيش كان يقدم التقرير تلو التقرير لرئاسة الجمهورية محذرا من اشتداد شأفة الحزب الجديد ومطالبا بالتدخل.

وكان أول تحرك للمؤسسة العسكرية يستهدف الحكومة متهما إياها بالتقصير في

www.arabcontext.com

علاج هذا الإشكال المتمثل في سيطرة الج إ! على الشارع بشكل ملفت للإنتباه هذا الخطر الذي يترصد النظام الجزائري ويختفي وراء ديمقراطية لم تقنع الكثيرين بما فيهم ربما المؤسسة العسكرية.

وهكذا وفي مارس 1991 إضطرت الرئاسة إلى إبداء اهتمامها بالأمر خاصة بعد توالي التحذيرات التي كان آخرها تقرير أعده الجيش في تلك الفترة بالذات يحذر فيه من قيام السلطة بتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة (وهي الفكرة التي كانت تدور في ذلك الوقت بين دوائر السلطة ووسائل إعلامها)، وطلب الجيش من السلطة السياسية إعلامه باستراتيجيتها خلال الإنتخابات متهما حكومة مولود حمروش بتقصيرها في حماية الشارع من تدخلات الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي استطاعت حسبه أن تُنشئ دولة داخل الدولة ومن دون أي رد فعل من السلطات العمومية. وتوالت اللقاءات بين رئاسة الجمهورية (كان يمثلها العربي بلخير الأمين العام وحسين بن معلم مدير الديوان ومسعود آيت شعلال مستشار الشؤون السياسية هو وزميله محمد سحنون) وبين رئاسة الحكومة (حمروش ووزير داخليته محمدي ووزير اقتصاده غازي حيدوسي) والجيش (خالد نزار ومحمد تواتي) وكان يحضرها أحيانا ممثلون عن الدبلوماسية (سيد أحمد غزالي) وعن البرلمان (عبد العزيز بلخادم رئيس هذه الهيئة والذي خلف رابح بيطاط المستقيل في أكتوبر 1990) (8)، وكانت كل هذه الإجتماعات فرصة للجيش لانتقاد الحكومة التي لم تكن تدافع عن نفسها وفضلت العمل في صمت لتحقيق أهدافها التي كان العسكر يتصورون أنها كانت ذات طابع سياسي مبالغ فيه وغير ملتزم بضوابط الشراكة داخل السلطة.

ويعتقد محللون مطلعون على الوضع أن حمروش وحكومته كان يريد ترك الجبهة الإسلامية في الشارع مؤقتا ريثما يقوم هو بتهيئة الظروف لاقتصاد قوي يتمكن من خلاله من استعادة قاعدة جبهة التحرير بما حققه من نتائج، ويرون أن الجيش كان يريد استبعاد جبهة الإنقاذ من اللعبة وعيا منه بالخطر الذي تشكله عليه وعلى نظامه وإيمانا منه بتقصير الحكومة في هذا الجانب (9)، هذه الحكومة التي لم تكسب الجيش إلى صفها ولم تستطع إقناع جبهة الإنقاذ بحياديتها، وهو ما جعلها تصطدم بالطرفين معا الأمر الذي أجبر الرئيس في البداية إلى أن يطلب من وزير دفاعه (خالد نزار) ورئيس حكومته (مولود حمروش) بعد اجتماع لمجلس الوزراء في مارس 1991 أن يتعاونا ولا تتضارب مصالحهما، لكن الرئيس وبالرغم من الخطط السياسية التي كانت الحكومة قد أعدتها لإيقاف خطر الإنقاذيين اضطر أخيرا إلى التخلي عنها وهو ما نراه لاحقا.

www.arabcontext.com

جبهة الإنقاذ والحكومة
من مشاكل البلديات إلى فكرة الإضراب

لم يكن عباسي مدني موافقا على مبدأ الدخول في الانتخابات البلدية لـ12 جوان 1990، وكان مقتنعا بمبدأ التغيير من القمة ومؤمنا بنفس المبدأ الذي أعلن عنه حزب آيت أحمد من أنه لا يمكن للبلديات أن تمارس نشاطها من دون وجود برلمان يسهل عليها عملها ويجعل الحزب الفائز بالإنتخابات البلدية في موقع ممتاز ما دام قد حصل على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني.

وقد يكون زعيم الج إإ محقا إذا ثبت ذلك (هنا ينفي عبد القادر حشاني هذا الأمر) بالنظر إلى الأحداث التي توالت بعد ذلك والتي قد تكون أكدت سدادة نظره وصواب تخمينه وهو الذي كان يقول أكثر من مرة لمناضليه بشهادة بعضهم أن مثل هذه الانتخابات ستكلف الجبهة الإسلامية تحمل مسؤوليات ما اقترفه مسؤولو جبهة التحرير من قبل دون أن تفيدها في شيء. ويبدو أن عباسي كان يريد أن يقول للمجلس الشوري الذي عارضه في هذه النقطة أنه كان على خطأ، فبعد شهر تقريبا وفي 22 جويلية 1990 عقد ندوة صحفية يتهم فيها السلطة بسلب صلاحيات البلديات التي فازت فيها جبهة الإنقاذ وهوما قاد حسبه إلى إفلاسها، وسنحاول هنا استعراض رأيي كلا الطرفين (الحكومة والجبهة الإسلامية) في هذه المسألة التي كان لها علاقة بمطالبة الجبهة بتشريعيات مسبقة بل وحتى برئاسيات مسبقة خوفا من التعرض لنفس هذا المشكل مستقبلا [10].

ويرى كمال قمازي الذي تولى كما أشرنا سابقا منصب رئيس المجلس الشعبي لمدينة الجزائر أن السلطة يقينا منها بفوز الج إإ في الانتخابات البلدية أعدت مجموعة من القوانين التي حالت دون استقلالية البلديات وقدرتها على تسيير شؤونها [11]، لدرجة جعلت رؤساء البلديات مضطرين دائما لجمع أعضاء المجلس الشعبي البلدي للبت في أي أمر، كما حتمت على المنتخَبين انتظار مصادقة الإدارة (الوالي أو رئيس الدائرة) على القوانين التي يسنونها، وإذا وقع أي رفض من الهيئات المنتخَبة لهذا الأمر أوقف الآمر بالصرف ميزانية أي مشروع، وقد وصلت السخافة بالإدارة ـ يقول قمازي ـ إلى

www.arabcontext.com

درجة إرجاع بعض القرارات إلى البلديات فقط لخلوها من جمل شكلية في هذا الوقت يعتقد مولود حمروش أن القوانين المصادق عليها كانت تعني الجميع بمن فيهم جبهة التحرير وأن مرحلة التعددية أملت على الحكومة العمل على إحداث نظم تسيير جديدة لا يعود فيها رئيس البلدية وحده المتصرف في شؤون بلديته بل على الجميع (أعضاء المجلس) المشاركة في عملية الإشراف والتسيير، ويضيف حمروش أن الجبهة الإسلامية كانت تعتقد أن نظام التسيير سيستمر كما كان عليه خلال عهد الحزب الواحد ناسية أن رئيس البلدية في ذلك العهد كان يتلقى التوجيهات من وزير الداخلية الذي استقل عنه خلال التعددية وهو ما أوجب إيجاد هيئة تراقب تصرفاته وتوقف أية تجاوزات قد تحدث منه وهذه الهيئة ليست سوى المجلس الشعبي البلدي. أما قمازي فيرى أيضا أن البلديات التي كانت بيد الجبهة الإسلامية قد تعرضت لتضييق كبير خاصة في ميزانيتها التي لم تكن تسمح لها بالاستمرار طول العام لكن حمروش يعترض على ذلك قائلا بأن الميزانية كانت قد اعتُمدت في بداية العام ولم يكن من الممكن تعديلها في منتصفه.

ويحكي قمازي أنه تعرض شخصيا لعملية قطع راتبه طوال العهدة التي عمل فيها لأن القابض لم يكن يعترف بالهيئة التي يديرها (المجلس الشعبي لمدينة الجزائر)(12)، وهي هيئة تضم 15 رئيس بلدية تقع في قلب العاصمة كانت قد أنشئت للتنسيق بين هذه البلديات في عمليات الخدمة العمومية (حيث كان يحدث أن يقع ركنان لحي واحد في بلديتين مختلفتين ولم يكن معقولا أن تقوم مصالح النظافة مثلا بتنظيف ركن وإهمال الآخر لأنه لا يتبع لبلديتها)، وقد كان عدم اعتراف القابض بذلك عائدا لقرار الحكومة بإنشاء مجلس حضري للتنسيق بدلا عنها. كما يؤكد على البيروقراطية الشديدة التي كانت المظهر اليومي للإدارة بحيث أنه لشراء أية سلعة يجب استظهار صك بنكي وللحصول على الصك يُشترط وجود السلعة، ولا يملك رئيس البلدية هنا أية سلطة على القابض لأنه تابع لوزارة المالية، وكيف تكون له سلطة وصلاحيات وهي تُعطى أحيانا للأمين العام.

ولا يرى حمروش أي ضرر في التغيير الذي قام به على المجلس الشعبي لمدينة الجزائر ما دامت هذه الهيئة ذات شخصية اعتبارية مهمتها التنسيق بين البلديات وهي تتلقى ميزانيتها من هذه الأخيرة، بل ويرى أن أغلب هذه المشاكل المطروحة كانت ذات أسباب موضوعية وهو ما وعاه ممثلو البلديات ـ يضيف حمروش ـ الذين تفهموا الوضع بعد لقاءاتهم بالحكومة (13). لكن المكاتب التنفيذية للجبهة الإسلامية كانت تضغط

www.arabcontext.com

عليهم دائما لدرجة جعلتهم يقاطعون أشغال هذه الملتقيات بدعوى عدم تمثيل الحكومة لأي قوة ذات معنى وباسم ضرورة عقد رئاسيات مسبقة.

وهكذا فقد حاول الحزب الإسلامي الجديد استغلال وجوده في البلديات وبالرغم من العوائق التي يقول أنها كانت موجودة وذلك للزيادة من شعبيته في كثير من الأحيان بفعل بعض الإجراءات التي كانت تكسر حدة البيروقراطية وتساعد المواطن ذا الدخل الضعيف على استدراك وضعيته المتدهورة وقد كان مما يجسد ذلك حملات التنظيف الجماعية التي كان يتطوع فيها الشباب لتنظيف أحيائهم حين قام عمال النظافة بإضرابات مفاجئة وكانت هذه العمليات تُنظم بسعي من مكاتب الج إإ ومباركة من بلدياتها، كما عمل هذا الحزب على إنشاء أسواق "إسلامية" كانت تعرض سلعا ضرورية بأسعار جد منخفضة، ويعود ذلك يقول أحمد مراني الذي كان رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية في هذا الحزب إلى شراء السلع الزراعية مباشرة من منتجيها ودون المرور على المضاربين وتجار الجملة والتفصيل الذين كانوا يرفعون الأسعار إلى عدة أضعاف، وبالطبع فإن مثل هذه الحملات التطوعية كانت تضمن اليد العاملة المجانية والنقل المجاني وكذلك فإنها لم تكن تضطرلدفع الضرائب (وهل كانت الحكومة تجرؤ على فرض ضرائب عليها تجعل الناس يتهمونها بمحاولة الإضرار بمصالح الفقراء) وهو ما أنجحها كثيرا. ولم تكن مشكلة البلديات الوحيدة من نوعها بل جاءت القوانين الإنتخابية البديلة لتلك الموجودة من قبل لتجعل من الصدام حربا معلنة كان لها أثرها السيء على الوضع. وهكذا فإنه بمجرد الإعلان عن قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر قامت أغلبية الأحزاب بحملات احتجاج على هذا الشكل السافر من محاولة الإحتفاظ بالسلطة مهما كانت الأساليب، ولم تكن الجبهة الإسلامية سوى الضحية الأولى لهذه الحملات وهو ما يمكن أن توضحه الأحداث القادمة.

وكان موضوع الخلاف في قانون الانتخابات بسيطا إذا ما قورن بالخلاف الحاد الذي أحدثه قانون تقسيم الدوائر، ويدافع عبد العزيز بلخادم رئيس البرلمان عن القانونين مقدما بعض المعايير التي اعتمدها نواب المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليهما، فهو يرى أولا أن جبهة القوى الإشتراكية كانت الحزب الوحيد الذي اعترض على النمط الجديد للاقتراع أما الأحزاب الأخرى فلم يكن لها أي مانع، ويبني حكمه على ردود الأحزاب التي وُجهت للبرلمان عند نقاشه لهذه المسألة ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك.

ويكمن الفرق بين النمط الذي تم اعتماده من قبل وهو نمط القائمة النسبي والنمط الذي اختير في هذا القانون وهو النمط الفردي بالأغلبية في أن الفائز بالأغلبية في

www.arabcontext.com

النظام الجديد يحصل على كل المقاعد بينما لا يمكن له في النمط الأول سوى الحصول على نفس نسبة المقاعد التي تساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها، ويرى حمروش أن اختيار النمط الفردي يسمح للمنتخبين بمعرفة الأشخاص الذين يختارونهم وهو مقياس أكثر قوة وربطا للناخبين بالمنتخَبين بينما لا يمكن لمن ينتخِبون أن يعرفوا أهمية برامج الأحزاب في مرحلة كتلك المرحلة التي تشهد فيها التعددية أولى أيامها. بالإضافة إلى ذلك كانت من نقاط معارضة قانون الانتخاب مسألة الوكالة التي سُمح بموجبها لكل رب أسرة الحصول على 5 وكالات لباقي أفراد عائلته وقد خدمت هذه المسألة جبهة التحرير الوطني فتم التفكير في إلغائها غير أن هذا الإلغاء أزعج جبهة الإنقاذ التي أصرت على إبقاء مبدأ الوكالة.

واشتد الخلاف خاصة حول قانون تقسيم الدوائر الذي اعتبرت كل الأحزاب أنه أصدر وفق مقاييس انتخابات 12 جوان 1990 بحيث روعيت زيادة مقاعد المناطق التي عُرفت بولائها لجبهة التحرير، غير أن بلخادم يرى أن لهذا التقسيم دوافع تنموية كان يُقصد بها تقريب ممثلي الشعب من الناخبين خاصة في المناطق النائية ذات المساحات الشاسعة ودوافع سياسية قائمة على التسوية بين الجزائريين [14]، وهو ما لم تعترف به جبهة الإنقاذ ولا الأحزاب الأخرى، الأمر الذي جعلها تفكر في الإضراب السياسي وهو ما سنراه في العنوان القادم.

من دفع الإنقاذيين إلى الإضراب؟ مرباح، لويزة حنون، قدماء جبهة التحرير.

قبل مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانونين الانتخابيين في 2 أفريل 1991 قامت حملة كبيرة ضد هذين القانونين متهمة الحكومة بالتحيز لجبهة التحرير وكان أقوى هذه الأصوات في الحقيقة صوت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كيف لا وهي الحزب الذي يضم أكثر من 800 ألف مناضل منخرط بالإضافة إلى عدد آخر أكبر من المتعاطفين. والذي يستطيع القيام بحملة تجنيد كبرى ضد مثل هذا القانون الجائر. ويعترف حمروش بأنه قال لعباسي مدني في لقائه به في فيفري 1991 أن كل قوانين الانتخابات في العالم هي قوانين سياسية وأن عليه حين حصوله على السلطة أن يسن القوانين التي تخدمه، ويرى رئيس الحكومة الأسبق أن قانونا من ذلك النوع كان يهدف خاصة إلى إحداث نوع من أنواع التوازن السياسي بين مختلف التيارات السياسية،

www.arabcontext.com

بحيث أنه كان يتوقع ـ يضيف ـ أن يحصل الإسلاميون جميعا [15] على 40٪ وأن تتمكن جبهة التحرير مع المستقلين من الحصول على 40٪ بينما يحصل التيار البربري على 20٪ ، وقد تكون هذه النظرة منطقية بالنظر إلى الحملات الشعواء المتربصة بالحزب الإسلامي الجديد وكذلك بالنظر إلى مبدأ التعددية القاضي بعدم انفراد أية جهة بالسلطة وحدها، ولكن هذه الأسباب الواقعية ليس لها علاقة بمنطق الديمقراطية الذي يرفض مثل هذه التلاعبات، ولكن ما أبعد البلاد عن الديمقراطية الحقيقية بعد سنتين من الممارسة، وما أحوج الخارطة السياسية إلى من يتفهم كل هذه الضوابط الواقعية فيتنازل عن جزء من السلطة للأحزاب، هذه التي بدورها تفهم معنى التداول على السلطة.

وكان عباسي قد اتهم السلطة بالتحيز الواضح وطلب من البرلمان عدم المصادقة على القوانين وإلا كان قد ارتكب جناية الخيانة العظمى في ندوة صحفية عقدها في 30 مارس 1991 ، كما اتهم علي بلحاج بعفويته المعهودة خلال درس ألقاه بمسجد باش جراح يوم الجمعة 5 أفريل رئيس البرلمان بكونه «السّتوت الكبير» أو المخادع الأكبر باللغة الشعبية البسيطة، ووقفت بذلك جبهة الإنقاذ في وجه السلطة بالنيابة عن كل خصومها الآخرين، فمن كان هؤلاء الخصوم؟.

كان أول خصوم الحكومة مجموعة 7+1 وهي مجموعة من الأحزاب التي تجندت لرفض القوانين الجديدة (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إتحاد الديمقراطية والحريات، إتحاد القوى الديمقراطية، إتحاد قوى التقدم بالإضافة للحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (يرمز إليها بالفرنسية بكلمة مجد) التي انضمت إليها بعد ذلك)، وأعلنت في 27 مارس أنها سوف تقوم بإضراب احتجاجي على القانونين، ولم يكن سهلا القيام بهذا الإضراب هكذا وببساطة فكان لا بد من ضم أكبر حزب في المعارضة وهو الجبهة الإسلامية.

يقول نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري أن حزبه كان صاحب فكرة الإضراب وأنه اتصل مع عدد كبير من الأحزاب بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أرسل إلى رئيسها الأمين العام لحزبه وعضوا قياديا آخر ليحاولوا إقناعه بضرورة ائتلاف المعارضة وتوحيد عملها من أجل تحقيق الفكرة، لكن الجبهة رفضت في آخر المطاف الانضمام إلى المجموعة، ويؤيد سعيد سعدي هذا الطرح حين يشهد بأن بوكروح

www.arabcontext.com

كان قد استشاره في هذه المسألة فوافق على وجود اتصالات مع جبهة الإنقاذ لا يكون حزبه طرفا فيها، لكن أحمد مراني يعتقد بأن اتفاقا بين عباسي والمجموعة كان قد أبرم بحيث يسمح للمجموعة ولجبهة الإنقاذ بالقيام بإضراب كل على حدة على أن يبدأ في ثالث أيام عيد الفطر (يوافق منتصف أفريل)، لكن عباسي لم يفلح في إقناع المجلس الشوري بالفكرة.

وكان الطرف الثاني الذي نادى إلى الإضراب السياسي حزب العمال بقيادة المناضلة التروتسكية لويزة حنون التي كانت قد دعت هي بدورها إلى إضراب في 23 مارس، ويعتقد مراني أنها هي صاحبة الفكرة الحقيقية والتي سار وراءها عباسي وكذلك المجموعة المذكورة سابقا، وموقف مراني هذا ليس جديدا فقد أعلن في ندوة صحفية عقدها في 29 أوت 1991 أنها استقت الفكرة من أساليب حزب تروتسكي إسباني تدعمه المخابرات الإسبانية، وكانت حنون قد أجابته في ندوة صحفية أخرى أنه مادام مطلعا على ملفات المخابرات فهو من المخابرات، ثم رفعت عليه قضية أمام محكمة الجزائر التي حكمت عليه في 17 ديسمبر 1991 بسنة سجنا وغرامة مالية بقيمة 50 ألف دينار غيابيا لكنه طعن في الحكم وتمكن من إلغائه.

ويعتقد مراني ويؤيده في ذلك كرار وسحنوني - وهم الذين انشقوا عن الجبهة الإسلامية بعد ذلك - أنه كان لعباسي اتصالات أيضا مع بعض المناضلين المعروفين في جبهة التحرير الوطني الذين كانت لديهم مشاكل مع رئيس الحكومة وحتى مع رئيس الحزب الذين كانوا يتهمونه بالانحياز لحمروش داخل جبهة التحرير وموافقته له على انتقائه لمرشحي (ج ت و) بمقاييس وضعها للاستيلاء على الحزب وإقصاء الشخصيات الأخرى منه. ويقول في هذا الصدد الشريف بلقاسم إنه اتصل كواحد من هذه الشخصيات بمجموعة من الأصدقاء كالطاهر الزبيري ومحمد الصالح يحياوي ورابح بيطاط وبوعلام بن حمودة ومحمد الشريف مساعدية وعبد العزيز بوتفليقة وعفان الجيلالي وغيرهم من أعضاء اللجنة المركزية في جبهة التحرير للتنسيق بينهم بهدف إفشال مسعى الحكومة الرامي لإقصائهم خاصة وأن قوائم الترشيحات كانت تمر دائما تحت "مجهر" حمروش ووزير داخليته محمدي كما يقول، لكنني فوجئت يضيف الشريف بلقاسم ببعض هؤلاء يتقرب من الج إإ ويخطب ودها محاولا استغلال قوتها لضرب الرئيس الشاذلي ولذلك كتبت في جريدة "الوطن" أعلن اتصال بعض هذه الشخصيات بالجبهة الإسلامية للإنقاذ.

www.arabcontext.com

إتصال هذه الشخصيات بعباسي مدني (الذي كان يعتبرها شخصيات تفيده كثيرا في مستقبله السياسي لما لها من علاقات وخبرة كبيرتين) كان أمرا معروفا لدى الكثير من قياديي الج إإ، لكن بعض هؤلاء انزعجوا كثيرا معتقدين أن عباسي الذي قال مرة لأحد رفقائه: «كيف يحكم البلاد أميٌّ كبن جديد ولا أحكمها أنا» يريد ضمهم إلى الجبهة الإسلامية ومن ثم إبعاد المؤسسين الحقيقيين للحزب وقد يكون جزء من هذا صحيحا إذا صحت رواية الأمين العام للج إإ محمد كرار الذي يقول أن عباسي كان قد وضع قائمة لأعضاء حكومة انتقالية ينصبها بعد انتصاره في التشريعيات واختار لها في البداية محمد السعيد (إسمه الحقيقي لوناس بلقاسم وهو قائد لتيار الجزأرة الذي سنتعرض له لاحقا) رئيسا ثم عدل عن ذلك و"نصّب" أحمد طالب الإبراهيمي مسؤولا عن هذه الحكومة وعبد الحميد الإبراهيمي وزيرا للخارجية ومحمد الصالح يحياوي وزيرا للدفاع وأحمد دقصي وزيرا للداخلية (وهو مناضل من قسنطينة) والمدعو عبد المقتدر وزيرا للثقافة، ولحبيب هدام (قيادي من الجزأرة) وزيرا للصحة ومصطفى براهمية (قيادي آخر من قياديي الجزأرة) وزيرا للتربية.

وينفي أحمد طالب الإبراهيمي هذه القصة من أساسها مؤكدا أنه لم يسمع بها من قبل وجازما بأنه كان غائبا عن الوطن عندما قدم عباسي اسمه (خلال حوادث جوان) رئيسا للحكومة بدلا عن مولود حمروش، ويضيف كذلك أن عباسي كان زعيم حزب يتصرف بكل حرية حسب لوائح حزبه وأنه لم يحاول يوما إشراكه في الشؤون الداخلية للجبهة الإسلامية ولم يستشره أبدا في أية مسألة تتعلق بها حتى ولو كانت الإضراب السياسي، وإن كان أخبرني ـ يضيف الإبراهيمي ـ أنه سوف يعقد مؤتمرا يخرج به بقيادة جديدة للجبهة الإسلامية ويطهر صفوفها من بعض العناصر المدسوسة أو التي ظهرت في الميدان بتصرفات غير لائقة. هذه العناصر التي يعنيها عباسي كانت نفسها هي التي وقفت ضده خلال الإضراب أو بعده وهي نفسها التي تتهمه اليوم بأنه انفرد بقرار الاتجاه بالجبهة إلى ذلك المسار مفضلا السماع لشخصيات خارج حزبه عن السماع لأعضاء هذا الحزب، فهل كان ذلك صحيحا ؟.

يعتقد الهاشمي سحنوني أن استبداد عباسي بدأ يظهر مباشرة بعد اعتماد الحزب، فقد لجأ في الأشهر الأولى من صدور جريدة المنقذ إلى عزل سعيد مخلوفي رئيس تحريرها بعد نشره لحوار أجراه قمر الدين خربان مع المعارض المغربي عبد السلام ياسين رئيس جمعية (العدل والإحسان) الإسلامية وكان ذلك ـ يقول سحنوني ـ استرضاء

www.arabcontext.com

للملك الحسن الثاني وسفيره في الجزائر. ويجزم مراني بأن عباسي حاول أكثر من مرة صرف نظر المجلس الشوري عن فكرة تنظيم مؤتمر لكي ينفرد بالقيادة وحده، لكن ڤمازي لا يؤيد هذه النظرة مؤكدا أن انشغال الجبهة بالانتخابات المحلية ثم بأحداث حرب الخليج ثم بالإضراب السياسي حالت دون عقد المؤتمر وليس ڤمازي الوحيد الذي يرى هذا الرأي بل يؤيده في ذلك حتى كرار وسحنوني، ويضيف مراني بأن الاتفاق كان على أن تكون قيادة الج إإ جماعية وأن عباسي لم يكن سوى ناطق رسمي للحزب أما صفة الرئيس فمُنحت له اضطراريا بعد إصرار وزارة الداخلية على اختيار مسؤول أول للحزب، لكن غرورالزعيم وكبرياءه كما يجزم محدثنا جعلاه يتصرف وفق إرادته الشخصية ودون استشارة الأعضاء الآخرين الذين قرروا في صيف 1990 عزله نهائيا عن القيادة خلال اجتماع للمجلس الشوري بمسجد الشيخ "بن حداد" بالقبة لتراكم أخطائه ثم تراجعوا عن ذلك بعد وقوف علي بلحاج وبعض أعضاء المجلس الشوري الآخرين معه وربما لكفاءته كذلك.

ولكن مع كل هذا هل كان قرار الإضراب فرديا أم جماعيا؟ بالرغم من هذا الاستبداد الواضح لعباسي إلا أن قرار الإضراب كان مسألة وافقه عليها الكثيرون بل إنه وبشهادة كرار فإن عاشور ربيحي (أمين لجنة المالية) كان قد طلب من عباسي القيام بمظاهرات احتجاجا على قيام الحكومة بإعداد قوانين جائرة لكنه رفض في البداية، ثم أنه بعد ذلك قد يكون تأثر بآراء كل هذه الشخصيات التي أيدته ودفعته للإضراب ثم تخلت عنه في النهاية، ولنتذكر جميعا كيف أدانت مجموعة الـ 7+1 قرار الإضراب بالرغم من أنها هي التي دعت إليه بدعوى أن الج إإ قد لجأت إلى العنف كما يدعي سعيد سعدي. فكيف بدأ التحضير للإضراب السياسي وكيف وافق عليه المجلس الشوري وما هي تفاصيل الأيام الأولى له، الأيام التي لم تكن قد شهدت العنف بعد، هذا ما سنراه لاحقا.

«عليها نحيا وعليها نموت وفي سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله»

إذا كانت اتصالات عباسي مدني بالقيادات الأخرى للأحزاب مسألة طبيعية بالنسبة لأي قائد حزب له ذكاء وقدرة هذا الرجل، فإنه لا يمكن تحميل هذه الأطراف مسؤولية دفع الج إإ إلى الإضراب مادام الجو السياسي العام في تلك الفترة كان يدفع إلى رد

www.arabcontext.com

فعل على قوانين السلطة الجائرة ولكن ما لا يمكن قبوله هو تخليها عن جبهة الإنقاذ في أولى لحظات الإضراب بل وإدانتها لها وكأنها المتهم الأول بدل أن تكون السلطة هي المتهمة. والواقع أن قرار الإضراب وإن كان بوحي من واحدة من تلك الأطراف التي ذكرتُها في العنوان السابق أو من كل هذه الأطراف مجتمعة فإنه أصبح المنفذ الوحيد الذي كانت تراه الج إإ للخروج من الورطة التي أوقعت نفسها فيها بحيث أصبح عليها أن تتحدى السلطة فقط من أجل إرضاء القاعدة الشعبية الواسعة التي تتمتع بها، مثلما حدث ذلك في حرب الخليج الثانية أين اضطرت للوقوف مع العراق إرضاء لهذه القاعدة وتخلت عن كل حلفائها في منطقة الجزيرة العربية هؤلاء الذين عُرفوا بنظامهم السياسي الأقرب إلى الشريعة من النظام البعثي الذي يشتبه أنه علماني أو ربما علماني كليا. ضغط القاعدة الشعبية هو الذي جعل عباسي مدني يتمكن من تمرير فكرته الجديدة (الإضراب السياسي) في أكثر من مرة وهو الذي جعل الأمور تسير كما سارت عليه بحيث أصبحت جبهة الإنقاذ حزبا تقوده قاعدته لا قيادته. فمنذ المصادقة على القانون لم يتمالك عباسي نفسه ـ وهو المعروف بالرزانة والهدوء ـ واتهم البرلمانيين بالخيانة العظمى وما كان ذلك إلا مجاراة لخطاب القاعدة الشعبية.

بدأ كل شيء عندما كلف عباسي مدني رفيقه على جدي بإعداد دراسة وافية حول القانونين الانتخابيين (16) وكان أن قدم التقرير تحليلا مستفيضا للوضع السياسي حاملا كل أنواع الانتقادات الممكنة للقانونين، وكان لا بد هنا من اتخاذ قرار تجاه هذه الأزمة الجديدة. ويقول الهاشمي سحنوني أنه هو وعلي بلحاج ومحمد كرار قد اقترحوا مقاطعة الانتخابات، وأن بلحاج قال في أولى جلسات المجلس الشوري التي كان هدفها دراسة الوضع «إذا كنا جبهة تعمل للإسلام فلا يهمنا متى ندخل الانتخابات اليوم أم غدا» لكن عباسي مدني وفريقه (هنا يقصد سحنوني مجموعة من أعضاء المجلس الشوري المقربين من عباسي ومنهم جدي وحشاني وغيرهم) أصروا على مبدأ الإضراب.أما حشاني فيضحد هذه الرواية حيث يؤكد أن أولى اجتماعات المجلس الشوري قد شهدت موافقة ما يزيد عن نصف أعضاء المجلس على فكرة الإضراب السياسي بعد تقديم اللجنة السياسية لها كحل لإجبار السلطة على التراجع، ويؤيده في ذلك كرار الذي يقول أن 9 أعضاء من مجمل 17 عضوا وافقوا لكن الباقين كانوا غائبين حسبه ومع ذلك فإن مراني يروي قصة إذا صحت فإن لها وقعا كبيرا على تحديد مسؤوليات كل طرف في قرار دخول الج إإ الإضراب السياسي، فهو يقول أن رفض

www.arabcontext.com

المجلس لمسايرة عباسي جعل هذا الأخير يمتنع عن حضور عدة اجتماعات ويقوم باتهام المجلس الشوري بالجبن والخضوع لإرادة السلطة مما أحرج المجلس ودفع علي بلحاج إلى الاتصال بعباسي في منزله طالبا منه العودة إلى الاجتماعات للتفاهم، ولا نستطيع هنا أن نتأكد من صحة القصة مادام بلحاج وعباسي بعيدين عن الساحة السياسية والإعلامية غير أننا نعتقد أنها وقعت بعد قيام المجلس الشوري بإصدار بيانه الشهير لـ 29 أفريل، فقد كانت أولى بيانات الج إإ المؤرخة في 2 أفريل قد طالبت بإيقاف تنفيذ القوانين وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة ثلاثة أشهر بعد التشريعيات وفتح المجال الإعلامي للمعارضة، لكن الأمور لم تسر كما أرادها عباسي مدني بحيث أن صوت المعارضة (الذي لا نستبعد أن للسلطة يدا في جزء منه) بدأ يعلو مطالبا بالتراجع وهو ربما ما يفسر قيام عباسي بهذا الانسحاب ـ إذا صحت رواية مراني ـ ثم رجوعه شعورا من المجلس بأهميته [17].

بيان 29 أفريل الذي ذكرناه كان الوثيقة التي تثبت الصراع الحقيقي القائم داخل الج إإ حول مسألة الإضراب، فقد نجح الفريق المناوئ لعباسي في استصدار "إقالة" فعلية له من منصبه كناطق رسمي للجبهة ومرة أخرى في ظل غياب فريقه الحليف له بحيث أنه وحسب وثيقة أطلعنا عليها كرار لم يحضر في اجتماع الشراقة عدد كبير من أعضاء المجلس عند اتخاذ هذا القرار ولم يكن موجودا من أنصار عباسي سوى عبد القادر بوخمخم الذي كان الوحيد الذي رفض قرار "الإقالة" الضمنية الذي جاء فيه أن «القرارات المصيرية لا تُتخذ إلا من قِبل المجلس الوطني الشوري وذلك تفاديا لكل الاحتمالات وتجنب المكائد التي تُدبَّر بخبث ودهاء ضد الحل الإسلامي وقيام دولة الإسلام» فهل كان أحد الطرفين (عباسي والمجلس) يعتقد أنه أقدر على خدمة المبدأ الذي قام من أجله هذا الحزب وأن الطرف الآخر يساهم في نصب الأفخاخ للجبهة الإسلامية كي لا تحقق هذا الهدف، لا ندري لكن كل الذي نعمله هو أن الفريق المناوئ لعباسي وجد صعوبة كبيرة في نشر البيان في جريدة الحزب الناطقة باسمه "المنقذ" وهو ما جعل سحنوني يقول لي «إننا فرضنا ذلك فرضا».

وعاد عباسي وعادت معه فكرة الإضراب بقوة، كيف لا وقد أذعن المجلس الشوري لقراره أخيرا، وبدأ التفاوض بين الجانبين للوصول إلى حل وسط يحفظ للجبهة الإسلامية كرامتها وبالخصوص وحدتها، وبذلك اتفق الجميع في آخر اجتماع لهم في 22 ماي على أن يدوم الإضراب ثلاثة أيام قابلة للتجديد على أن يعلن رسميا أنه غير

www.arabcontext.com

محدود من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه، والعجيب أن الكل وافق فيما عدا عبد القادر بوخمخم الذي رغم علاقته الطيبة بعباسي مدني فإنه رفض فكرة الإضراب السياسي.

وبدأ الإضراب في 25 ماي 1991 واتفق الجميع على أن يرتدي المتظاهرون قمصانا بيضاء وأن يحملوا في أيديهم مصاحف كما استقر رأيهم على يعودوا إلى منازلهم بأول طلقة رصاص قد يواجه بها إضرابهم وتم الاتفاق على أن يتم إيهام السلطة بأن الإضراب غير محدود الأجل وأن لا يُذاع السر وهو أن الإضراب قابل للتجديد فقط[18]. ولم يبد أن الإضراب كان يهدف إلى شل حركة القطاع المهني بالنظر إلى النتائج الهزيلة التي حصل عليها في هذا الميدان بالرغم من الأرقام التي كانت مختلف نشرات الج إإ تقدمها للجمهور مؤكدة أن نسبة الإضراب في جامعات عنابة وقالمة وجيجل وبسكرة وسطيف وصلت إلى 100٪ وأنها كذلك وصلت في مصنع الأدوية بالمدية إلى 90٪ بل أن قطاعات المحروقات (وهي أهم القطاعات الإقتصادية) قد شلها الإضراب بنسبة 95٪ مثلما قال عباسي مدني في حوار له في المنقذ (عدد 5 جوان 1991). والحقيقة أن المبالغة في النسب كانت خطة سياسية ذات هدف دعائي وهي لم تكن أكثر تنافيا مع الموضوعية من مختلف الأساليب غير الشريفة التي اعتمدتها السلطة لوقف الإضراب هذه الأساليب التي أجبرت الكثير من مناضلي الج إإ إلى التراجع عن مساندتهم لحزبهم خوفا على أنفسهم من الطرد التعسفي.

وهكذا فرغم فشل الإضراب (فيما عدا بعض المؤسسات المنتشرة في نواحٍ معروفة بولائها للإسلاميين)، إلا أن الواضح أن استراتيجية الج إإ كانت احتلال الشارع ومن ثم فرض خياراتها على الحكومة، وكدليل على هذا الفشل الذريع يمكن الإشارة إلى رفض غالبية التجار لمقاطعة المستهلك بالرغم من التعليمات التي أرسلت لهمْ من الج إإ والتي طلبت منهم الاكتفاء ببيع بضائعهم في ساعات معينة من النهار. وهكذا فإن اعتصام المناضلين في الساحات أصبح أكثر أهمية من إضراب العمال، وكانت تلك مناسبة للجبهة الإسلامية كي توجه جهاز دعايتها ضد الحكومة عن طريق شعاراتها المنتشرة في الشوارع الكبرى للعاصمة والمدن الأخرى مثل "لا إله إلا الله محمد رسول الله عليها نحيا وعليها نموت وفي سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله" و"لا دراسه لا تدريسْ، حتى يسقط الرئيسْ" و"مسمار جحا لازم يتنحى".

واستغلت الج إإ خير استغلال مسألة مهمة تتعلق بشخص زعيمها ولم تكن سوى خلاف له مع الهلال الأحمر الجزائري الهيئة التي تمثل السلطة في العمليات الإنسانية.

www.arabcontext.com

وكان عباسي مدني قد صرح في حصة تلفزيونية في 2 مارس أن الدم الذي تبرع به الجزائريون للعراقيين خلال حرب الخليج قد بيع لفرنسا، وردا عليه قام مدير الهلال الأحمر مولود بلهوان برفع قضية ضده، ويروي أحد محاميي عباسي وهو بشير مشري كيف حصل موكله على وثيقة احتفظ بها قائد الطائرة التي حملت الدم إلى فرنسا وكيف سلمها للمصالح الإعلامية بحزبه لاستغلالها دعائيا لكنها اختفت فجأة ثم عادت مرة أخرى بشكل مريب ليستعملها محامو عباسي مدني لتبرئته، ويعتقد مشري (والعهدة فيما يرويه عليه) أن خطة كانت قد أعدت لاستغلال هذه القضية إعلاميا، ولكنه يبالغ قليلا فيقول بأن جهات في السلطة كانت تريد إدانة عباسي ومن ثم دفع الشارع إلى الخروج للمطالبة بالإفراج عنه بما يشبه أحداث أكتوبر 1988، وهي رواية غير مؤسسة (بلغة القانونيين) بدليل أو منطق وربما تكون رواية مراني أكثر منطقية حيث يقول أن القاضي كان قد طمأنه بأن عباسي (صديقه حسب مراني) سيُبرأ بالرغم من أن الدم الذي غادر إلى فرنسا لم يكن سوى بلازما تُصدر للخارج مقابل مستحضرات طبية أما الدم فقد أرسل فعلا للعراق.

المهم في كل ذلك أن تبرئة عباسي حالت دون استغلال هذا الأمر خلال حوادث جوان 1991، لكن آلة دعاية الج إ إ لم تنقطع أبدا عن إدانة السلطة والدعوة إلى الإضراب خاصة من خلال شرائط الفيديو التي تفنن مصوروا الج إ إ في إخراجها وكانت توزع في المساجد والشوارع متحدثة عن الإضراب وأهدافه وشاجبة "الطغمة" و"الطواغيت" و"أهل الظلم". وبقي احتلال الساحات الكبرى همّ الج إ إ التي وفي الأيام الأولى للإضراب بدأت في احتلال كبرى ساحات العاصمة في الحراش وأول ماي وساحة الشهداء وأديس أبابا (ساحة قريبة من مبنى التلفزيون) بل وصلت الأمور إلى مسيرات كبرى لمناضلي الج إ إ كان أكثرها يمس بحرية المواطنين في التنقل وهو ما دعا حمروش في أكثر من مرة للتدخل، كما حدث في مسيرة علي بلحاج مساء 26 ماي من ساحة أول ماي إلى مبنى التلفزيون وهو ما دعا رئيس الحكومة إلى الاتصال بعباسي طالبا وقفها بأي ثمن وهو ما وقع. واشتد الصراع بين الج إ إ والسلطة حول ضوابط المسيرات التي كانت تؤلب الشارع على رئيس الجمهورية خاصة بشعارات أكثر حدة مثل "أفيقوا يا عباد، الشاذلي باع البلاد" و"يا علي يا عباسْ، نحو شايب الراسْ".

ولكي يتم تحديد هذه الضوابط وقعت اتصالات بين رئيس الحكومة وعباسي مدني وبين هذا الأخير والجيش، وهكذا وفي 29 ماي ويوما واحدا بعد تجديد الإضراب لمدة

www.arabcontext.com

ثلاثة أيام أخرى بعد طلب من المكاتب الولائية والبلدية ـ كما يقول بوخمخم ـ التقى عباسي مدني برئيس الحكومة في الإقامة الرئاسية "جنان الميثاق"، وكان اللقاء ـ يضيف عبد القادر بوخمخم ـ بوساطة من العقيد إسماعيل العماري مدير الأمن والاستعلامات (يُعتبر رقم 2 في مصالح الأمن العسكري) الذي زار عباسي مدني في مكتبه باعتباره ممثلا للجيش برفقة الرائد المتقاعد من جهاز الأمن بوعزة علي نسيب الذي يبدو وأن عباسي كان يثق فيه كثيرا، ولم يكن ذلك اللقاء بين حمروش وعباسي إلا برغبة من رئيس الجمهورية كما يرى الجنرال العربي بلخير الذي يشهد بأن عباسي كان قد طلب لقاءه لكن الرئيس الشاذلي بن جديد منعه من ذلك وطلب من حمروش رؤيته «ليعرف ماذا يريد». والتقى حمروش بعباسي مساء ذلك اليوم وكان قبلها قد استقبل زعيمي الحزبين الإسلاميين الآخرين عبد الله جاب الله (حركة النهضة) ومحفوظ نحناح (حركة حماس) في نفس اليوم، وحسب رئيس الحكومة الأسبق فإن موضوع اللقاء كان دعوته للشخصين لإقناع قادة الج إإ بالاعتدال وأن كليهما أدان أعمال هذا الحزب التي وصفاها بأنها جنونية وأن الغرور قد تغلب على قيادة الج إإ، لكن جاب الله يقول أنه كان قد دعا فقط رئيس الحكومة إلى تغليب سياسة الحوار للتعامل مع هذه الأحداث.

وفي لقاء حمروش بعباسي تحدث الطرفان عن مطالب الج إإ وتناقشا حولها وتمسك كل طرف برأيه إلى درجة الانفعال أحيانا خاصة في مسألة الرئاسيات التي رفض حمروش تنظيمها بشدة وقال لعباسي أنه إذا استشاره الرئيس فسوف يشير عليه بعدم تنظيمها، وتدخل علي بلحاج الذي أقحم حمروش في نقاشات فقهية خلافية لم يكن حمروش ليصمد أمامها طويلا، لكن طابع النقاش السياسي تغلب أخيرا واتفق الجميع على استبدال أسلوب المسيرات بأسلوب التجمعات ومنح حمروش للج إإ أربع ساحات في حسين داي، الحراش، ساحة الشهداء وأول ماي وكان الحاضران الغائبان إسماعيل العماري وبوعزة علي نسيب اللذين فضلا أن لا يتفوها بأية كلمة. وتكرر اللقاء مرة أخرى في 31 ماي في مقر المخابرات بدالي ابراهيم وحضر إسماعيل وبوخمخم وفي هذا الإجتماع أخبر حمروش عباسي بأن قوات الأمن سوف تخلي الساحات وهو ما زاد الجو تكهربا رغم أن اللقاء لم يستمر أكثر من بضع دقائق، وبعد يوم من اللقاء جُدد الإضراب لمدة أسبوع كامل.

وفي الشارع زاد تعفن الوضع وفشل رهان حمروش على الإضرابات التي لم تكن في صالح الج إإ منذ البداية، إذ حلت محلها الاعتصامات والمسيرات وما كان لمناضلي الج إإ أن تفشل عزائمهم وهم الذين خرجوا وفي أذهانهم فكرة واحدة هي إسقاط

www.arabcontext.com

الحكومة [19]، ولم تنجح كل المبادرات التي قامت بها بعض الأحزاب حتى تلك القريبة من الج إإ فما كان لأحد أن يوقف عجلة التاريخ كما كان يقول عباسي، عجلة داسته وداست مناضليه وهو لا يشعر. أجل فآخر أيام الإضراب كانت فرصة عباسي الذهبية ليثبت أن مناضليه «يمكن لهم أن يلتهموا الدبابات بأضراسهم»، وربما هذا ما جعله لا يهتم بمسعى الحوار الذي اقترحته عليه رابطة الدعوة الإسلامية [20] التي أرسلت بوفد يضم عبد الله جاب الله، محمد بوسليماني، الطاهر علجات إلى الرئاسة التي لم تقدم بدورها صيدا ثمينا لهذا الوفد يمكن به إقناع الج إإ بالتراجع بل طلبت منهم التدخل تلفزيونيا لإدانة الحزب الذي احتل الشارع لا أكثر.

هكذا وفي ظل كل هذا الخلاف اتخذت السلطة قرارها بالتدخل وأصبح الجيش مرة أخرى ملاذها الذي يحل المشاكل بطريقة سحرية ويدأ النزيف وأي نزيف.

أيام القرارات الصعبة
الحصار، إقالة الحكومة وضرب الساحات

كانت الإشاعات قد بدأت تتحدث عن تحرك الجيش أياما قبل بداية الإضراب، وكان عباسي مدني واثقا (لا نعرف لماذا كل هذه الثقة وهل كانت نتيجة اتصالات مع القيادة العسكرية أو غيرها) كل الثقة من عدم تدخل الجيش بل إن أول أيام نزول الجيش إلى الشارع كانت تشهد ترحابا من بعض مناضلي الج إإ الذين كان بعضهم ينادي في مكبرات صوت المساجد: «أيها المؤمنون... أدخلوا منازلكم فإخواننا في الجيش قد تدخلوا» [21] لكن هذا التدخل لم يكن هو أول مراحل المواجهة بل آخرها وحاسمها، كيف ذلك؟ سنرى ذلك الآن.

بدأت أول الصدامات بين المتظاهرين والدرك في 28 ماي 1991 عندما حاول هؤلاء الوصول إلى المطار الرئيسي للبلاد (الكائن في منطقة الدار البيضاء) فاعترضتهم قوات الدرك الوطني لمنعهم ووقع الضرب الجماعي لهم، وكانت قافلات من سيارات "الطاكسي" قد سبقت هذه المواجهات عندما جابت العاصمة من المطار إلى وسط المدينة وهي تصدر أصواتا من منبهاتها بطريقة ملفتة للانتباه، وكانت هنالك شائعات مفادها أن مناضلي الج إإ قد يقومون بقطع الكهرباء عن المدينة وأكد ذلك محاولات بعضهم لاستخدام الحجارة لتكسير مصابيح الإنارة العمومية. وهكذا انطلقت المواجهة وأصبحت

www.arabcontext.com

ظاهرة منع المسيرات والتجمعات الطابع الأساسي للحياة اليومية، وربما كان ذلك هو الذي دفع عباسي مدني إلى إصدار البيان رقم 2 الذي طلب فيه من المتظاهرين عدم الاستجابة للاستفزازات وقراءة القرآن في الساحات في انتظار أية تعليمات جديدة وكان اتفاق عباسي مع حمروش لمنحه ساحات يتظاهر فيها مناضلوه وسيلة من وسائل استدراك الأمر.

لكن هذا الاتفاق لم يمنع التجاوزات التي عرفها الشارع آنذاك، كيف لا وقد وقف شخص كالمدعو علي عيّا الإمام الأكثر تطرفا في العاصمة يخطب في المتظاهرين ويقول لهم «لن ينتهي الإضراب إلا بتغيير الدولة والعودة إلى الكتاب والسنة»، لا بل لقد كتب خثير بودالي المدعو "مصعب" والذي كان أميرا للجماعة الإسلامية المسلحة في منطقة الشرق في نشرة جماعته "الأنصار" (عدد 17 مارس 1994) يقول: «لازال الشباب يذكر عندما دعا كمال بوخضرة (وهو عضو المجلس الشوري) أيام الإضراب إلى حمل السلاح صراحة، كل أنواع السلاح المتوفرة، وقال بصريح العبارة لمجموعات الشباب المتحمس أنه في حال اعتقال الشيوخ فإنّه على استعداد لخطف أو اغتيال رئيس الجمهورية، ثم يأتي الآن ويقول أن الإضراب كان سلميا»، وهنا ينتهي كلام هذا الرجل وعلي فقط أن أعقب قائلا: «إنني أخاله يتهمه قائلا: إنك يا بوخضرة كنت أول من دفعنا إلى العنف»، وأخالني أنا أيضا أريد أن أشير إلى أن أمثال هؤلاء المتطرفين كانوا أول من دانوا الجبهة الإسلامية للإنقاذ قائلين أنها حزب متطرف.

ووقعت الكارثة، وكان لا بد من إخلاء الساحات أولا لأن الحملة الإنتخابية على الأبواب وثانيا لأن السلطة تأكدت من أن الاعتصامات والمسيرات أخطر ألف مرة من أي إضراب عمالي وبدأت الاجتماعات تتوالى في رئاسة الجمهورية وخلال إحداها وبالضبط يوم السبت 1جوان صارح رئيس الجمهورية رئيس الحكومة بأن الوضع يتطلب نوعا من الصرامة وحتى القمع الكلي للمظاهرات بل وأكثر من ذلك فإنه استغل خروج المجتمعين من مكتبه وانفرد بحمروش معربا له عن انزعاجه من الضغوط التي زادت عليه وهنا ـ يقول حمروش ـ أعلنت للرئيس بأنني مستعد للاستقالة وأن على الرئيس أن يعلن عن ذلك متى شاء. ولم يكن الرئيس ينتظر أكثر من ذلك من صديقه الوفي، فقد اشترط الجيش أن يستقيل حمروش قبل تدخله للتخفيف من حدة المواجهات.

وبدأت رائحة دخان القنابل المسيلة للدموع والخل الذي استعمله المواطنون تطغى على ساحات العاصمة الكبرى وأصبح من العادي لدى المتظاهرين أن يشاهدوا الحرائق

www.arabcontext.com

ويسمعوا صوت الرصاص المتفجر هنا وهناك، واتُخذ قرار ضرب الساحات في 3 جوان ووقع ذلك ليلة الرابع من جوان على الثانية والنصف صباحا، وفوجئ المتظاهرون الذي اعتادوا منذ أيام على قضاء ليلهم راكعين أو ساجدين أو مستلقين على الأرض أو ممسكين بمصحف يقرؤونه بقوات الدرك تضربهم، واتصل عباسي بالعربي بلخير طالبا منه التوقف حتى طلوع الفجر وعودة كل شخص إلى منزله ولكن الوقت كان قد فات والقرار قد اتُخذ في مقر رئاسة الحكومة في اجتماع حضره وزير الداخلية محمد الصالح محمدي وقائد الدرك عباس غزيل والمدير العام للأمن الوطني كمال لحرش وأحد قياديي الأمن العسكري الذي لم نتمكن من تحديد اسمه وكان ذلك ست ساعات قبل الهجوم.

ويقول الجنرال العربي بلخير أن عباس غزيل اتصل به طالبا ضمان التنسيق بين قوات الدرك والحرس الجمهوري لكون طريق قوافل الدرك يمر بالضرورة على رئاسة الجمهورية وهو ما يمكن أن يتسبب في صدام سببه عدم التنسيق، ولم يكن قرار المواجهة كافيا لإخلاء الساحات التي سرعان ما عادت إلى حالها الأول، وطلب رئيس البرلمان (لا يخفي توجهاته الإسلامية مع اعتدال واضح) من الرئيس أن يتوسط بين السلطة وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ واتصل بعباسي في بيته واتفقا أن يلتقيا وكان اللقاء في 4 جوان مرتين، بعد الظهر وقبل منتصف الليل.

ويروي بلخادم أن عباسي تأثر كثيرا من الهجوم وأطلع ضيفه (لا بد من الإشارة إلى أنه استقبله في بيته لا في مكتبه حرصا على سرية المسعى ربما) على قوائم الضحايا، لكن مبعوث الرئاسة ركز على ضرورة تفادي ضحايا أكثر. والتقى محدثنا بعبد الحميد مهري وخالد نزار والعربي بلخير ومحمد تواتي (مساعد نزار المقرب منه) في رئاسة الجمهورية وأخبرهم بأن له موعدا آخر مع عباسي لكن خبرا جاء بهجوم بعض مناضلي الج إإ على الخزينة العمومية في ساحة الشهداء واتصل بلخادم بعباسي ليستفسر منه لكن هذا الأخير نفى وقال أنه أرسل علي بلحاج ليتأكد من الأمر وأنه كلف مناضليه بحماية الهيئات العمومية (حمايتها ممن، هل من جماعات الهجرة والتكفير مثلا؟ لا ندري). وحملت الجميع سياراتهم الرسمية إلى إقامة الرئيس بزرالدة التي اعتكف بها منذ مدة وكأنه يرتاح من عبء المشاكل تاركا حلها لأناس نجهلهم، وهناك استمع الجميع لبلخادم وبدأت فكرة فرض حالة الحصار تفرض نفسها لديهم وعاد خالد نزار إلى وزارة الدفاع، أما مهري وبلخادم وبلخير فعادوا إلى الرئاسة بعد لقائهم بالرئيس على الساعة التاسعة، وعلى الساعة الحادية عشر ليلا رجع بلخادم إلى بيت عباسي ولكن هذه المرة

www.arabcontext.com

برفقة عبد الحميد مهري لكنهم وجدوه أكثر انفعالا كما أن قائمة مطالبه أصبحت أكثر اتساعا كيف لا وقد كان يريد مقابلا يسمح له بالخروج بشرف من ورطة الإضراب وهو الذي لا يمكن له إقناع المناضلين بإخلاء الساحات دون مقابل[22]. وفي منتصف الليل التقى تواتي ونزار مع الرئيس ومن معه (مهري، بلخادم وبلخير)، وبدأ بحث مسألة فرض حالة الحصار[23].

ويقول المصدر العسكري المطلع أن قرار فرض حالة الحصار قد لقي رفضا واعتراضا من الأمين العام لجبهة التحرير عبد الحميد مهري ويؤيده في ذلك عبد العزيز بلخادم الذي يؤكد أن مشروع مرسوم الحصار تضمن فكرة إنشاء مجلس استشاري بديل للهيئة التشريعية، أما المصدر العسكري فيقول أن إنشاء هذا المجلس كان لضم كل الجهات السياسية للعمل على التحضير للانتخابات التشريعية، يبقى فقط أن الفكرة لم تلق أي رضا من الرئيس ولا من ممثلي الحزب والبرلمان.

ويجزم مصدرنا العسكري بأن الجيش وافق على التدخل من أجل العمل على تهدئة الوضع ولكنه اشترط أن يتحمل السياسيون نصيبهم من نتائج الفشل السياسي في تسيير الأزمة ما يعني ببساطة تقديم الحكومة للاستقالة، وشخصيا لا أجد دليلا على استقالة الحكومة قبل ذلك بمدة كما يشهد رئيسها مولود حمروش أكبر من امتناع هذا الأخير عن حضور مختلف الاجتماعات التي كانت تتم في إقامة زرالدة والرئاسة[24].

ولم يجد الرئيس أمامه اسما آخر أفضل عنده من وزير خارجيته سيد احمد غزالي الذي كان موجودا آنذاك في واحدة من الدول الإفريقية، ولم يكن التفكير في اختيار اسمه جديدا، فكما تجمع عليه كل المصادر المطلعة التي يعنيها الأمر فإن اسمه قد وُضع إلى جانب اسم مرباح قبل تعيين هذا الأخير على رأس الحكومة وكان عباسي مدني قد أبلغ بلخادم في 5 جوان 1991 عندما التقاه مرة أخرى بعد فرض حالة الحصار في بيته وبحضور بلحاج وقمازي برغبته في تعيين أحمد طالب الإبراهيمي في هذا المنصب، وكنا قد أشرنا إلى كون الإبراهيمي خلال تلك الفترة خارج البلاد وعدم وجود أية اتصالات بينه وبين السلطة في هذا الشأن.

ورغم هذه الخطوة السياسية فإنه كان من الصعب القول بأن الشارع قد عاد إلى هدوئه، بل ربما أنه كان من المستحيل الحكم بأن الأمور لم تتدهور أكثر بالنظر إلى الصدامات المتوالية التي كانت تحدث بين المتظاهرين وقوات الأمن التي عُزِّزت بقوات

www.arabcontext.com

الجيش، وكان من النادر أن توجد في أرجاء العاصمة والمدن الكبرى منطقة ليس فيها مثل هذه الصدامات المتكررة، وقد يكون عنف الصدام هو الذي دفع عباسي إلى إصدار وثيقتين مهمتين صدرتا في نفس اليوم (6 جوان 1991)، الأولى توصي أعضاء المجلس الشوري ورؤساء المكاتب التنفيذية الولائية بتعيين قيادة بديلة في حالة وفاة أو إلقاء القبض على القيادة الحالية مع الحفاظ على منهج الجبهة «الإسلامي الصحيح القائم على الكتاب والسنة» وعلى «وحدة الصف والشعب والقطر». أما الثانية فتضمنت 22 نقطة وكان هدفها كما ورد في مقدمتها مواجهة الإجراءات الأخيرة للسلطة والتي اعتبرتها الج إإ ذات طابع عدائي «جسدها التقتيل الأعمى والجماعي وعمليات إطلاق الرصاص الهادفة إلى الاغتيال المتعمد»، هذه الوثيقة شارك في تحريرها مع عباسي مدني كل من علي بلحاج، كمال قمازي، قمر الدين خربان، بن عزوز زبدة، عبد القادر بوخمخم، عبد الرزاق رجام ونور الدين بولقلوب وكان من أهم ما جاء فيها خرق حال حظر التجوال بنداءات التكبير وبالتحركات الليلية، والدفاع عن الأحياء ضد هجومات قوات الأمن هي والمساجد مع تجنب الاصطدام بالجيش وإن كان يجب تعطيل آلياته وآليات القوات الأمنية الأخرى، كل ذلك بالإضافة إلى مقاومة عمليات الاعتقال ومعاملة رموز السلطة بالمثل في حال وقوعها (مع تجنب التعذيب والعنف) واستحداث قوات بلدية لأجل ذلك، مع تعطيل تحرك قوات "العدو" (هذا تعبير استُعمل في الوثيقة) بكسر مصابيح الإنارة العمومية وتسهيل هروب الجنود وأعوان الشرطة والدرك من وحداتهم، واختُتم البيان بأنه لا يمكن توقيف الإضراب إلا بقرار من عباسي مدني أو علي بلحاج. وربما تكون خطورة كل هذه الإجراءات هي التي دفعت قيادة الج إإ إلى توقيف العمل بهذه الوثيقة التي ظلت سرية في نفس اليوم (وهذا دليل كاف على تجميد العمل بها) حتى إيجاد أفراد الأمن العسكري لها في محفظة كمال قمازي يوم اعتقاله، ولعل من الواضح أن وثيقة بهذه الخطورة لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الأنظار أكثر من عشرين يوما لو أنها أرسلت فعلا للمكاتب البلدية والولائية.

إلغاء هذه الوثيقة كان مباشرة قبل إعلان عباسي مدني في مسجد السنة يوم الجمعة 7 جوان عن توقيف الإضراب، وكان عباسي قد صرح في الغد بمقر المجلس الشعبي البلدي لمدينة الجزائر أنه اتفق مع غزالي على ثلاث نقاط هي:

-إعادة النظر في القوانين الانتخابية الجائرة.

-الإعلان عن انتخابات رئاسية مسبقة في أول خرجة إعلامية للرئيس.

www.arabcontext.com

-إعادة إدماج العمال المطرودين بعد الإضراب.

قرار توقيف الإضراب لم يغلق باب المشاكل المفتوح أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد بقي شبح العنف يطارد الشارع ويمنع حدوث أي نوع من أنواع الثقة بين الج إإ والسلطة وهو ما سنراه الآن.

كيف وصل الأمر إلى اعتقال الشيوخ؟

لم يكن السابع من جوان تاريخ توقيف الإضراب نقطة نهاية سقوط الضحايا بل ربما كان نقطة بدايتها، فبعد الوعود التي قدمها غزالي لعباسي مدني اتصلت به جهات نافذة في السلطة تستغرب ما قام به وتحذره من تكرار ذلك مرة أخرى، وهو ما جعله يتراجع بعد ذلك فاتحا بابا آخر من أبواب الصراع مع الجبهة الإسلامية. ومهما يكن عدد الضحايا سواء كان 17 قتيلا (منهم جنديان ودركي) و219 جريحا (منهم 6 من أفراد الجيش و23 من الدرك الوطني و22 من الشرطة) كما أعلنت عنه السلطة، أو بلغ 20 مدنيا على الأقل كما أعلن عنه عباسي مدني. مهما كان الأمر فإن مسألة الضحايا لم تكن هي الشغل الشاغل لأي طرف من الطرفين بقدر ما بقيت المسائل السياسية أهم المشاكل المطروحة، ولم يبد للج إإ أن السلطة سوف تلتزم بوعودها خاصة وأنها وإن أبدت حسن نيتها من خلال إعلانها عن قرب أجل تغيير القوانين الانتخابية فإنها لم تظهر بمظهر من يستعد لانتخابات قريبة لا تشريعية ولا رئاسية، كما بقيت مشكلة العمال المطرودين مطروحة ولم يكن ينقص الوضع ليتأزم سوى حملة الاعتقالات الواسعة التي يؤكد مصدرنا العسكري المطلع أنها طالت 2700 شخص حُجزوا لمدة تقارب 45 يوما، وكان الاعتقال يتم عادة في مراكز أمنية في شمال البلاد (العاصمة، وهران وقسنطينة).

وحاولت الج إإ أن تقيم جسور التفاوض بينها وبين الحكومة فأرسلت ثلاثة أشخاص إلى رئيس الحكومة كانت مهمتهم إبقاء الاتصال بين الطرفين، وهكذا وكما يقول أحمد مراني فإنه في 8 جوان 1991 ذهب هو وبشير فقيه وعبد المجيد بن نعمية بمباركة من بعض أعضاء المجلس الشوري للقاء غزالي، وكان بشير فقيه قد عمل - يضيف مراني - على لقاء غزالي ساعات قبل لقاء عباسي به في 7 جوان وكان معه إمام من منطقة الغرب الجزائري يدعى قدور دخيل وكان هو الذي أقنع عباسي بلقائه واضعا إياه بين

www.arabcontext.com

خيارين التفاوض أو الأزمة الداخلية التي كان من الممكن أن يسببها طول مدة الإضراب دون نتيجة وما لكل ذلك من نتائج وخيمة على وحدة مناضلي الحزب، وساهم علي بلحاج كثيرا في تأييد هذا الموقف وهكذا تنازل عباسي وقام بلقاء سيد أحمد غزالي.

ولم تكن هذه الاتصالات مع السلطة فرصة لإيجاد حل مشترك بقدر ما كانت فرصة لبث روح الخلاف بين أعضاء قيادة "الإنقاذ" وهكذا فقد نجحت الحكومة في إقناع المتصلين بها بأن عباسي لم يعد يصلح لقيادة الجبهة وأنه متطرف متهور، وربما لم يكن ذلك نجاحا بقدر ما كان إحياء لنعرة موجودة من قبل أصبحت أكثر وضوحا في هجوم هؤلاء الذين خرجوا على عباسي وخطه السياسي هجومهم عليه في اجتماعات المجلس الشوري وتمريرهم للوائح من أجل إقصائه كما يقول عبد القادر بوخمخم، وكان خصوم عباسي في الج إإ يتهمونه بالقيام باتصالات مشبوهة مع شخصيات داخل السلطة والمعارضة بل وصل بهم موقفهم إلى اتهامه بتلقي الأموال من السعودية و إيران تارة أو من بن بلة تارة أخرى. ولم تكن هذه الاتصالات الوحيدة فقد كان إخلاص عباسي لمبدأ إنشاء دولة إسلامية محل تشكيك من هؤلاء الذين لاموه كثيرا عندما اقترح تطوير عملية تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال الاستعانة بأساليب غربية في الديمقراطية والحكم التعددي وحتى في المناهج التربوية التي هي اختصاصه.

هذا الموقف السلبي تجاه عباسي استُغل أحسن الاستغلال من طرف السلطة التي بدأت تحرض القادمين على عباسي متهمة إياه بأنه سبب الأزمة وحجر العثرة الذي يقف دون نجاح أي حل إلى درجة جعلت بعض العائدين يتصورون أن المشكل بين السلطة وعباسي لا بينها وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكانت قضية اللافتات التي تحمل شعار "البلدية الإسلامية" سببا كافيا جعل السلطة تجزم بأن عباسي أصبح يهرق دماء "المسلمين" من أجل حروف لا معنى لها.

ورغم أن فكرة إطلاق هذه التسمية على البلديات التي فازت بها الج إإ كانت قديمة وكان وراءها الرجل الثاني في الحزب علي بلحاج فإن الصراع حول هذه النقطة بالذات لم يطفُ إلى الساحة إلا أياما بعد انتهاء الإضراب، وهو ما يعتبره المصدر العسكري الذي اعتمدنا عليه محاولة لاستعادة هيبة الدولة في الشارع وتوحيد رموزها خاصة وأنه لو سُمح لمثل هذه الشعارات بالانتشار لأصبح من الجائز ـ يضيف المصدر ـ أن تُطلق على بلديات جبهة التحرير اسم "البلديات الوطنية" وتُنفى هذه الصفة عن البلديات الأخرى أو على بلديات الأرسيدي "البلديات الأمازيغية"، كما يجوز أن يسمي مناضلو الج إإ

www.arabcontext.com

بلديات غيرهم "بالبلديات الكافرة". إزالة هذه الشعارات واستبدالها بالشعار المعهود "الثورة من الشعب وإلى الشعب" تطلب تدخل الجيش الذي كان يدير حالة الحصار وهكذا اجتمعت القيادة العسكرية في مقر وزارة الدفاع وأرسل الجنرال محمد العماري قائد القوات البرية آنذاك [25] في 20 جوان 1991 خطاب إنذار لقيادة الج إإ يطلب فيه نزع الشعارات قبل حلول ثالث أيام عيد الأضحى الذي يوافق 24 جوان، وهكذا نفذ الجيش تهديده وقام باقتحام مقرات البلديات، لكن بعض مناضلي الج إإ إستمات في الدفاع عن هذه اللافتات وهو ما خلف عددا من القتلى وصل إلى 12 قتيلا في العاصمة وحدها نتيجة لذلك.

وفي الغد اجتمع مراني وفقيه (وهذه المرة من دون بن نعمية عضو المجلس الشوري الذي رفض أن يتآمر ضد عباسي) في مقر رئاسة الحكومة والتقوا برئيس الحكومة غزالي وبرئيس الاستخبارات العامة الجنرال محمد مدين الشهير لدى العام والخاص باسم "توفيق" بالإضافة إلى ضباط آخرين، ووعدت السلطات العمومية بإبعاد الجيش وقوات الأمن عن البلديات إذا قام مناضلو الجبهة الإسلامية بنزعها بأنفسهم، لكن مراني يقول بأنه عندما عاد إلى المجلس الشوري لقي معارضة كبيرة لدى عباسي وحلفائه داخل المجلس الذين رفضوا الاستماع له ولبشير فقيه الذي هدد باللجوء إلى التلفزيون لفضح ممارسات عباسي كما قال، وفعلا وبعد اتصالات ببوعمامة الأمين العام للحكومة تم الأمر كما تريده السلطة وكما يريده خصوم عباسي ووقف الثلاثة (مراني، فقيه، وسحنوني الذي أتى به رفيقاه من فراش المرض) يتهمون عباسي بكل التهم ووصفه فقيه الذي كان له الحظ الأوفر من الحديث بأنه خطر على الأمة وعلى الج إإ، بل إنه أشار لتعليمة 22 التي كان واحدا من مكتشفيها لحظة تحريرها وبذلك كانت الساعات التي تلت نشرة الثامنة مساء ليوم 25 جوان التي شهدت هذا التدخل كانت أكثر الساعات إحراجا لعباسي بل وهزت ثقته بنفسه، لكن وقوف علي بلحاج أكثر قادة الحزب شعبية معه جعله يسترجع أنفاسه، وبدأت القاعدة تُظهر بوضوح تأييدها لعباسي مدني ورهطه رافضة ما قال خصومه لدرجة جعلت بعض أقارب المتحدثين يقاطعونهم، وكانت تلك المسألة ربما السبب الأول لتكدير صفو العلاقة التي كانت بين بلحاج وسحنوني، هذا الأخير طلبت منه قيادة الج إإ أن يندد برفيقيه لهجومهما على عباسي لكنه رفض قائلا: «وهل هاجموا الرسول (ص) كي أدينهم وأشجب مسعاهم» مثلما يرويه.

www.arabcontext.com

ويعتقد المصدر العسكري الذي تحدثنا إليه أن الخطابات النارية لعباسي وبلحاج والتي كانا يدعوان فيها لحمل السلاح صراحة كما حدث حين طلب بلحاج يوم الجمعة 24 جوان 1991 بمسجد السنة من الناس تخزين السلاح استعدادا للمواجهة وكما دعا إليه عباسي الذي حرض في تجمع له بمنطقة حاسي مسعود وكذلك بمسجد السنة على مواجهة الجيش كانت هي سبب اعتقال الشيوخ، وربما كان ذلك صحيحا بالنظر إلى التوتر الذي كان سائدا في تلك الأيام والذي اتضحت معالمه بعد إصدار السلطة لمجموعة مراسيم تتضمن كيفية إنشاء مراكز اعتقال وتنظيم الإقامة الجبرية وغيرها من أساليب القمع والتنكيل.

وكان على عباسي أن يفهم منذ البداية بأنه مستهدف عندما تلقى استدعاء من طرف الشرطة أسبوعا قبل اعتقاله كما يروي بوخمخم [26] لكن الأحداث كانت أسرع منه وانتهى فصل من فصول عمر هذه المرحلة باعتقال شيوخ الج إإ وإحالتهم إلى المحكمة العسكرية بالبليدة، وهكذا تم الحكم عليهم في 15 جويلية 1992 بـ 12 سنة سجنا لعباسي وبلحاج و6 سنوات لقمازي و4 سنوات لجدي وبوخمخم وعمر وشيقارة، وهي أحكام اعتبرها البعض مخففة بالنظر إلى التهم واعتبرها المعنيون مبالغة فيها بالنظر إلى أنهم لم يقترفوا جرما مثلما يقولون.

www.arabcontext.com

الهوامش:

1- توفي في 3 سبتمبر 1998 وقد حُل حزبه بعد إبعاده منه لخلافات داخلية بين المؤسسين.

2 - يقول ڤمازي إن الج إإ طلبت هذا اللقاء في 19 ديسمبر 1989 ولم تُمكّن منه إلا بعد دعوة الأحزاب الأخرى بشكل جعله دون معنى بالنسبة إلى الجبهة.

3- وقع العفو الشامل في 15 أوت 1990 وكان هؤلاء قد سُرحوا في 29 جويلية بعد مساعٍ من جبهة الإنقاذ التي كانت قد وعدت بذلك عند اجتماع إنشائها في 18 فيفري 1989 .

4 - من المضحك أن عاملا في مجلس مدينة الجزائر إنتحر فاتصل شخص بالصحافة يخبرها أن الإسلاميين قتلوه.

5 - سألنا عبد القادر حشاني عن صلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالعنف فقال بأنه لو كان للسلطة دليل واحد على علاقة هذه الأفعال بالجبهة لما ترددت لحظة في حلها.

6 - شهدت البلاد مظاهرات عارمة نشطتها كل الأحزاب ما بين أوت 1990 وجانفي 1991 لمساندة العراق لكن مسيرات جبهة الإنقاذ كانت دائما أكثرها أهمية.

7 - يتفق الجنرال بلخير في هذه النظرة مع هذا المصدر العسكري المطلع، ويوضح المصدر أن العملية خُطط لها في فيفري 1991.

8 - إستقال بيطاط لعدم إيمانه بشرعية السلطة بعد فوز الج إإ في الإنتخابات البلدية ورفضه لهذا الشكل من التعددية الذي أقصى الحزب الحاكم.

9 - يعتقد بلخير أن محمدي كان يقول خلال الاجتماعات الرسمية: «إنني أرتاح كثيرا عندما يحتل الإسلاميون الشارع» وهي نظرة قد يكون لها مبررها الذي ذكرناه في هذا السياق.

10- كانت مطالب الج إإ بحل البرلمان تعود إلى ما قبل الانتخابات البلدية حيث كانت موضوع مسيرة 20 أفريل1990 التي قادت مناضلي الجبهة إلى قصر رئاسة الجمهورية.

11- صدر قانون البلديات في مارس 1990 وفيه تم إعطاء صلاحيات أكثر للولاة كحق توزيع الأراضي الذي كان مكفولا من قبل لرؤساء البلديات.

12- إستمر طوال هذه العهدة دون مرتب كما قال، كما تعرض لمشاكل عديدة مع الإدارة لاحتفاظه بخاتم (ال م. ش. م. ج)

www.arabcontext.com

13- عقدت الحكومة لقاءات مع المنتخبين لتشرح لهم مختلف نظم التسيير والمسائل التقنية المتعلقة بهم.

14- لعب النواب دورا كبيرا في استفحال الوضع بإصرارهم على عدد من المقاعد زاد على العدد الذي طلبته الحكومة وهو ما استفز الأحزاب آنذاك.

15- من المفيد أن نعلم أن جبهة الإنقاذ لم تعد وحدها في الساحة بعد اعتماد حركة المجتمع الإسلامي الناشئة عن جمعية الإرشاد والإصلاح لرئيسها محفوظ نحناح في 01 ماي 1991 وحركة النهضة الإسلامية لعبد الله جاب الله في 19 ديسمبر 1990.

16- علي جدي كان رئيس اللجنة السياسية وكما يقول حشاني عضو هذه اللجنة فإن عباسي كلفهما مع عبد القادر عمر العضو الثالث بإعداد هذا التقرير.

17- لا بد للأمانة العلمية أن نذكر ما قاله محمد كرار بصدد تراجع المجلس عن إقصاء عباسي في قصة مسجد القبة المذكورة سابقا فهو يرى أنه لم يكن داخل الجبهة من هو في ذكاء وحنكة وخبرة عباسي مدني.

18- يرى عبد القادر بوخمخم أن مراني هو الذي أعلم السلطة بهذا الأمر وقد قال أنه كان قد صرح بذلك للمجلس الشوري بحضور مراني.

19- يقول أحمد مراني أن منظمي المسيرات كانوا يضعون المنشطات في أكل وشراب المناضلين كي يزيدهم ذلك قوة والعهدة على الراوي.

20 - أرسل عباسي مصطفى ابراهمية وعبد الرحمن قحموص إلى رابطة الدعوة لإبلاغها رفضه أي تدخل منها في الأمر.

21 - روى ذلك المصدر العسكري المطلع الذي اعتمدته.

22 - كان انفعال عباسي قد دفع مهري إلى رفض العودة إليه مرة أخرى.

23- فرضت حالة الحصار لمدة 4 أشهر ورافق ذلك تأجيل للانتخابات التشريعية.

24- يقول الجنرال العربي بلخير أن الرئيس اتصل به في 5 جوان على الساعة الحادية عشر ليلا يطلب منه إخبار حمروش بأن مهمته انتهت، وربما يكون ذلك تأكيدا للاتفاق المسبق.

25- أصبح فيما بعد وبالضبط في 10 جويلية 1993 قائدا لأركان الجيش، وكان هو المشرف على حالة الحصار في تلك الفترة التي نتحدث عنها.

26- يقول الهاشمي سحنوني أن غزالي كان قد طلب منه تحذير عباسي من تصعيد خطابه في 26 جوان 1991 وأشار إلى إمكانية اعتقاله هو وبلحاج.

www.arabcontext.com

الفصل الثالث:
سراب الجمهورية الإسلامية.

رفع مناضلو جبهة الإنقاذ والمتعاطفون معها رؤوسهم إلى السماء، صرخ أحدهم: أنظروا ... أنظروا إنها معجزة،أيده ثان وثالث ثم عاشر فـ... واندهشت الآلاف المؤلفة من مريدي جبهة الإنقاذ الذين ملؤوا بصراخهم وهتافاتهم ملعب الخامس من جويلية الفسيح.استغل الخطيب هذه الفرصة وما أسنحها من فرصة لتأييد حزبه وهو المقبل على الحملة الإنتخابية، قال إنها كرامة أنزلها الله على أمته كي يبارك سعيها لإقامة دولة الإسلام، وانتشرت الشائعة بين الناس وأصبح من المألوف أن يرفع هذا الشخص أو ذاك رأسه للسماء قائلا إنه رأى اسم الله مكتوبا بقطع من الغيوم في كبد السماء، واستمر الحديث عن هذه المسألة وتحولت السماء إلى ورقة يكتب كل فرد فيها ما يتخيله، هذا يقول أنه رأى اسم الرسول محمد (ص) والآخر يرى رموز اسم الجبهة الإسلامية، والثالث يقسم أن اسم عباسي وبلحاج كتبته يد القدر على صفحة السماء الزرقاء.

لم تكن تلك إلا فرصة للجرائد المعادية للإسلاميين لتتهمهم بالتخلف أو بالنصب والاحتيال، وبدأ الحديث عن جهاز ليزر استوردته قيادة الج إإ للعب بعواطف الناس بكتابة أسماء مقدسة في السماء لإيهامهم بوجود تأييد إلهي، نسي الكل أن رسول البشرية محمد رفض استغلال فرصة كسوف الشمس في نفس يوم وفاة ابنه إبراهيم وقال: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد أو لحياته».

www.arabcontext.com

الخلاف ينخر جسد الإنقاذيين:

عندما تم اعتقال عباسي مدني وكل أعضاء لجنة متابعة الإضراب الستة معه فقدت الج إإ رأسها الموجِّه للقاعدة الكبيرة التي ظلت تحتل الشارع حتى تلك الفترة، وأصبح من الصعب الحديث عن جهة تمثل هذه الجبهة أو عن اتجاه سياسي يمكن له أن يتحدث باسمها. واحتدم الخلاف بين هؤلاء الذين وقفوا طيلة الوقت ضد نهج عباسي السياسي والذين ارتبطت سلوكاتهم في ذاكرة القاعدة بـ "الخيانة الكبرى" التي ارتكبوها ضد الج إإ ووحدة صفها في مسألة الإضراب السياسي كما كان يتم ترويجه في الشارع، وأولئك الشباب الذين كانوا أقرب للقاعدة الشعبية وأقدر على فهم طموحاتها واهتماماتها. ولم ينفع الفريق الأول رفعهم لشعار الحفاظ على «النهج السلفي» في تطبيق الشريعة إذ لم يكن نهجا يغري القاعدة بالعمل وفقه، كما لم يُجدهم حصولهم على الأغلبية داخل أعلى هيئات الحزب وهي المجلس الشوري بما كان لهذه الأغلبية من أهمية سياسية لا تخفى على أحد.وهكذا فإن واحدا من أقل أعضاء المجلس شهرة في ذلك الوقت وأصغرهم سنا هو عبد القادر حشاني استطاع أن يبقي الج إإ وفية لنفس القيم السياسية التي كانت تنادي بها والتي كان عباسي مدني واحدا من أقوى رموزها، وكما يقول فإن قاسم تاجوري [(1)] عضو المجلس الشوري كان الوحيد الذي وقف معه بعد أن تخلى عنه أغلب أعضاء المجلس المتبقين بعد اعتقال خُمس تركيبة المجلس.

وقد أظهر حشاني ذكاء منقطع النظير عندما بادر منذ البداية بالعمل على إنشاء لجنة يرأسها الشيخ أحمد سحنون للمطالبة بإطلاق سراح الشيوخ المعتقلين كان هو عضوا فيها بالإضافة إلى 5 شخصيات أخرى هي جاب الله، أحمد طالب الإبراهيمي، بن خدة، عبد الحميد الإبراهيمي، والطاهر علجات، كما أنه أظهر ذكاء أكثر بل وقدرة على تطويع الكتلة الجماهيرية الصعبة المراس عندما فضل أن يدعو ومنذ البداية شخصا آخر لقيادة الحزب كان هو رأس جماعة الجزأرة التي نشطت في المدن الكبرى من البلاد وعُرفت بتوجهها الإسلامي المعتدل القائم على الاهتمام بإضفاء طابع الالتزام على سلوكات المجتمع ومعاملات الدولة من منطلق محلي لا يكترث كثيرا للتغيرات الحادثة في العالم، وكان هذا الرجل طبعا بلقاسم لوناس المعروف بمحمد السعيد. وقد كانت تلك الجماعة أحد أهم أسباب الخلاف بين عباسي والسلفية المتشددة التي كان يتهمه بعض

www.arabcontext.com

رموزها بأنه كان منقادا انقيادا تاما لها وأن الرأس المدبرة لسياسته انما كانت قيادتها المشكلة [2] من محمد السعيد، مصطفى ابراهمية، حمي ثابت أول والحبيب هدام، ولم يكن السلفيون الأعداء الوحيدين لجماعة الجزأرة بل كان الإخوان المسلمون ويقودهم منذ السبعينات محفوظ نحناح (كان هو من سمى الجماعة المذكورة بهذا الاسم انتقاصا لها) خصوما حقيقيين، وكان جل أعضاء رابطة الدعوة الإسلامية الآخرين يعادون هذا التنظيم بل وإن الكثيرين منهم يرى أن سبب فشل تجربة الرابطة الإسلامية كان استيلاء الجزأرة عليها.

ولم تكن أيام محمد السعيد على رأس الحزب طويلة بل لم تكن ساعاته كذلك، فقد فكر حشاني في جمع رؤساء المكاتب الولائية للجبهة الإسلامية وكان له ذلك في 7 جويلية 1991 حيث استطاع الحصول على ما يقارب النصاب بجمعه 22 ولاية في لقاء حضره هو وتاجوري ومحمد السعيد بديار العافية (أعالي العاصمة)، واتفق الحاضرون - كما يقول حشاني - على إبقاء الخط الذي يعتبرونه الأكثر أصالة للج إإ وقرروا إيجاد شكل تنظيمي مؤقت يقود جبهتهم لبر الأمان، وكان ذلك فعلا فقد تم تعيين ناطق رسمي باسم الجبهة هو محمد السعيد ونائب له كان حشاني نفسه، وهكذا وكما يقول المتحدث دائما فإنه تم تكليفه بالتحضير للقاء وطني أكثر شمولا بينما كلف محمد السعيد بالإشراف على الهيئة الإعلامية. وقبل أن ينتشر الخبر، بل قبل أن يقوم المعني بالأمر (محمد السعيد) بالإعلان عنه خلال ندوة صحفية عقدها في ذات اليوم بمقر بلدية القبة ، حاصرت المكان قوات الأمن التي كُلفت بإيقافه وحشاني معا، لكن هذا الأخير كان متخفيا داخل القاعة بشكل جعل الجميع لا ينتبهون إلى وجوده وسهل عليه الخروج دون أن يكشفه أحد سوى واحد من المناضلين الأكثر فراسة والأكثر إخلاصا لحزبه والذي أومأ لحشاني بأنه رآه ولكنه لم يقم بالإعلان عن ذلك للحاضرين كما يروي لنا عبد القادر حشاني.

وانصبت جهودنا - يضيف المذكور - على الإتصال بقاعدتنا المشتتة هنا وهناك، وكان هدفنا جمعها للوصول إلى حل يخرج الجبهة الإسلامية من المأزق الذي وقعت فيه وتمكنا فعلا من جمع كل الولايات في لقاء باتنة الذي وقع في 24 جويلية فيما عدا ولاية إليزي الواقعة في أقصى الصحراء والتي وصل ممثلوها بعد انتهاء المؤتمر. وحشاني يعتبر هنا أن ندوة الوفاء التي قام بتنظيمها بباتنة في 25 جويلية 1991 كانت فعلا "مؤتمرا "جمع كل اتجاهات الج إإ وتم فيه تمثيل كل مناضليها، ويبرر عدم استعمال

www.arabcontext.com

الكلمة المذكورة بالحساسية التي تحدثها عند بعض المناضلين الذين يرون أن اسمها اشتق من التآمر كيف لا وقد جاء في القرآن الكريم ان أحد الصالحين حذرأحد الأنبياء قائلا له: «إن القوم يأتمرون بك». وكان الحديث عن المؤتمر التأسيسي قد بدأ في أول بيان مشترك حرره حشاني كعضو للجنة السياسية ومحمد السعيد كإمام لمسجد الأرقم بمنطقة شوفالي (أعالي العاصمة) في 2 جويلية 1991، وكان الرجلان قد أكدا فيه مواصلتهما لدعم الخط السياسي للج إ إ بما يعنيه ذلك من تأييد لعباسي مدني وزملائه المعتقلين كما وعدا بأن المؤتمر التأسيسي لن يكون إلا بحضور الشيوخ وقد يكون هذا سببا جعل حشاني يفضل عدم اختيار هذه التسمية وفاء بالوعد الذي قطعه بالإضافة إلى السبب الآخر، وكانت أشغال ندوة باتنة (أو لقاء الوفاء كما يفضل مناضلو الجبهة الإسلامية أن يسموه) قد انطلقت بحوالي 200 إطار من إطارات الحزب لكن أحمد مراني الذي كان قد انشق عن قيادة الجبهة السابقة يقول بأن أغلب هؤلاء لم يكونوا سوى عناصر من الجزأرة الذين انتبهوا للخطر الذي كان يشكله عليهم الـ 17 عضوا في مجلس الشورى(3) الذين اجتمعوا في 14 جويلية 1991 (وهو نفس اليوم الذي أعلن فيه حشاني عن رئاسته للمكتب التنفيذي المؤقت) وحرروا بيانا طالبوا فيه بإطلاق سراح الشيوخ ورفع الحصار المضروب على حزبهم بالإضافة إلى أنهم أعلنوا عن عدم اعترافهم بأي تنظيم أو مواقف أو تصريحات أو بيانات لم تصدر عن المجلس الشوري، وكانت تلك فرصة لهم ليحذروا عبد القادر حشاني ويناشدوه «للالتحاق بإخوانه للقيام بواجبه الشرعي» وإلا أقصوه، ويضيف مراني بأن ذلك الأمر جعل الجزأرة تفكر في تنظيم ندوة تجمع فيها إطاراتها وتكون تلك الندوة فرصة لإقصاء معارضي عباسي وحشاني الذين حضروا، وهكذا ـ وكما يروي مراني دائما ـ فإن حشاني التقى سعيد قشي لإقناعه بهذا المسعى وهو ما حذرته منه ـ يضيف ـ ولكن قشي لم يستمع لنصيحتي. ولا شك أن لحشاني رأيا آخر، فهو يقول بأن فكرة الندوة قد طرحت من طرف بعض أعضاء المجلس الشوري الذين التقوا برئيس الحكومة في 3 جويلية 1991 وطالبوا بندوة وطنية تقييمية (وكان هؤلاء هم قشي، ربيحي، كرار وسحنوني)، كما أنه لم يكن من المعقول ـ يوضح حشاني ـ إقصاء أعضاء المجلس الشوري ما عدا أولئك الذين أقصاهم الشيوخ المعتقلون أنفسهم قبل اعتقالهم مباشرة وهم مراني، فقيه وسحنوني بالإضافة إلى شخصين آخرين تحملت مسؤوليتي في إقصائهم ـ يضيف ـ كانا بن عزوز ومحمد كرار، وبذلك فإن الدعوة وُجهت للآخرين جميعا (وهم بإقصاء

www.arabcontext.com

الخمسة والشيوخ السبعة المعتقلين يبلغون الـ 23 شخصا) بالإضافة لممثلي المكاتب البلدية والولائية، و حضر من أعضاء المجلس 12 عضوا انسحب منهم 7 قبل انتهاء اللقاء. ورغم أن النقاش كان أحيانا حادا خلال الندوة فإن ما وقع هو الاستبعاد الكلي لتلك القيادة التي "خانت" مبادئ الج إإ الحقيقية كما كان يرى المناضلون، وكان المجلس الشوري الجديد قد احتفظ بكل أعضائه المعتقلين بالإضافة إلى الأعضاء الباقين الذين ظلوا "أوفياء لخط الحزب"، لكنه أضاف إلى تركيبته ممثلا عن كل ولاية يتم انتخابه من القاعدة و 3 ممثلين عن كل الجهات الأربع للبلاد ووافق على تعيين محمد السعيد عضوا فيه وأقصى مع المذكورين سابقا سعيد مخلوفي وقمر الدين خربان.

وينفي حشاني ما يقال عن سعيه لإحلال رموز الجزأرة محل القياديين القدماء، ويرى أن دخول هذه الجماعة للجبهة الإسلامية كان منذ البداية ذا طابع فردي لا تنظيمي، وهو الشرط الأول الذي اشترطه المؤسسون على كل الجماعات الإسلامية الناشطة آنذاك، ولذلك فإنه يعتقد ان انتخاب بعض أفراد هذا التنظيم بعد الندوة الوطنية كان فرديا [4]. ولم يكن بعد ذلك على المنشقين ـ رغم أن الكثير منهم حافظ على مقعد له في المجلس الشوري ـ إلا أن يعلنوا انسحابهم، ويقول محمد كرار ـ الأمين العام السابق للجبهة ـ انه اختار الانسحاب حفاظا منه على وحدة الصف ويقينا بأن وجوده قد يؤدي إلى اضطراب الأوضاع الداخلية للج إإ وذلك بعد فشله بإقناع حشاني بكونه يسيء لحزبه ومطالبته له في بيان وقعه مع سعيد مخلوفي في 28 جويلية بالتراجع عن أفعاله وعدم التمادي في الخطأ، لكن عبد الله حموش وكمال بوخضرة ومختار براهيمي ونور الدين بولقلوب ومحمد العربي معريش أعضاء المجلس الآخرين عادوا في 17 أكتوبر بل وتولوا مناصب قيادية في الج إإ.

وهكذا وبالرغم من محاولات السلطة احتواء الج إإ من خلال مساعدة القيادة التي كانت تسميها "قانونية" في الحصول على الزعامة داخل الحزب فإن الأمور لم تجر كما كانت تخطط لها، وقد كان ذلك واضحا في محاولة فرض "القانونيين" كمحاورين رسميين للسلطة ولبوبكر بلقايد الوزير المكلف بالاتصالات مع الأحزاب والبرلمان خاصة والذي بعث في 6 أوت 1991 برسالة أطلعنا عليها "محمد كرار" يدعوه فيها إلى اللقاء به في الغد لدراسة كيفية تمثيل الج إإ في ندوة الحوار الثانية التي عقدها غزالي في 22 أوت 1991 بعد عقده لندوة أولى في 30 جويلية 1991، لكن حضور كرار لم ينف غياب الج إإ الذي كان واضحا والذي لم يكن ليعوضه أولئك الذين فضلت السلطة التعامل معهم.

www.arabcontext.com

بين السلطة والجبهة الإسلامية، لا ثقة بعد اليوم

لم يكن للقيادة الجديدة التي لم تكن تختلف في شيء عن القيادة السابقة أن تقبل بالدخول في ندوة كتلك التي عقدها رئيس الحكومة "سيد أحمد غزالي" وهي تعلم جيدا أن الهدف منها كان تزكية مختلف سلوكات السلطة الأخيرة وإضفاء نوع من الشرعية عليها بعد تلك الأحداث التي عرفتها البلاد والتي وسعت هوة الخلاف بين جزء كبير من القاعدة الشعبية والسلطة. وهكذا فإن ندوة "الوفاء" التي عقدها الإنقاذيون بباتنة أعلنت بوضوح أنها ستقاطع هذه الندوة رافضة أن يثق المناضلون بحكومة وعدت قيادتهم السابقة بالكثير ثم تراجعت عن ذلك بل وقامت باعتقالهم متهمة إياهم بأنهم عناصر هدم وتخريب، ولكن ذلك لم يمنع حشاني من الحضور معنويا عندما أرسل مع لويزة حنون ـ زعيمة الحزب التروتسكي الناشطة والتي عُرفت بجرأة وشجاعة ملحوظتين ـ بيانا يوضح فيه أسباب رفضه الحضور ويؤكد على مطالبه المعروفة. وسواء تعلق الأمر بالندوة الأولى (30 جويلية 1991) أو الندوة الثانية (22 أوت 1991) فإن الجو السائد في الندوتين كان نفسه،بحيث سادت الفوضى وطغت لغة الصدام الكلامي وتحول اللقاء إلى فرصة للسخرية والعبث وخُيل للمشاهدين الذي حظوا بنقل تلفزي مباشر للندوة أن الأمر لا يعدو كونه مسرحية مخرجها سيد أحمد غزالي وممثلوها رؤساء ما يقارب الخمسين حزبا، وكان الإصرار على البث المباشر يعود إلى المتعة التي كان يجدها الكثيرون في هذا "الاستعراض السياسي" أكثر مما يعود إلى الاهتمام بهذه الندوة التي وضعت لنفسها هدف العمل على جمع الشمل كما كان يقول غزالي في البداية.

وظهر أن الهدف من الندوة كان أيضا إبراز ضعف مستوى التكوين السياسي الذي كان شيئا ظاهرا على الأغلبية الغالبة من هؤلاء السياسيين الذين وجد أكثرهم نفسه "زعيما" حزبيا بعد أن كان موظفا في شركة أو بائع خضر وفواكه أو ربما عسكريا قد لا يفقه في لغة السياسيين لفظا واحدا، ولم يكن أثر ذلك ليخفى على أحد في وقت كان كل جهد غزالي منصبا على إبراز "عبقرية" طاقمه الحكومي الذي وضع فيه الرئيس وكذلك الجيش ثقتهم، والذي أصبح يرى في الأحزاب (بما فيها جبهة التحرير الوطني) مجرد هياكل فارغة من الداخل مهمتها ملأ فراغ موجود وتعويض الج إإ والحلول محلها، وهذه نظرة لم تكن جديدة ولم تتوقف عند حدود فترة غزالي وحكومته.

www.arabcontext.com

وربما يكون الشبه الملحوظ بين القيادتين السابقة واللاحقة للج إإ سببا في استمرار الصراع بين السلطة وهذا الحزب والذي كانت له أسباب كثيرة تغذيه وزادت من حدته تدخلات الحكومة في الشؤون الداخلية له، وكان من أهم هذه الأسباب عدم تسوية مشكل العمال المضربين الذين تم طردهم بعد وقوفهم إلى جانب الج إإ خلال أحداث جوان 1991 والذين ظلت قضيتهم محل خلاف بين ما كانت الج إإ تعلن عنه في نشراتها عن عدد كبير منهم لم يعد بعد إلى عمله وبين ما كانت الحكومة تصرح به متناقضة تماما مع طرح الجبهة، ففي الوقت الذي أعلن فيه غزالي لحصة "حوار" التلفزيونية في 14 سبتمبر 1991 عن عودة 97٪ من عمال القطاع العام المضربين لمناصب عملهم جاء في بيان للنقابة الإسلامية للعمل (الفرع العمالي للج إإ) بأن عدد العمال المطرودين بلغ حتى تاريخ البيان أي حتى 22 سبتمبر 1991 ما يقارب 2900 عاملا مقابل 3586 عاملا مطرودا قبل 18 أوت 1991 ، ومقابل 12 ألف مطرود بعد انتهاء الإضراب كما صرح بذلك لجريدة البلاغ التابعة للج إإ النقيب الوطني لنفس التنظيم العمالي محمد الصالح مانع بتاريخ 11 ديسمبر 1991 والذي أكد بأنه قد بقي من المضربين 2600 عاملا مطرودا وأن الذين عادوا تعرضوا لإجراءات تعسفية، كخصم الرواتب والتحويل إلى فروع بأقصى الصحراء وتخفيض الرتب وإعادة التوظيف من جديد دون مراعاة للأقدمية وربما إجبار العامل المطرود على الخضوع لفترة تجريبية تصل مدتها إلى 10 أشهر، وكانت هذه التصريحات تنفي بشدة صدق السلطة في وعودها بإعادة المطرودين وعود كان أولها القرار الذي كان من المفترض أن يحقق ذلك والذي صدر في 12 جويلية 1991 (5).

القضية الثانية والتي وقفت حجر عثرة بين الحكومة والإنقاذيين كانت حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت مناضلي الحزب وبالخصوص قيادييه الذين ظلوا في السجن رغم كل محاولات حشاني (الذي طلب القيام بمجموعة من إجراءات التهدئة وسعى لإنشاء لجنة وطنية لمساندة المعتقلين السياسيين يرأسها الشيخ أحمد سحنون كنا قد تحدثنا عنها) ،ورغم النداءات المتواصلة من الطبقة السياسية لإطلاق سراحهم،وقد كان إضراب هؤلاء الشيوخ السبعة عن الطعام الواحد بعد الآخر سببا رئيسيا لتصعيد الموقف خاصة بعد تعرض بعضهم لانتكاسات صحية ونقلهم إلى المستشفى كما حدث مع علي بلحاج الذي مرض أياما قليلة بعد انطلاق هذا الإضراب في 7 سبتمبر، وكذلك الأمر مع عباسي والآخرين، وهو ربما ما اضطر هؤلاء لتوقيف إضرابهم لما له من آثار

www.arabcontext.com

سلبية على صحتهم وما لموقف السلطة من سلبية واضحة تجاه مطالبهم، وربما يكون ضغط الشارع والطبقة السياسية هو الذي أجبر رئيس الحكومة على إرسال وزيره المنتدب لحقوق الإنسان أكثر من مرة لسجن البليدة للاطمئنان على صحة المعتقلين هناك. ويروي علي هارون أنه عندما زار الشيوخ لأول مرة فوجئ بعلي بلحاج يتهمه بأنه مجرد عميل "للطغمة الحاكمة "وأن دوره ليس له ذكر بالمقارنة مع نفوذ هذه الطغمة التي عينته لمجرد تغطية انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ويقول هارون أنه هدد بعدم الرجوع لكن عباسي مدني تدخل بحكمة وهدوء ملحوظين من أجل تهدئة الوضع وساعده في ذلك مدير ديوانه نور الدين طوالبي ـ يضيف هارون ـ وقد كان صديقا لعباسي. ويؤكد هارون بأنه كان قد زار المراكز الأمنية التي أنشئت بمقتضى المرسوم 91-169 المؤرخ في 25 جوان 1991 والتي تزامنت مع إقرار حالة الحصار [(6)]، ويشهد بأنه تعرف على عدة حالات للتعذيب بها ولكنه لم يكن يملك الأدلة الكافية في حالات أخرى كما يقول، بل ويجزم بأن عدة حالات قد تم عقاب مرتكبيها، ومع هذا فقد بقيت مسألة المعتقلات التي ظهرت آنذاك مثيرة لكثير من الجدل، وبقيت كذلك سببا رئيسيا لسوء العلاقة بين الحكومة وإسلاميي الج إإ [(7)].

وبالرغم من لقاء عبد القادر حشاني برئيس الحكومة في 6 سبتمبر الذي أثار استنكار الفريق المنشق، لكون القيادة الجديدة كانت تعلن رفضها للقاء الحكومة وتعيب على هذا الفريق فعل ذلك، بالرغم من هذا اللقاء الذي ظهر أنه كان اعترافا من السلطة بالقياديين الجدد إلا أن أيام الصفاء لم تدم طويلا، فاللقاءكان للمطالبة دائما بإعادة المفصولين لمناصب عملهم وإطلاق سراح المعتقلين (وهو ما لم يتحقق) في وقت كانت السلطة تريد كسب التأييد ولوبإعادة النظر في القوانين الانتخابية وتقليص عدد الدوائر الانتخابية في مناطق نفوذ جبهة التحرير وهو ما أقره البرلمان في دورة استثنائية في 28 سبتمبر، وربما انتبهت السلطة لكون حساباتها خاطئة بعد تصلب موقف حشاني وجبهته فقامت باعتقاله في 27 سبتمبر بسبب خطبة ألقاها في نفس الساعات التي كانت ستُرفع فيها حالة الحصار وحظر التجوال في 29 سبتمبر، وعلق أحد أئمة الج إإ عبد القادر مغني في خطبة جمعة بمسجد السنة بباب الواد عل قرار رفعهما قائلا: «أنها فُرضت لتحطيم الج إإ وإذا بها تجعل من قادتها أبطالا».

وكان اعتقال حشاني فرصة أخرى لتصعيد النزاع القائم أصلا، بل إنه عزز من موقف القيادة التي كانت تجد دائما رأسا لها يتحرك في ذات الطريق التي رسمها له

www.arabcontext.com

سلفه. فها هو عثمان عيساني (الذي وقف إلى وقت قريب ضد حشاني ثم عاد للقيادة بعد لقاء باتنة) يتولى رئاسة الحزب مؤقتا ويعقد أياما قليلة بعد ذلك وبالضبط يوم الجمعة 3 أكتوبر الندوة الوطنية الثانية لمنتخبي حزبه في المجالس المحلية، لتؤكد الجبهة الإسلامية مرة أخرى قوتها بعد حضور ما يقارب الـ 3000 شخصا ممثلين عن 812 بلدية من مجموع الـ853 التي حصل عليها وكان غياب الباقي لاعتقال الكثير من الممثلين بما فيهم 25 رئيس بلدية، وقد أكد كل الإطارات القيادية في هذه الندوة تمسكهم بخط الج إإ المعهود مستنكرين قيام السلطة بضرب حصار على حزبهم واعتقال مناضليه، ولم يكن هنالك شيء أكثر دلالة على ذلك من قيامهم بصف 9 كراسي شاغرة وراء قضبان حديدية (دلالة على قيادتهم الأولى المشكلة من 7 شخصيات بالإضافة إلى محمد السعيد وعبد القادر حشاني). ولم يكن هذا الانتصار الوحيد للج إإ فقد أكد رابح كبير أياما بعد ذلك لوكالة الأنباء الجزائرية أن الكثير من أعضاء المجلس الشوري قد عادوا للج إإ بعد انسحابهم منها، ورابح كبيركان هو رئيس اللجنة السياسية في جبهة الإنقاذ والساعد الأيمن لحشاني.

وهكذا أدركت السلطة أن حملة الاعتقالات التي انطلقت فيها لن تفيد فشرعت في إجراءات للتهدئة تمثلت في إطلاق سراح من في المراكز الأمنية ورفع إجراءات المراقبة والإقامة الجبرية، كما أرسلت علي هارون مرة أخرى لعبد القادر حشاني الذي كان والده إبراهيم صديقا شخصيا له كما يقول وزير حقوق الانسان [8]، ولم تكن زيارة الوزير سوى مناسبة للاطمئنان على صحة السجين وللحديث عن ذكريات شخصية تجمع والد حشاني بعلي هارون وقبل ان يخرج الوزيرقال لحشاني : «أنا ذاهب اليوم لرئاسة الحكومة، فهل تريدني أن أبلغهم بشيء ما؟»، ولا بد أن سعي هارون هذا لم يكن فرديا كما لا بد أن إطلاق سراح حشاني في 12نوفمبر 1991 [9] كان أيضا إجراء تهدئة آخر كان هدفه إعادة الثقة بين الحكومة وجبهة الإنقاذ وهو ما لم ينجح أبدا، ولكن هذه الإجراءات نجحت ربما في إقناع الانقاذيين بالدخول إلى التشريعيات وهو ما كان سيساهم بشك في إعطائها المصداقية اللازمة. وسنتعرض لموضوع هذه الانتخابات وما سبقها ولكن قبل ذلك لا بد أن نتحدث عن مسألة أخرى وهي قضية العنف التي عادت للظهور من جديد والتي كانت بحق حجر عثرة أمام فريق حشاني الذي نجح في انتشال الج إإ من قاع الخلافات إلى قمة النجاح السياسي الذي قادها إلى نصر 26 ديسمبر 1991.

www.arabcontext.com

بين عنف جديد وخوف من انتصار الإنقاذيين،
معركة أخرى مع الجيش

حديثنا عن العنف الذي عرفته البلاد منذ تاريخ تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ حتى الإضراب السياسي لن يكون مختلفا كثيرا عن حديثنا عنه بعد نهاية الإضراب،ولكن الفرق هذه المرة سيكون بلا شك انتقال العنف من الشارع الى خنادق الجماعات ومن باحات المساجدالى أعالي الجبال المحيطة بالمدن الكبرى وبالعاصمة خاصة، هذا العنف الذي بدأ عندما تعفنت الأوضاع بظهوره كحركة مضادة لما قامت به السلطة حين اكتسحت ساحات الإضراب وأجبرت أولئك "الآمنين" على اخلائهاكما كانت تصوره أشرطة الفيديو التي كان يقوم بتصويرها مناضلو الج إإ والذي أصبح منطقا عاما عندما بدأ عدد الضحايا يزيد سواء خلال عمليات الإخلاء أو عند نزع شعارات البلديات الإسلامية عندما اكتشف المتظاهرون أن أفراد القناصة كانوا يستهدفون أكثر من مجرد ترهيب المعتصمين وهو ما أبرزه منظر الجثث التي كانت الكثير منها تحمل إصابات إما في الجمجمة أو في موضع القلب وهي الأماكن المعروفة بكونها منابع الحياة وكذلك ... الموت.

وربما يكون إحساس المتظاهرين بهذا الاستهداف هو الذي جعلهم يقومون بالإعداد لخطة المواجهة، وربما يكون ذلك ـ كما أوضحنا من قبل ـ هو السبب الذي دعا قيادة الإضراب إلى إصدار تعليمتها الشهيرة باسم "تعليمة الـ 22 نقطة"، وربما يكون إيمان بعض المناضلين أن العنف لا يواجَه إلا بعنف مضاد هو الذي دفعهم إلى احتجاز أعوان أمن كثيرين كان منهم عبد الرحمن بونوار سائق الجنرال محمد العماري (قائد القوات البرية آنذاك ثم قائد أركان الجيش بعد ذلك)، وكمال طالبي حارس وزير الاقتصاد غازي حيدوسي، وبن صافية عبد النور مصور الشرطة وحسين عزوز عون البحث والشاذلي بغدادي الدركي الذي كان في شاحنة تحمل القنابل المسيلة للدموع والذي احتُجز مع 7 أشخاص آخرين، ومع هذا لا بد ـ للموضوعية لا غيروهو ما لا ينفي خطورة الجرم ـ من الإشارة إلى أن كل هذه الحالات والتي حضر التحقيق مع بعضها بلحاج نفسه لم تشهد كما بينته التحقيقات الجنائية أية حالات تعذيب بل إن عبد القادر بوخمخم يقول أنه أصدر شخصيا أوامر بإطلاق سراح هؤلاء المحتجزين الذين لم

www.arabcontext.com

يكونوا حسبه في مواجهة مباشرة مع جبهة الإنقاذ بقدر ما كانت مشاكلهم مع المتطرفين التقليديين الذين يُسمع دوي خطابهم دائما في مسجد كابول ببلكور أو لكحل بالعقيبة أو قباء ببني مراد (برج الكيفان شرق العاصمة) أو بن زرقة ببراقي.

وكانت من أكثر القضايا غموضا أيضا قضية السيارات المجهولة التي كانت قد بدأت تظهر بعد حوادث أكتوبر 1988 وعادت مرة أخرى في حوادث جوان 1991، والتي كان أصحابها يطلقون الرصاص على المتظاهرين ثم يختفون تاركين وراءهم لغزا غامضا لا يستطيع أحد الوصول إلى حله هذا اللغز الذي جعل كل طرف يحاول الاستفادة من هذه القضية لصالحه بحيث تتهم السلطة الجماعات المتطرفة باستغلال الوضع من أجل إحداث جو من الغضب الذي يطيح بها[10] والجماعات هنا لا تخرج عن إطار الأفغان العائدين أو جماعات الهجرة والتكفير التي كان لها تأثير بسيط حتى في أكتوبر 1988)، ويتهم الإسلاميون السلطة بالتدبير لهذه المؤامرة للقضاء على عدد أكبر من المتظاهرين، وليس لنا أن نحكم على هذه الفرضية أو تلك مادام الإسلاميون غير متجانسي الفكرة والأسلوب وما دام مفهوم السلطة بدوره غير واضح في ظل كل تلك التناقضات الداخلية التي تحملها هذه السلطة.

ولم يكن عنف جوان مرتبطا باحتجاز أعوان الأمن أو بظهور السيارات المجهولة فقط بل لقد تعداه إلى تفكير بعض الذين كانوا يحملون منذ البداية بذور العنف والثورة في العودة مرة أخرى إلى تجربة مصطفى بويعلي أول زعيم لجماعة إسلامية مسلحة في الجزائر، والذي كانت أولى عملياته المسلحة في 17 أكتوبر 1982 اختراقه لحاجز أمني ثم تطور مسعاه إلى التخطيط لاغتيال عدة شخصيات سياسية وعسكرية كان منها الوزير الأول محمد بن أحمد عبد الغني[11] ومسؤول الأمانة الدائمة للحزب محمد الشريف مساعدية ومحمد عطايلية المفتش العام للجيش ومصطفى شلوفي قائد الدرك آنذاك، والذي انتهت جماعته بسجن أفرادها وقتل زعيمها في 4 جانفي 1987. وقد كان إطلاق سراح أفراد الجماعة بعد صدور مرسوم العفو رقم 90-19 في 15 أوت 1990 والحاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ شيئا طبيعيا، ولكن ما لم يكن عاديا هو الجو الدعائي العام لحركة بويعلي والذي كان يرى فيها "جهادا" ضد السلطة الجائرة و"ثورة" على نظام فاسد وهو ربما الشيء الذي جعل علي بلحاج يقوم رفقة سعيد قشي بزيارة أسرة مصطفى بويعلي معلما إياها بفكرة إنشاء حزب سياسي إسلامي ومعترفا بأن هذا الحزب كان امتدادا "للنضالات" المتواصلة للحركة الإسلامية سواء كانت بشقها المسلح

www.arabcontext.com

أو بشقها السياسي، وهو اعتراف عكسه تسليم أول بطاقتي انخراط في الج إإ لزوجتي الشيخين عبد اللطيف سلطاني وعمر العرباوي أحدي رموز هذه الحركة في السابق.

ولم يكن كل أفراد جماعة بويعلي التي كان يدعوها "الحركة الإسلامية المسلحة"منهكين من فترة السجن التي قضوها طيلة هذه السنوات، كما لم تفتر عزيمة بعضهم وهم الذين كانوا ولازالوا يؤمنون بفكر جهاد السلطة وإسقاطها كما حدث في إيران في نهاية السبعينات أو في أفغانستان سنوات بعد انطلاق الحركة المسلحة في الجزائر، وكانت الأرضية الاصلح لعودة هؤلاء "المجاهدين" يقينهم بأن السياسةهي مجرد مضيعة للوقت وأن النظام ما كان ليترك السلطة للإسلاميين هكذا وببساطة لأنهم فازوا في الانتخابات.ولم يكن هنالك شخص أصلح من سعيد مخلوفي عضو المجلس الشوري (قبل إقصائه في ندوة باتنة) المعروف بروحه العدوانية لكي يقنع أتباع بويعلي ومن ورائهم القاعدة العريضة للجبهة الإسلامية بعدم جدوى استمرارهم في الدفاع عن الخيار السياسي الذي اعتمده الحزب الإسلامي الجديد وضرورة العودة إلى الأسلوب الآخر الأكثر واقعية عنده وهو العمل المسلح، وما كان ذلك ليتم من دون ايجاد أرضية نظرية تضع "للمجاهدين" أسس "نضالهم الحر" وتقدم لهم النصيحة تلو الأخرى لكي يمضوا إلى ما يحبه ويرضاه سعيد مخلوفي وأمثاله.

سعيد مخلوفي النقيب السابق في الجيش والذي تم طرده لشغبه وعصيانه المتكرر كان معروفا بمواقفه المتصلبة منذ البداية، وكان هو الذي أقنع المجلس الشوري بأن الجيش يتربص بالجبهة الإسلامية ويسعى لضربها ، وكان معروفا أيضا باتصالاته السرية بمختلف ضباط الجيش ولا ندري هل كان ذلك لتحريضهم على التمرد والثورة كما كان يُشاع أم لتحريضه هو على ضرب الجبهة من الداخل، لكن كل الذي نعلمه هو أن مخلوفي ومنذ نهاية شهر جانفي 1991 قد أصدر كتيبا سماه "العصيان المدني" ووزعه في مساجد العاصمة وكان هو الأساس النظري الأول لعودة العنف. ويخلص مخلوفي في كتابه هذا إلى أن النظام لا يملك أية سلطة أخرى غير تلك التي أعطاها إياه المجتمع وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إراديا وبموافقة الشعب وصمته وطاعته، لذلك فقد وجب نزع الثقة عن النظام والكف عن إبداء الطاعة له وهو ما يمكن أن يتم بالعصيان المدني، ويرى الكاتب أن الشعب قد ينخدع بالديمقراطية لكي يسهل جره إلى طاعة المستبد والولاء له وأن «للطغمة» وسائلها في حكم هذا الشعب وإجباره على الاحتفاظ بهذا الولاء، ولا يمكن للشعب أن يخرج من دائرة الحصار هاته

www.arabcontext.com

ـ حسب مخلوفي ـ إلا باستخدام كل الطرق المناسبة (كالاعتصامات والمسيرات والتجمعات والمظاهرات) التي تحقق فكرة العصيان المدني ومن ثم العمل على مقاطعة كل رموز النظام بل وحتى ضربها إذا استدعى الأمر ذلك من أجل إسقاط الحكام بأية طريقة.

هذا الكتيب جلب مثلما يبدو المصاعب لصاحبه، فقد استدعاه رئيس المجلس القضائي للعاصمة متهما إياه بالتحريض على ضرب النظام وهو ما جعله يقرر الاختفاء خوفا من متابعته، وكما يقول أحمد مراني فإنه كان قد سعى عند الجهات النافذة في السلطة لتكف عن متابعته وأنه قد تلقى وعودا منها بإصدار حكم عليه دون أن يكون نافذا، لكن مخلوفي لم يثق في هذه الوعود وطلب أن يتم ذلك غيابيا بحيث أنه لن يعود إلا بعد صدور الحكم وتأكده بأنه موقوف التنفيذ.ولم يتوقف مخلوفي عند حد الدعوة إلى العصيان بل طلب اعلان الجهاد في بيان له جاء به متخفيا ببذلة ميكانيكي إلى مقر جريدة "المساء" الحكومية وقال في البيان الذي تم نشره في 2 أكتوبر1991 أن غزالي قد اتصل به أكثر من مرة داعيا إياه للعودة إلى العلنية لكنه رفض [12] ودعا إلى محاكمة المسؤولين وقادة الجيش لأنهم يعملون على إيقاف المشروع الإسلامي.

ولم يكن مخلوفي وحده في جبال مفتاح (الواقعة غرب العاصمة والمطلة على ضواحي البليدة) التي اختارها ملجأ له ،بل كان معه بعض رفاق مصطفى بويعلي وكان من أهم هؤلاء عز الدين باعة وعبد القادر شبوطي وكذلك منصوري الملياني[13] هذا الاخيرالذي لم يستمر طويلا معهم وفضل التقرب من جماعة الأفغان العائدين كما يقول الهاشمي سحنوني، وأزمع الجميع على اختيار السلاح وسيلة لتغيير النظام ولكن نجاح الج إإ في العودة إلى العمل السياسي وأبواب الخير التي فتحها رجوعها إلى الساحة كما يعبرعنه حشاني قد جعلت كل أبواب العنف الأخرى تنغلق، وربما يكون ذلك صحيحا لكنه لا ينفي علم بعض رموز الج إإ كعلي بلحاج بهذه التحركات. ومع إيماننا بأن جذور العنف في الجزائر قديمة جدا فإن أحداث جوان 1991 كانت البداية الحقيقية لأسلوب العمل في كهوف الجبال والتحضير منها للإطاحة بالنظام وإحلال الدولة الإسلامية محله.

ولا بد هنا من الإشارة إلى مساعٍ أخرى كانت توازي حركة تلك الشخصيات "البويعلية" التي ذكرناها، فقد شهدت آخر أيام الإضراب السياسي حركة أخرى مشابهة ولكن هذه المرة من وراء البحر لا فوق قمم الجبال المحلية فقد تم القبض

www.arabcontext.com

في 12 جوان 1991 على فرنسي يُدعى روجيه ديدييه غيوم في بلدة برج بونعامة غرب التراب الجزائري وكان بحوزته كميات كبيرة من الأسلحة ادعى أنه جاء بها لمساندة الجهاد في الجزائر لكونه أحد المسلمين الفرنسيين وأن ذلك كان بموافقة من عباسي مدني وعلي بلحاج الذي التقاه في مسجد ابن باديس بالقبة وبارك مسعاه الجهادي، ولا يهمنا من القضية كلها إلا أن اسم بلحاج لم يرد أبدا بعد ذلك في محاكمة هذا الشخص الذي صدر بحقه حكم إعدام في 30 ديسمبر 1991 خففه المجلس الأعلى للدولة (الهيئة الرئاسية التي سنتحدث عنها) إلى السجن المؤبد، ووردت مع اسم ديدييه أسماء مجموعة من المهاجرين الجزائريين الذين حُكم على اثنين منهم كانا قصوري نور الدين وعبد الكريم جرو بالإعدام وعلى آخرين هما علي قصوري وأحمد جرو بـ 20 سنة سجنا، وكان عباسي قد اعتبر القضية وقتها عملية أمنية مفبركة.

وتوقفت عجلة العنف التي بدأت تدور عن الحركة، و ربما كان ذلك بفعل تغليب الج إا للخيار السياسي مما أفرغ شحنة العنف من هدفها الذي كان سيتحقق بالانتخابات كما هو عليه رأي حشاني وكما كان يراه عباسي الذي رفض "كسر باب مفتوح" كما كان يقول لمقربيه، لكنهاعادت للدوران في 29 نوفمبر1991 ، أي في الوقت الذي كانت تستعد فيه البلاد للدخول في أول انتخابات تشريعية حرة وفي ذات الوقت الذي كان البرلمان سيدرس فيه قانونا لحفظ النظام العام من طرف الجيش صدر في 6 ديسمبر وكان محل خلاف بين النواب الذين كان بعضهم يراه غير مُجدٍ ،و في صباح هذا اليوم هاجم 34 شخصا حاملين آلات حادة وأسلحة تقليدية ثكنة عسكرية ببلدية قمار الواقعة على الحدود الجزائرية الشرقية بولاية الوادي، وقاموا بذبح 3 حراس هم المساعد أحمد قصري الذي شُوهت جثته والعريف أول العايب عاشور بالإضافة إلى العريف أول الآخر بوعبد الله معمر واستولوا كذلك على 21 بندقية و 24 رشاشا مثلما جاء في بيان لمصادر عسكرية يوما بعد ذلك، ولم يتأخر وزير الدفاع كثيرا في زيارة المركز الحدودي الذي وقعت فيه المجزرة ولم يتأخر كذلك في اتهام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالوقوف وراءها.

الجنرال خالد نزار الذي تدخل في التلفزيون في 6 ديسمبر بعد إعلان وزارة الدفاع عن القبض على 14 شخصا متورطين في الهجوم أعلن أن للأحداث علاقة غير مباشرة بالج إا وأن التحقيق جار مع 87 شخصا في مراكز الدرك الوطني ليتم إثبات ذلك، أما مصالح الدرك فقد أصدرت بيانا في 5 ديسمبر تتحدث فيه عن اشتباك بينها وبين مجموعة مسلحة بالقرب من مطار وادي سوف أدى إلى قتل مسلحين وضبط مسدس

www.arabcontext.com

وأضاف البيان بأن عبد الحميد باري عضو المكتب البلدي للج إإ كان هو أحد المخططين للعملية. ولم تكن هذه العملية الوحيدة فقد وقع اشتباك آخر بين مجموعة (قيل أنها هي التي هاجمت مركز قمار) وبين وحدة لحفظ الأمن على بعد 45 كلم من ولاية الوادي قُتل إثره 9 مسلحين وجرح واحد واحتجزت مجموعة من قطع السلاح الآلي، ولم يلبث التلفزيون قليلا حتى قام في 8 ديسمبر بعرض صور للمقبوض عليهم ممن قال أنهم أعضاء في الجماعة التي هاجمت ثكنة "قمار"، وقال المستجوبون أنهم أعضاء في تنظيم يدعى الحركة الإسلامية المسلحة (هو نفس الاسم الذي يطلَق على تنظيم مصطفى بويعلي)، وأن لهذه الحركة فروعا أخرى في سيدي بلعباس وتيارت والجلفة ومناطق أخرى، كما أعلن بعضهم تعاطفهم مع الجبهة الإسلامية، مثلما قال آخرون أن أمير الجماعة يدعى عبد الرحمان دهان.

وقبل أن تُنشر نتائج التحقيقات كاملة في 14 ديسمبر أنكر حشاني التهم التي كالتها السلطات العسكرية للج إإ، وكما يقول فإنه اعتبر الذين قاموا بمثل هذه الأفعال بعيدين كل البعد عن حزبه وقال أنهم هم أنفسهم الذين قاموا بتخريب قبور الشهداء، ويضيف حشاني أنه حاول الإتيان بالأدلة الكافية على عدم وجود علاقة بين حزبه وبين أحداث قمار خلال تدخل تلفزي له بمناسبة الحملة الانتخابية التي كانت قد انطلقت في 5 ديسمبر لكن مدير التلفزيون لحسن زروقي منعه من الحديث طاردا إياه، ورغم هذا المنع فإن حشاني استطاع أن يكسب الرأي العام معه حيث أثار لدى الناس شعور التعاطف مع الج إإ التي كانت ـ حسبه ـ ضحية لمؤامرة أمنية واسعة تهدف إلى تشويهها، وكان حشاني محقا عندما وضع الج إإ في موضع الحمل الوديع الذي قال حشاني في إحدى حصص العملية الانتخابية إن الذئب اتهمه بأنه عكر الماء الذي كان يشربه قبل عام ، وعندما أنكر الحمل قائلا إنه لم يكن مولودا العام الماضي، انقض عليه الذئب قائلا: «إن لم تكن أنت فهو أبوك». وارتاح الشارع كثيرا لمنظر لم يألفه من قبل حين رأى رئيس أكبر حزب في البلاد يهاجم المسؤول الأول في الجيش وهي مسألة لها أهمية في أية حملة انتخابية، وكانت الكلمة التي استخدمها حشاني منفذا لانتقاد نزار هي قوله: «إننا "سنقضي" على مرتكبي أحداث قمار»، وهو ما اعتبره تعبيرا غير لائق في مرحلة يُتحدث فيها عن دولة القانون.

ويبقى الشارع الجزائري عرضة تفسيرين متباينين للأحداث، ففي الوقت الذي كانت فيه الجرائد الحكومية تنشر نتائج التحقيقات التي أعلن عنها العسكر

www.arabcontext.com

في 14 ديسمبر كانت "المنقذ" و"البلاغ" وهما جريدتا الج إإ المعروفتان تنشران ما كانتا تعتبرانه تحقيقات ميدانية وشهادات من سكان المنطقة بما ينفي تماما ما كانت الجرائد الحكومية تؤكده حسب نتائج التحقيق التي نشرها الجيش والتي قالت أن المهاجرين انقسموا إلى ثلاثة أفواج اثنان في منطقة قمار والثالث في منطقة بليفة القريبة منها (هذا الأخير الذي اشتبك مع قوات الدرك أربعة أيام قبل وقوع الهجوم)، وحسب هذه النتائج دائما فإن مهمة أحد الأفواج الثلاثة كانت تصفية المركز العسكري من حراسه بينما يقوم الفوجان الآخران بالاستيلاء على الأسلحة والسيارات الموجودة داخل الثكنة، وحسبها أيضا فإن 5 أشخاص لا يزالون هاربين منهم رئيس بلدية قمار عمر لزعر وأحد مناضلي الج إإ المعروفين في المنطقة والمدعو "الطيب الأفغاني".

وإذا كانت المصادر العسكرية شحيحة جدا في هذه القضية فإن صحف الج إإ لم تكن كذلك بل إنها أغرقت صفحاتها بالتحقيقات والمعلومات المتعلقة بهذه القضية، فالمنقذ نشرت في 8 ديسمبر 1991 وفي أول أعدادها بعد عودتها للصدور منذ توقيفها من طرف السلطات العسكرية في نهاية جوان 1991، نشرت تحقيقا من صفحتين أكثر ما فيه تبرئة للمتهمين من ارتكاب هذا الفعل، لتخلص الجريدة إلى أن القتلى ماتوا خلال مناوشات حدودية وقعت بين الجزائر وتونس بعد هجوم قوات جزائرية على مطار نفطة في الحدود التونسية في عملية سرية وأن عملية قمار دُبرت لتبرير قتلهم لا أكثر. أما البلاغ فقد تحدثت عن الطيب الأفغاني الذي قالت أنه كان سائقا لدى بلدية الدبيلة بالوادي لمدة 5 أشهر وأنه سافر لأفغانستان من أجل المشاركة في جهاد السوفيات وأنه التحق بعد ذلك بالنقابة الإسلامية للعمل ثم انقطع عن النشاط فيها بعد تعرضه لعدة مضايقات من طرف رجالد الدرك كان آخرها 3 أيام قبل وقوع حوادث قمار حين هاجم هؤلاء بيته فتصدى لهم بسلاح آلي الأمر الذي جعلهم يفرون ويتركون وراءهم سيارة "النيسان" التي كانوا يمتطونها [14]، وأضافت "البلاغ" بأن وقوع حوادث قمار جعل الأفغاني يفر إلى منطقة أخرى خوفا على نفسه من أية اتهامات محتملة، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك، أما عمر لزعر رئيس البلدية فقد اعتبرت البلاغ اعتقاله أمرا مفاجئا، فالرجل ظل في العاصمة أشهرا طويلة بعد مشاركته في تحضير إضراب جوان بالمنطقة واختفى فيها خوفا من الاعتقال لكنه فوجئ حين عاد بتوريطه في قضية ليس له بها علاقة[15]. أما عن الاعتداء فقالت البلاغ بأنه تم على الساعة الثالثة صباح يوم 29 نوفمبر وأن طاقم الحراسة قد تم تغييره ساعات قبل العملية وتم استبداله بطاقم

www.arabcontext.com

حراسة غريب عن الثكنة، كما استغربت الجريدة تواجد الضباط يوم الجمعة بهذا المركز بالرغم من تعودهم على الغياب خلال العطل الأسبوعية. وركزت جريدتا المنقذ والبلاغ معا على مسألة أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالهجوم ولكن لها وقعا كبيرا في نفوس الناس كانت قيام بعض الجنود المظليين بالاعتداء على بعض مواطني المنطقة خلال عملية التحقيق وتعرض بعض نسائها إلى الاغتصاب من طرف بعض الجنود مثلما ادعت وبنت حملتها الدعائية كلها على هذه المسألة الخطيرة. وسواء كان مناضلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ هم الذين قاموا بهذه العملية أو تورط فيها غيرهم لإخفاء عملية سرية أو للضغط على النواب لاستصدار قانون لحفظ النظام العام فإن المؤكد هو أن القضية ظلت غامضة إلى اليوم ولم يفلح أحد في إقناع الآخر بوجهة نظره حولها حتى وإن صدرت الأحكام بعد ذلك في 4 ماي 1992 بإعدام عمر لزعر والطيب الأفغاني (16) رجلا معه وسجن الآخرين، وتزامنت قضية قمار مع إلقاء القبض على جماعة مسلحة أخرى في 10 ديسمبر اتهمت بالاعتداء على مواطنين ومهاجمة مؤسسات ذات طابع اقتصادي في منطقة الوسط الجزائري.

وكانت كل حوادث العنف هذه سببا آخر لكي يعود الجيش إلى استنفاره وتحذيره المعهود من خطر الإنقاذيين العائدين بعد نكسة جوان 1991، فحشاني يقول أن محضر اجتماع للحكومة في أكتوبر 1991 كان قد وصله وأن مضمونه كان التعرض للج إ إ وضربها، كما يجزم بأن الدرك الوطني كان قد أعد قوائم لمناضليه خلال تلك الفترة تمهيدا لزجهم في معتقلات أعدت في أكتوبر 1991. أما الوزير السابق للجامعات عبد السلام علي راشدي (أصبح بعد ذلك عضوا قياديا في الأفافاس) فيرى بأن تعيين الجنرال العربي بلخير وزيرا للداخلية في 16 أكتوبر 1991 كان البداية الحقيقية للتحضير لإيقاف المسار الانتخابي الذي حدث بعد ذلك في جانفي 1992، لكن بلخير يؤكد أنه كان يرغب في الابتعاد عن رئاسة الجمهورية التي اشتغل فيها لأكثر من 10 سنوات وأن تلك كانت فرصة له كي يحقق هذه الرغبة.

ويؤكد مصدرنا العسكري وجود اجتماعات مشتركة بين قيادة الجيش وبعض وزراء الحكومة لدراسة كيفية الحفاظ على استتباب الأمر خلال حالة الحصار التي تم رفعها في 29 سبتمبر 1991، وأن اجتماعات أخرى وقعت فعلا في أكتوبر 1991كان الهدف منها ردع الج إ إ التي عادت ـ حسبه ـ لإثارة الشارع بخطاباتها الراديكالية وإبعادها من المساجد التي أصبحت وسيلة حزبية انتخابية وابتعدت عن دورها التوحيدي

www.arabcontext.com

الهادف، ولذلك اقترحنا ـ يقول المصدر العسكري تأجيل الانتخابات ريثما يتم إبعاد الأحزاب عن الأماكن الحساسة كالمدارس والمساجد وغيرها.وسواء كان الجيش قد نصح بتأجيل الانتخابات أو كانت الج إإ حزبا متطرفا كما يقال عنها فإن المعركة الجديدة كانت أكثر سرية من تلك التي سبقتها، فقد نجحت الحملة الانتخابية في إخفاء الخلاف القائم بين الج إإ والجيش وبين هذا الأخير وبين الرئاسة التي كانت تتصور أن جبهة التحرير سوف تفوز هي والمستقلين (الذين كانوا في أغلبهم حلفاء السلطة) بينما لا تحصل جبهة الإنقاذ على أكثر من الثلث فكيف بدأ التحضير للانتخابات وكيف وافقت جبهة الإنقاذ على دخولها ولماذا تم إيقافها بعد ذلك، هذا ما سنراه في العنوان الجديد.

انتخابات 26 ديسمبر 1991: لا مفر من المواجهة

لم يكن قرار دخول الانتخابات بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ سهلا، فقد تطلب القرار مشاورات كبيرة أجراها عبد القادر حشاني مع قاعدته من جهة ومع القيادة السابقة الموجودة في السجن (وهي مصدر شرعية القيادة الحالية) من جهة أخرى ولم يكن الأمر هينا بالرغم من التنازلات التي قدمتها السلطة والليونة التي أبدتها حين أعادت النظر في القوانين الانتخابية. وتطلب الخروج بهذا القرار نقاشا واسعا حتى داخل سجن البليدة، وكما يقص كمال قمازي أحد السجناء السبعة فإن المجلس الشوري قام بإرسال خطاب إلى الشيوخ يستفتيهم في مسألة الدخول إلى الانتخابات أو عدمها. وكان موقف هؤلاء هو دعوة المجلس الشوري إلى القيام بسبر آراء القاعدة الشعبية والمكاتب الولائية والتنفيذية وهو ما حدث فعلا وأثبت ـ يقول قمازي ـ تأييد القواعد موقف الدخول إلى الانتخابات التشريعية وبدون أي تحفظ، ولم نكتف ـ يضيف محدثنا ـ بهذه المواقف بل طلبنا إعداد دراسة عن حظوظ فوز الج إإ فكانت الدراسة تؤكد قوة هذه الحظوظ وهنا عرضنا الأمر للتصويت، فوافق أربعة كانوا عباسي، جدي، بوخمخم وكنت رابعهم بينما رفض ثلاثة آخرون هم بلحاج شيقارة وعمر، وهنا فإن المحامي بشير مشري يقول بأن قاصدي مرباح كان قد اقترح على عباسي المقاطعة وترشيح مناضليه في حزبه هو لكن هذا المسعى لم ينجح.

www.arabcontext.com

واعتمد حشاني في قراره بعد خروجه من السجن على منطق آخر ساعده كثيرا على اتخاذ الموقف الذي اتخذه، وهو يقول أنه كان يعلم من منطلق ما جاء من معطيات أن الج إإ ستتعرض للضرب من طرف السلطة آجلا أو عاجلا بل إنه يؤكد في هذا السياق بأنه كان قد أخبر المجلس الشوري في أحد اجتماعاته بنية السلطة في العدول عن تنظيم الانتخابات أو عدم المرور إلى دور ثان، لذلك كان ينبغي علينا ـ يضيف المتحدث ـ أن نتمتع بنوع من أنواع الشرعية التي تخفف الضربة كثيرا، أما أن نضرب ونحن ليس لدينا أية شرعية فذلك أمر أكثر سوءا، وهكذا أعلنا عن مشاركتنا في بيان أصدرناه في 14 ديسمبر 1991.

ولكي يحافظ حشاني على تلك الشعبية التي ظل يتمتع بها بفضل وقوفه موقف من سبقه من الشيوخ، فإنه قرر أن يرشح هؤلاء في أهم دوائر العاصمة وكان يقصد من ذلك كما يقول تمكينهم من الحصول على الحصانة البرلمانية وهو ما يساعد على الإفراج عنهم بقرار من البرلمان المنتخب بعد ذلك وهي طريقة ـ يضيف حشاني ـ لحفظ ماء وجه النظام الذي كان سيُحرج جدا لو أجبر على إطلاق سراح الشيوخ. ورغم المخرج الذي أوجده حشاني لشيوخ حزبه وكذلك للسلطة (حفاظا ربما على علاقته المستقرة غالبا مع السلطة وسعيا للعمل بهدوء لإنجاح حزبه في الانتخابات) فإن الغرفة الإدارية للجزائر العاصمة لم توافق على هذا المطلب وكانت حجتها في ذلك عدم قدرة الشيوخ على القيام بإمضاء الوثائق المتعلقة بترشيحهم ما داموا في السجن، وبالرغم من اتصالات محامي هؤلاء بمدير السجن العسكري للبليدة عبد الحميد جاب الخير فإن جهودهم انتهت إلى الفشل الذريع ولم تنفع الدعوى التي يقول حشاني أنه رفعها لدى محكمة الجزائر لبتِّ القاضي بعدم اختصاصه، بعد تغيير قانون الانتخابات وفرض الحضور الجسدي للمترشحين للمكاتب المخصصة للإمضاء.

ولم تكن مسألة الترشيحات سبب الخلاف الوحيد بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، فالعلاقات ظلت سيئة بين الطرفين بالرغم من الإجراء الذي قامت به الحكومة من أجل إعادة الثقة بينها وبين الج إإ وهو إطلاق سراح محمد السعيد في 28 نوفمبر 1991 الذي اعتقل بدون تهمة محددة ومن أجل خطبة ألقاها لا أكثر، وكانت المسألة الأخرى التي جعلت الإنقاذيين يغضبون تلك الإجراءات الجديدة التي فرضتها الإدارة (المعروفة بعدم حيادها أصلا) على البلديات التي تسيرها جبهة الإنقاذ، وكما يقول حشاني فإن البلديات ومنذ الاستقلال ظلت عنصرا فاعلا في تحضير الانتخابات لكن الإجراءات

www.arabcontext.com

الجديدة فرضت على رئيس البلدية أن ينسحب من أداء هذه المهمة لتوكل إلى رئيس الدائرة (المعين من السلطات التنفيذية)، بالإضافة إلى أن الدائرة أغلقت أبوابها أمام طلبات الحصول على البطاقات بحجج عديدة كما حدث في العاصمة ووهران ومدن أخرى بحيث أن حوالي مليون بطاقة لم يتم توزيعها.

أما المصدر العسكري الذي اعتمدنا عليه فيخبرنا بأنه هو أيضا تعرض لنفس الممارسة بحيث أنه ظل ولمدة أربع أشهر دون أن يتمكن من الحصول على بطاقته ولكنه يعزي ذلك لتقصير من البلدية التي كان يقطن بها آنذاك والتي تتبع الج إإ، وهو أمر له دلالته بحيث أن الطرفين (السلطة والإنقاذ) اعتمدا على هذه الحجة لخدمتهما، السلطة لأنها تعتقد أن الج إإ ساهمت في حرمان مجموعة كبيرة من الناخبين من حقهم في الانتخاب وهو ما ساهم في إنجاحها، والجبهة الإسلامية للإنقاذ لكي تضحد هذا الاحتمال وتبرهن على أنها فازت بالرغم من مضايقات السلطة. وليس علينا أن نصدق هذا الرأي أو ذاك وإن كان تصريح الجبهة الإسلامية بهذا الأمر قد سبق تصريح الحكومة بحيث أنها تحدثت عن ذلك في بيان لها صدر في 21 ديسمبر في وقت لم تشر إليه السلطة إلا بعد تنظيم الانتخابات.

قضية التحالف مع الأحزاب الإسلامية الأخرى كانت بدورها محل خلاف بين الجبهة الإسلامية وحماس والنهضة وقد ظلت بنفس الحدة منذ أيام عباسي وحتى آخر أيام الحملة الانتخابية، فمنذ أولى أيام إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحصولها على الاعتماد بدأ الحديث عن ضرورة جمع شمل الإسلاميين داخل هذا الحزب وبقيت المسألة بين مد وجزر إلى أن بدأت الخلافات تحتد داخل رابطة الدعوة الإسلامية التي بدا واضحا سيطرة الجزأرة عليها للثقة التي كان أحمد سحنون يحملها لمحمد السعيد أمير هذا التنظيم السري الذي اختير كذلك في 1987، هذا الأمر هو الذي جعل الإخوان المسلمين داخل جمعية الإرشاد والإصلاح وكذلك في جماعة النهضة يعلنون عدم ثقتهم في الرابطة. وقام واحد من الأشخاص غير المعروفين عند الإسلاميين كان هو رشيد بن زعيم بمحاولة للتوحيد بحيث أعلن عن إنشاء "منظمة الأجيال للثورة العلمية" التي ادعى أنها لقيت التزكية من رابطة الدعوة ومن حركة النهضة الإسلامية ومن جمعية الإرشاد مؤكدا أنه اتصل بالحبيب آدمي وبوڤرة سلطاني العضوين القياديين في هذين الحركتين الأخيرتين، ولكن كلامه قوبل بالنفي من المعنيين.(17)

www.arabcontext.com

ويقول عبد الله جاب الله أنه كان قد تقدم بعدة اقتراحات كان الهدف منها التنسيق بين مختلف التيارات الإسلامية وهو ما جعله يقيم تحالفا ثنائيا مع جمعية الإرشاد، لكن خلاف هذه الأخيرة مع الجبهة الإسلامية هو الذي أفشل الفكرة خاصة بعد دعوة الجمعية للحزب الإسلامي الأول في تلك الفترة إلى التحالف معه. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المسألة اتخذت بُعدا آخر غير بعدها السياسي بحيث أصبحت تعالج فقهيا وفق حديث «لا حلف في الإسلام» الذي اتخذه مناضلو الجبهة الإسلامية حجة لعدم التحالف مع الإرشاد ونقض أتباع نحناح هذه الحجة معتبرين أن القياس بين المسألتين غير صحيح. ولم يكن لهذا الأخير عذر آخر أقوى في إنشائه لحزبه حركة حماس من هذا الامتناع الذي ظهر على مواقف الإنقاذيين وكانت تلك فرصة له ليعمل على تقوية مركزه بين الإسلاميين ثم يتخذ موقعه كقائد لهم أو رمز كما كان يريد، ولكن مناضلي جبهة الإنقاذ نجحوا في ربط تأسيس حزبه بالمساعي التي كانت قائمة لإضعاف صوت حزبهم بخلق منابر إسلامية بديلة وهو ما أدى إلى ضعف شوكته منذ البداية كيف لا وقد تعرض لأقسى الحملات من تنظيم الجزأرة عدوه القديم الذي لا يمكن التشكيك في قدرته على اتهام أعدائه بأكبر الاتهامات خاصة منها العمالة للمخابرات حتى وإن كانت غير صحيحة.

وساءت العلاقات بين الحماسيين والإنقاذيين وظلت كذلك في أيام حشاني الذي اقتنع بدوره بعدم جدوى التحالف الذي يضعف أكثر مما يمنح القوة، ويروي حشاني أن وفدا من حماس قام بزيارته في نهاية 1991 وطرح عليه مسألة توحيد القوائم بين الحزبين لكنه أجابهم بأن المنطق يقتضي أن يتنافس الإسلاميون مع جبهة التحرير ثم يتحالفوا في الدور الثاني ويضيف بأنه أعلن فعلا عن تنازل الج إ إ عن دوائر عديدة لصالح حماس وطلب من مناضليه الانتخاب لصالحها، وقد أيد جاب الله ذلك المقترح وكان قد طلب فعلا من الج إ إ الانسحاب من بعض الدوائر من أجل توزيع الأصوات الإسلامية لكي لا يحدث توقيف الانتخابات إذا فازت الجبهة الإسلامية بأغلبية المقاعد المطلقة.

لكن الأمور سارت بشكل لم يتصوره أحد، بحيث أن دخول الج إ إ للانتخابات كان اكتساحا للساحة السياسية وهو ما سمح لها بالحصول على أغلبية المقاعد منذ البداية وترك أمامها فرصة للظفر بالباقي بشكل كان يبدو أسهل بكثير، وساعد نمط الإقتراع الذي يمنح الكل لمن يحصل على أغلبية الأصوات الجبهة على الحصول على 188 مقعدا

www.arabcontext.com

في وقت كان فيه عدد ناخبيها حوالي 3.260.000 ناخبا بينما لم تحصل جبهة التحرير على أكثر من 15 مقعدا رغم حصولها على نصف عدد تلك الأصوات أي ما يزيد عن 1.600.000 صوت، وهو ما أكد أن السحر قد انقلب على الساحر، فالحكومة التي كانت تنوي الانفراد بعدد كبير من الدوائر أصبحت مجبرة على على أن ترى خصمها يفوز بشكل ساحق وبنفس قواعد اللعبة التي وضعتها هي وهو ما جعلها تستعجل تدخل الجيش ليتم إجهاض أول انتخابات تشريعية تعددية في تاريخ الجزائر، ويجعل الرئيس بن جديد ينسحب ليخلفه شخص ظل بعيدا عن الوطن أكثر من عقدين من الزمن، فكيف تم ذلك وما هي تفاصيل التحضير لتوقيف المسار الانتخابي واختيار محمد بوضياف رئيسا، هذا ما سنعرفه الآن.

الجيش، الحكومة، اللائكيون:
كيف أوقفوا الانتخابات؟

بالرغم من التقارير التي كان الجيش قد قدمها للرئيس بن جديد والتي ذكر فيها أن فوز الجبهة الإسلامية مؤكد لا محالة، فإن الرئيس فضل أن لا يأخذ هذه التقارير بعين الاعتبار ووضع كل ثقته في التقارير التي كان يقدمها له رئيس حكومته بالاستعانة بمصالح الاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية وبخبراء أجانب وكذلك بمحللي معهد الدراسات الاستراتيجية التابع مباشرة للرئاسة والتي كانت تُجمع على أن الج إإ لن تحصل على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان في وقت تستوي مع جبهة التحرير معززة بالمرشحين الأحرار، بينما ثبت بعد ذلك أن الج إإ كانت ستحصل على أكثر من ثلثي الأصوات لو تم تنظيم الدور الثاني. وقد بدأ الحديث عن توقيف المسار الانتخابي عندما انطلقت مختلف جرائد التيار العلماني في حملة ضد الإسلاميين متهمة إياهم بالتخطيط لإحداث تغيير كلي على التوجه السياسي للدولة والتآمر من أجل إقامة دولة إسلامية، وعززت هذه الحملة تصريحات بعض اللائكيين كسعدي وبن حمودة.

سعيد سعدي قال في أول خرجة إعلامية له بعد هذه "الصدمة" أنه كان قد "خُدع" في الشعب وطالب في ندوة صحفية عقدها في 31 ديسمبر 1991 بقلب الطاولة (وهو أسلوب خائب يستخدمه المقامرون على طاولة لعبة الورق عندما تتأكد خسارتهم) معتبرا أن القبول بالنتائج يعني القبول بتحضير جنازة تدفن خلالها الجزائر، وهو

www.arabcontext.com

ما فسره في لقائنا بأنه سبب من أسباب ما سمعه من تصريحات مهددة كان وراءها مختلف رموز الج إإ وكذلك سلوكات مناضليها الذين قاموا بمنع الناس من التحرك في أكثر من منطقة وإجبارهم على التكيف مع أفكار هاته الجماعات، فأنا - يضيف سعدي - لم أشأ أن أعترض على النتائج بل إنني عندما قلت لعباسي بعد فوزه في المحليات أننا سنمنعه من الوصول إلى السلطة كنت أقصد أننا سنفعل ذلك بالطرق الديمقراطية ولم أكن أنوي القيام بأية مناورات سياسية لأجل ذلك لكن موقف مناضلي الإنقاذ هو الذي أجبرني على جمع المكتب التنفيذي للتشاور ثم الاتصال بعبد الحق بن حمودة رئيس اتحاد العمال هذا الأخير الذي زارني في مكتبي ووافق على بعث مبادرة مشتركة، وقمنا - يضيف سعدي - باستقبال بعض الجمعيات المدنية أو النسوية وأبدت كلها خوفا شديدا من انتصار الإسلاميين ورغبة كبيرة في توقيف المسار الانتخابي.

ولم تكن اللجنة الوطنية للحفاظ على الجزائر الجهة الوحيدة التي عقد عليها المجتمع المدني أمله (وهي كلمة يستخدمها اللائكيون عادة للحديث عن أنصارهم المبثوثين في الجمعيات النسوية والاجتماعية)، بل إنها لم تكن الجهة الأكثر تأثيرا (إن كان لها أي أثر على الإطلاق)، فقد كان الرعب قد انتشر بين القيادة الفعلية للبلاد (وقد كانت مشتركة بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش) نتيجة فوز الج إإ كبيرا، هذه الصدمة جعلت بن جديد كما يقول العربي بلخير في حالة جد سيئة وهو ما بدا عليه حين استدعى وزير داخليته في 30 ديسمبر قائلا له: «لا أريد أن أكون السبب في إراقة الدماء أو تقسيم الجيش»، وكان قد استدعى قبل ذلك وزير دفاعه خالد نزار مبلغا إياه نفس الرسالة، ولم يكن الأمر يختلف كثيرا عند رئيس الحكومة الذي ما إن شعر بالخطر حتى قام باستدعاء وزرائه الذين أبدوا كلهم عدا وزير التربية علي بن محمد[18] موافقتهم على إيقاف المسار الانتخابي أو امتنعوا عن إبداء أي موقف، ولم يكن هذا سوى امتداد طبيعي للحملة التي كانت السلطة مؤيدة باللائكيين تحركها لتبرير خطوة جد خطرة لم تكن إلا توقيف الإنتخابات.

وكما يقول عبد القادر حشاني فإن الضربة كانت قد أعدت أياما قبل استقالة الرئيس (أو إقالته)، فقوات كبيرة من الجيش كانت قد دخلت العاصمة والمدن الكبرى وحشود أخرى من قوات الدرك كانت قد احتلت مواقعها في انتظار شيء ما إضافة إلى قضية فتح المعتقلات وإعداد قوائم المعتقلين كما أوضحنا سابقا، وكنا قد وجهنا - يقول حشاني - عدة بيانات للتهدئة كما أنني اتصلت بمحمد السعيد بعد ما نشرته على

www.arabcontext.com

لسانه بعض الصحف[19] والتي قالت إنه طلب من المواطنين تغيير عاداتهم في المأكل والملبس في انتظار ما سيحدث، وكان جوابه الذي أيده بتسجيل مصور لخطبة الجمعة التي ألقاها أنه قال أن الجزائر من الممكن أن تتعرض لحصار في المأكل والملبس من طرف الغرب، وأن على الشعب أن يستعد لأن يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع. والملاحظ هو أن تصريحات حشاني نفسها ـ حسب المعني بالأمر ـ تعرضت للتشويه، فقد نشرت الصحف أنه دعا إطارات إيرانية للعمل في الجزائر إذا هاجرت الكفاءات الجزائرية، لكنه ينفي ذلك مؤكدا أن ما قاله كان أن هنالك عدة رسائل وصلت من جزائريين يعملون في مختلف القطاعات المهمة في الخارج وأن هؤلاء أبدوا استعدادهم للعودة للبلاد من أجل المساهمة في تعميرها.

وربما لم تكن هذه التصريحات المزعومة هي السبب الذي جعل السلطة تتخذ قرار وقف المسار الانتخابي، فخلافاتها مع الج إإ قديمة كما أن الفوز الساحق لهذا الحزب كان حقا يُشعر بالخوف من تكرار تجربة إيران التي حرر فيها الشعب الإيراني الإمام آية الله الخميني من سجنه في مدينة "قم" بإيران وقام بعدها بتسليمه السلطة وكان هنالك تخوف أن البرلمان المنتخب كان سيفعل نفس الشيء مع الشيوخ المعتقلين مثلما قال لنا مصدرنا العسكري، بالإضافة إلى ذلك فإن مواقف بعض الأحزاب اللائكية ذات الأثر النافذ والكلمة المسموعة عند الكثير من مسؤولي تلك الفترة كان لها وقعها الكبير على قرار توقيف المسار الذي ظل الأمل الوحيد لأقلية لائكية غير تمثيلية، ولم يكن الأرسيدي الذي لم يحصل على أكثر من 1.50٪ من أصوات الناخبين الحزب الوحيد الذي أبدى هذا الاعتراض كما لم تكن لجنة الحفاظ على الجزائر التي ترأسها عبد الحق بن حمودة الهيئة الوحيدة التي دعت "لقلب الطاولة" بل أيدتهما في ذلك مختلف التيارات المعادية عداء تقليديا للإسلاميين وبالخصوص الشيوعيين الذين أبدوا على لسان حزبهم الباكس (وهو الذي لم يشارك في الانتخابات المحلية) احتجاجهم وقاموا بنشر لائحة في جريدتهم LE MATIN يدعون فيها إلى جمع أكبر عدد من التوقيعات من أجل إلغاء الانتخابات وحل الأحزاب "الظلامية".[20]

لكن التيار الديمقراطي لم يكن في مجموعه معاديا للإسلاميين بحيث قام مقران آيت العربي القيادي الذي فصله سعيد سعدي من حزبه بعد خلافات بينهما بالإعلان عن رفضه لتوقيف المسار الانتخابي وهو نفس موقف جبهة القوى الإشتراكية والتي بالرغم من قيامها في 2 جانفي بمسيرة مندّدة بشعارات "الدولة الإسلامية" إلا أن

www.arabcontext.com

زعيمها حسين آيت أحمد صرح لجريدة "ليبراسيون" الفرنسية بأن فوز الإسلاميين ليس قدرا وأنه يمكن التعايش معهم، كما أنه مع وجود موقف داع لإلغاء الانتخابات بين الأحزاب وُجد تيار آخر مؤيد لاستمرارها عكسته لجنة حماية اختيار الشعب التي تولى رئاستها عبد الله جاب الله وكان من أعضائها إضافة إلى حركة النهضة والجبهة الإسلامية 5 أحزاب أخرى (لم تكن حماس منها بالرغم من كونها حزبا إسلاميا) وإطارات سامون في الدولة وجامعيون وممثلون لمختلف فئات المجتمع بالإضافة إلى 35 جمعية ثقافية أو اجتماعية أو دينية. ولا ندري هل كان بن جديد فعلا بصدد تحضير اتفاق سري لتقاسم السلطة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أزعج باقي أجزاء السلطة من هذا الموقف، ولكننا نعلم جيدا أن رئيس الج إإ والذي كان هو حشاني لم يلتق أبدا برئيس الجمهورية ولا اتصل به حتى ولو كان ذلك هاتفيا، ورغم ذلك نستنتج من تصريح بن جديد لرفيقه بلخير من أنه لا يريد تقسيم الجيش بأنه تأكد بأن قيامه بمعارضة موقف قيادة المؤسسة العسكرية من شأنه إدخال البلاد في دوامة لها خاصة وأن إشاعة كانت انتشرت آنذاك (المنطق لا يقبلها لعدة اعتبارات) كانت تقول أن حوالي 76 ضابطا مسؤولا قد وقعوا عريضة من أجل توقيف الانتخابات.

والحقيقة أن استقالة الرئيس أو إقالته كانت قد وقعت في بداية العام لا في 11 جانفي كما أعلن عنها وليس من دليل على ذلك أكبر من أن أولى الاتصالات التي جرت مع المرحوم محمد بوضياف لإقناعه بتولي منصب الرئيس بدأت في 4 جانفي 1992 وذلك بعد طرح عدة أسماء أخرى وهو ما يفند ما قاله الجنرال خالد نزار في شهادته التي دعاها "واجب وحقائق" ونشرها في جريدتي الخبر والوطن في ماي 1996 من أن الرئيس لم يعلن صراحة عن ضرورة انسحابه إلا أياما بعد ذلك وأن الاتصالات مع بوضياف بدأت في 9 جانفي ، ولن نطيل الحديث هنا عن قدوم محمد بوضياف إذ سنعود إلى هذه المسألة مفصلين فيها بالاعتماد على شهادات زوجته وكذلك صديقه علي هارون، ونفضل الآن الاستمرار في الحديث عن الكيفية التي أدارت بها قيادة الجيش هذه الأزمة وكذلك الاتصالات التي قامت بها قبل وبعد توقيف المسار الانتخابي.

لقد كانت أولى اهتمامات هذه القيادة بعد الاتفاق الذي يكون قد تم التوصل إليه مع الرئيس والقاضي بانسحابه مقابل تركه في حاله وعدم التعرض له أو محاولة مضايقته في المستقبل (وقد ظهر ذلك في عدة مواقف كان منها محاكمة قادة الجبهة

www.arabcontext.com

الإسلامية للإنقاذ ومحاكمة الجنرال مصطفى بلوصيف المتهم بالاختلاس والتي لم يتم خلالها استدعاء بن جديد رغم علاقته المباشرة بهذه القضايا)، كانت أولى اهتماماتها إيجاد بديل لرئيس الجمهورية وهكذا بدأت الاتصالات تلو الأخرى من أجل إيجاد هذا البديل ولذلك كلف الجيش لجنة رباعية تتكون من عسكريين هما الجنرال محمد تواتي مستشار وزير الدفاع والجنرال عبد المجيد تاغيت الذي كان قائدا للقوات البحرية ومن مدنيين هما بو بكر بلقايد وعلي هارون، كلفهما بالبحث عن الصيغ الكفيلة بحل المعضلة التي وصل إليها الوضع في الجزائر، ويقول علي هارون أن المهمة الموكلة لهذه اللجنة كانت التفكير في الطرق الممكن اعتمادها لتحجيم الخطر الذي أصبحت تشكله الجبهة الإسلامية وكذلك الهيئات أو الأشخاص الذين من الممكن أن يقوموا بخلافة الشاذلي بن جديد في منصبه، واتصل الجنرال تواتي 3 مرات برئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس بل وزاره في بيته لإقناعه بخلافة الرئيس لكنه رفض.

وطرحت لدى اللجنة عدة أسماء كان من أقواها كل من أحمد طالب الإبراهيمي، أحمد بن بلة، محمد الصالح يحياوي، بلعيد عبد السلام، وغيرهم، هذا الأخير قال لنا أنه قد تم الاتصال به من طرف إحدى الشخصيات المسؤولة (علمنا فيما بعد أن المعني بالأمر هو غزالي نفسه) وأنه اشترط عدم الإعلان عن استقالة الرئيس بل عن إقالته وطلب فرض حالة الاستثناء لمدة 5 سنوات ووضع برنامج لتحسين وضع البلاد، لكن الجيش ـ يقول بلعيد ـ لم يأخذ بعين الاعتبار هذه الشروط.

بعد ذلك وقع الاختيار بعد تردد كبير من قيادة الجيش (ممثلة في وزير الدفاع خالد نزار) على محمد بوضياف بعد إصرار من الجنرال محمد تواتي والوزيرين بو بكر بلقايد وعلي هارون ويشهد المقربون من نزار أنه تردد كثيرا قبل الموافقة على هذا الاسم كما يؤكد آخرون أن أكثر الأسماء التي كان يفضلها هو اسم وزير الخارجية السابق أحمد طالب الإبراهيمي، وكما ترويه السيدة فتيحة بوضياف زوجة الرئيس الراحل فإن علي هارون كان قد اتصل بزوجها يوم السبت 4 جانفي طالبا لقاءه وهنا اعتقد بوضياف أن المسألة قد تتعلق بإنشاء حزب سياسي فرفض لقاء هارون، لكن هذا الأخير ألح على بوضياف وقال أنه سيتصل يوم الأربعاء أو الخميس، وهكذا وفي يوم الجمعة 10 جانفي 1992 وصل هارون إلى الدار البيضاء واتصل من هنالك ببوضياف قائلا أنه لا يعرف بالضبط المكان الذي يقيم فيه بوضياف ولا كيفية الوصول إلى مدينة القنيطرة التي يقيم فيها، وتقول زوجة بوضياف أنها قامت بإرشاده إلى مكان تواجد زوجها وأنه

www.arabcontext.com

وصل بعد ساعات قليلة ليختلي بزوجها لمدة 4 ساعات متواصلة إلى درجة أن الصديقين ـ الذين عملا مع بعضهما في أيام الثورة وأيام حزب الثورة الاشتراكية الذي أنشأه بوضياف مع رفاق له كان منهم هارون ـ لم يذوقا من طعام الغذاء الذي أعد لهما سوى نزرا يسيرا، وعندما سألتُ زوجي ـ تقول المتحدثة ـ عن سر الاجتماع قال لي بأن هارون أخبره أن الرئيس بن جديد قد استقال وأنه سيُعوض بالمجلس الأعلى للدولة طالبا منه أن يتولى رئاسته،

وقرر بوضياف أن يسافر يوم الأحد 12 جانفي إلى الجزائر بعد أن اتفق مع صديقه على أن يتصل به الملحق العسكري للسفارة الجزائرية بالمغرب في نفس اليوم الذي يقدم فيه الرئيس استقالته رسميا أي في 11 جانفي لكنه غير رأيه بعد أن أطلعه بعض رفاقه المقيمين في الجزائر على الوضع وأكدوا له أن دخوله للبلاد قد يؤدي إلى كارثة كبرى، ووجد الجيش صعوبة كبيرة في إقناع بوضياف بالعدول عن موقفه وتحدث نزار معه هاتفيا محاولا إقناعه لكنه لم يقتنع، ولم تنفع جهود الوساطة التي قام بها هارون والهاشمي طرودي أحد أصدقاء بوضياف المقربين ويُعتقد أن زوجة هذا الأخير هي التي نجحت في إقناعه أخيرا بزيارة الجزائر فقط للاطلاع على الوضع وهو ما حدث فعلا في 14 جانفي حين سافر إلى العاصمة الجزائرية والتقى بمجموعة من الشخصيات كان منها خالد نزار، محمد تواتي، سيد أحمد غزالي، علي كافي، عبد الحق بن حمودة وآخرون (21) وأقنعه هؤلاء وبالخصوص بن حمودة بضرورة عودته وأوهموه بأنه المنقذ المنتظر الذي لا يوجد غيره لكي يخلص البلاد من أزمتها، ويبدو أن بوضياف اقتنع تماما بهذه الحجج فقد اتصل من الجزائر بزوجته في منتصف نهار يوم الثلاثاء 14 جانفي طالبا منها أن تستعد للعودة نهائيا إلى البلاد، وهكذا وفي صباح يوم الخميس 16 جانفي 1992 غادر بوضياف المغرب الذي قضى فيه ما يقارب الثلاثين سنة واستقل طائرة خاصة من المطار العسكري لمدينة سلا المغربية ورافقه إسماعيل العماري الرجل الثاني في جهاز الأمن العسكري، ولم ينس بوضياف أن يشكر مضيفه الملك الحسن الثاني على حسن معاملته له قبل مغادرته.

وعاد بوضياف وكان أول ما قاله في مطار الجزائر العاصمة أنه قد تلقى رسالة من الجبهات الثلاث الفائزة في الانتخابات التشريعية معلنا عداءه الواضح لها ومتهما بعضها بكونه سبب الأزمة والآخر بالتخلف الذي يدعو إلى وضعه في المتحف، وكانت الرسالة التي وجهتها هذه الجبهات للرئيس الجديد نتيجة طبيعية للاجتماعات التي تم

www.arabcontext.com

عقدها مباشرة بعد وضوح نية السلطة في التراجع عن قرارها بتنظيم انتخابات تشريعية وكما يقول عبد القادر حشاني فإن لقاءاته مع مهري وآيت أحمد كانت بهدف التنسيق من أجل إيقاف التدهور الحاصل ومنع السلطة من القيام بأية خطوة قد تؤدي إلى استخدام الإسلاميين للعنف. وحاول حشاني ـ كما يقول ـ أن يلتقي بوزير الدفاع خالد نزار وطلب موعدا معه وتم فعلا تحديد هذا الموعد لكن سكرتيرة الوزير وفي آخر لحظة اتصلت بمكتب حشاني لتعلمه بأن الوزير مشغول وأنه قد كلف مجموعة من الضباط السامين باستقباله والسماع له هذا الاقتراح الذي رفضه رئيس الجبهة الإسلامية، وكنت أريد ـ يقول حشاني ـ إبلاغ نزار بأن كارثة كبيرة من الممكن أن تحدث إذا ما قام الجيش بضرب الشعب وعندما لم أستطع لقاءه اضطررت إلى أن أوجه نداء لأبناء الشعب في الجيش، وقد جاء في البيان الذي وقعه حشاني في 18 جانفي 1992 والذي انفردت بنشره جريدة الخبر الصادرة بالعربية بعدما رفضت جريدة السلام الحكومية نشره (وهو ما كان له أثر سلبي عليها حيث تعرض مديرها ورئيس تحريرها و6 من صحفييها لمتابعة قضائية) دعوة لأفراد الجيش إلى الاختيار بين الشعب وبين النظام ونداء إليه بالكف عن الولاء «لهواة التسلط والوصاية على الشعب... من أجل حماية اختيار الشعب»، وفي حديثه عن المجلس الأعلى الجديد طلب حشاني من العسكر التورع عن «المشاركة في فتنة افتعلت أسبابها طغمة ممن اتهموا الشعب بالقصور فكونوا مجلس وصاية يحجر عليه حق تقرير مصيره»، وبالرغم من تدخل الأمين العام لجبهة التحرير من أجل الوساطة إلا أنه أبلغ بأن الوقت قد فات.

هذه الجهود لم تكن الوحيدة في هذا الإطار فقد سعى المتضررون من توقيف المسار الانتخابي إلى شجب التلاعب الذي جسده رسميا التناقض الحاصل بين حل البرلمان بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92-01 المؤرخ في 4 جانفي 1992 واستقالة رئيس الجمهورية وهو ما أحدث أزمة دستورية مفتعلة سببها عدم نص الدستور صراحة على حالة شغور منصب الرئيس بالاستقالة مع حل البرلمان، ولم يشأ الخبراء القانونيون أن يتدخلوا في هذه المعركة السياسية وبقي الأمر معلقا، وطالت الاتهامات رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس بالتواطؤ مع السلطة لكنه ينفي ذلك معتبرا أن مهمته لم تكن رفض أو قبول أي تعديل بل كانت تسجيل الاستقالة التي بُثت علنا في التلفزيون، وصراحة يجب التساؤل عن الذي كان من الممكن لبن حبيلس أو لغيره أن يفعله في ظل تلك الظروف غير الطبيعية، فربما كان ما أبلغ به عبد الحميد مهري

www.arabcontext.com

يلخص ذلك حيث أن الأوان كان فعلا قد فات كيف لا وقد قررت السلطة أن تشرع في حملتها على الإسلاميين والتي ضحت خلالها بكل من يمكن له أن يعرقل مسيرتها بداية من جبهة التحرير التي انتقلت للمعارضة ونهاية بإيران التي قطع المجلس الأعلى للدولة علاقات البلاد بها في 19 جانفي 1992 وعززت الحملة تلك القوانين التي حظرت على المصلين أن يؤدوا شعائرهم خارج المساجد وعلى الأئمة النشاط دون ترخيص.

حملة تصفية جيوب الإنقاذيين

كان المصلون المعروف انتماؤهم إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ يفضلون الصلاة في مساجد معينة معروفة لديهم بكونها تجتذب كبار أئمة ودعاة الحركة الإسلامية المنتمين لحزبهم، وكان صغر هذه المساجد التي كان الكثير منها غير مكتمل البناء يجبر الآلاف منهم على اتخاذ أرصفة الطرقات مساحات أخرى يؤدون فيها صلاة الجمعة خاصة، وكانت تلك ظاهرة عامة تميزت بها شوارع العاصمة والمدن الأخرى، هذا الأمر أزعج كثيرا الفئات اللائكية التي كانت تدعي أن مثل هذا السلوك يضايق المارة الذين يضطرون للتسوق أو يريدون التجول يوم الجمعة وأزعج خاصة السلطة التي فهمت بسرعة بأنها لم تعد قادرة على حفظ الأمن العام، وكان لا بد لاستعادة هذا الأمن من القيام بخطوة تحجّم الإسلاميين وتسلبهم سلاحهم القاتل للسلطة الذي لم يكن سوى المسجد.

وقد اعتقدت السلطة أن نزع المساجد من يد مناضلي الج إإ كفيل وحده بالقضاء على قوتهم المتعاظمة ونفوذهم المتزايد في الشارع، ولذلك وبعد التحذير الذي تقدم به الجيش إلى الرئاسة جازما أنه لن تكون هنالك أية انتخابات ستتم دون فوز ساحق للإسلاميين من دون نزع المساجد من أيديهم قامت السلطة بمجرد قيامها بتوقيف المسار الانتخابي بإصدار قانون يجبر فيه المصلين على عدم تجاوز الحدود المرسومة للمسجد وتجبر الأئمة على العودة إلى ذلك النظام القديم الذي اعتمدته السلطة قبل التعددية والذي كان الأئمة خلاله يتلقون خطبهم مكتوبة من وزارة الشؤون الدينية بل تعدى الأمر ذلك لتصبح تلك الخطب فرصة أخرى لتسييس الدين لا من المعارضة هذه المرة بل من السلطة نفسها التي لم تتورع عن محاولة استخدام الدين لخدمة مشاريعها وأفكارها.

www.arabcontext.com

ولم يكن لمثل هذا القانون أن يمر هكذا وبدون رد فعل من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد تسبب في حوادث دامية دامت الأسبوع بعد الأسبوع وكانت تنفجر خاصة أيام الجمعة التي أصبحت اليوم الذي لا يمكن لأحد أن يتحرك فيها أو حتى يذهب لأداء الصلاة وهو آمن ولم تنفع مع هذه الحوادث نداءات التهدئة التي كان الشيخ أحمد سحنون يوجهها من مسجد أسامة بن زيد والتي كان يرفض فيها «إعطاء أعداء الأمة فرصة إيقاع البلاد في حرب أهلية لكي لا يكون الإسلاميون لعنة على التاريخ». هذه الحوادث التي وقعت في آفلو، وهران، برج بوعريريج، قسنطينة، العاصمة، المدية، ومساجد أخرى خلفت عددا كبيرا من القتلى والجرحى والموقوفين سواء من الأئمة أو المصلين بتهمة الحث على التمرد وقراءة بيانات الج إ إ الداعية إلى تمرد الجيش من على المنابر ووصل الأمر بالمصلين في بعض المناطق إلى مقاطعة المساجد التي «استولت» عليها وزارة الشؤون الدينية بل وحتى رفض الصلاة وراء أئمتها الذين عوضوا أكثر من 30 إماما صدر أمر بإيقافهم كان منهم محمد السعيد أمير جماعة الجزأرة. وتوسعت الاشتباكات إلى درجة أصبحت فيها بعض المدن كعنابة وباتنة وغيرها ساحات للصدام بين المتظاهرين وقوات الأمن بما أعاد للملاحظين صورة أحداث أكتوبر 1988 أو جوان 1991.

وكأن اعتقال بعض مناضلي الج إ إ وعلى رأسهم رئيسها عبد القادر حشاني الذي قامت قوات الشرطة بالقبض عليه في 22 جانفي 1992 ورابح كبير مسؤول اللجنة السياسية الذي اعتُقل في 28 جانفي 1992 [22] لم يكن كافيا فكان لا بد أن تتخذ السلطة خطوة أكثر اتساعا بإعلانها حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد في 9 فيفري 1992 وإنشائها في 10 فيفري لمراكز أمنية في أقصى الصحراء، ولم تكن إجراءات الاعتقال تعني مناضلي الجبهة الإسلامية وحدهم بل طالت حتى مناضلي حركة المجتمع الإسلامي وحركة النهضة الإسلامية وبقي هؤلاء المعتقلون سنوات وسنوات دون محاكمة (لم يتم إطلاق سراحهم وإغلاق آخر المعتقلات إلا في نهاية عام 1995) وتحولت معتقلاتهم إلى مدارس يتعلم فيها كل سجين التقنيات والعلوم واللغات التي يتقنها غيره وكانت كذلك فرصة لتنامي تطرف طبيعي كان رد فعل على قرارات السلطة الجزافية التي لم تكن إلا بداية للمشكلة لا نهاية لها، وهو ما أثبت كيف كان بوضياف مخطئا كثيرا حين قال «أنه مستعد لإرسال 10 آلاف جزائري إلى الصحراء إذا كان ذلك سينقذ الجزائر».

www.arabcontext.com

ولم تكن سياسة المرحوم محمد بوضياف مبنية على المصالحة التي كان قد أشعر الشعب بأنه سوف يعتمدها أسلوبا في حكمه حين قال في أول خطاباته [23] «هذه يدي أمدها ... بثقة وأمل للجميع بدون استثناء للتحية وتجديد العهد من أجل المصالحة والمساعدة والتعاون لبناء الجزائر»، بل كانت على عكس ذلك مبنية على فكرة إقصاء جبهة التحرير الوطني ووضعها في المتحف مع إنشاء حزب جديد للسلطة كان من المفترض أن يكون «التجمع الوطني» الذي حاول بوضياف أن يجعل منه كعبة للوطنيين وملاذا لهم من الماضي الأسود لجبهة التحرير، وعلى فكرة إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بالرغم من وعود بوضياف المتكررة بأنه لن يقوم بحلها إلا أنها تعرضت فعلا للحل على يد وزارة الداخلية في 9 فيفري 1992 أي في نفس اليوم الذي صدر فيه قانون الطوارئ [24]. ويقول المحامي مصطفى بوشاشي الذي تولى الدفاع عن الج إإ خلال هذه القضية أن ملف الادعاء لم يتضمن سوى مقالات من جرائد معروفة بعدائها للإسلاميين تدعي فيها أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد خرقت القانون، ويضيف بأن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لا أكثر ولا يمكن له من طلب حل هذا الحزب إلا إذا تبين أن إجراءات التوفيق غير كافية وهو ما لم تفعله وزارة الداخلية. ولم تكن إجراءات حل الج إإ هي الوحيدة فقد قامت السلطة بحل الجمعيات الاجتماعية أو الثقافية أو المهنية التي كان يُشتبه بولائها لهذا الحزب (25) وهو ما كان يعني حينئذ تصفية جيوب هذا الحزب واستئصاله تماما، لكن هل كان حل الحزب إداريا كافيا للقضاء عليه؟، بالطبع لا.

www.arabcontext.com

الهوامش:

1- توفي في أحداث سركاجي التي وقعت في 21 فيفري 1995 والتي نتعرض لها لاحقا.

2- يعتقد مراني، كرار وسحنوني أن الإضراب كانت توجهه هذه الجماعة وأن هدفها كان الاستيلاء على الجبهة الإسلامية ببث عناصرها في مراكزها القيادية ثم الفوز بالقيادة في المؤتمر.

3- هؤلاء هم حسان ضاوي، كمال بوخضرة، مختار ابراهيمي، سعيد قشي، نور الدين بولقلوب، سهلي بن قدور، ميلود بلجيلالي، بن اعمر لعريبي، عبد الله حموش، قادة بن يوسف، عبد الحق ذيب، يحي بوكليخة، عبد المجيد بن نعمية، عاشور ربيحي، عثمان عيساني، محمد العربي معريش ومحمد كرار.

4 - من هؤلاء لخضر زاوي الذي انتخب عن ولاية المدية ويخلف شراطي وقد اختير عن العاصمة.

5 - يقول حشاني أن غزالي طلب منه تقديم قائمة للمطرودين له فقام بذلك دون نتيجة.

6 - يقول علي بن فليس وزير العدل إنه استقال بسبب هذه المعتقلات.

7 - أعلن رئيس الحكومة في منتصف شهر أوت عن إطلاق سراح 300 معتقل من مجموع 3000 تقريبا.

8 - والد حشاني هو أول مسؤول عن منظمة المجاهدين بعد الاستقلال كما أن أخاه كان ضابطا في الجيش الوطني الشعبي سقط في حرب الرمال ضد المغرب في 1963، ويؤكد الجنرال بلخير هنا أن هذا الأخير كان رفيقه خلال الثورة.

9 - أطلق سراح محمد السعيد أيضا في 28 نوفمبر 1992.

10- يروي مصدرنا العسكري بأن تقارير أمنية أكدت بأن جماعتين مسلحتين من سطيف والشلف كانتا تنويان استفزاز قوات الجيش المتمركزة أمام مسجد السنة باب الواد بعد صلاة جمعة 7 جوان وأن عباسي لم يكن يعلم بالأمر. ويضيف أن اتفاقا تم عقده بين هذا الأخير والجيش مفاده أن يعمل هو على تهدئة الوضع مقابل أن لا يتدخل الجنود حتى ولو تم استفزازهم.

11- يقول الهادي لخذيري وقد كان آنذاك مديرا للأمن الوطني أنه لاحظ عندما التقى بويعلي أول مرة استياءه من عبد الغني لرفضه منحه منصب والي برغم ماضيه

www.arabcontext.com

المعـروف في ثـورة التحرير، وأن ممارسـات فردية لأعوان الدرك تجاه بويعلي جعلته يختار التمرد.

12- لا بد أن لمراني دورا أساسيا في هذا الاتصال الذي تحدث عنه مخلوفي.

13- ربما كان أغلب هؤلاء خائفين من إعادتهم للسجن من جديد وهم الذين تعرضوا فيه لأقسى التجارب وأشد أنواع التعذيب ولم يكن لهم من ملجأ سوى الجبال.

14- هذا ما ورد في عدد البلاغ رقم 10 والصادر في 18 ديسمبر 1991.

15- يشهد عبد القادر حشاني بأن لزعر استشاره في العودة إلى بلدته لكنه نصحه بالتريث واستشارة أهل المنطقة قبل ذلك، ولكن لزعر قرر غير ذلك .

16- نفذت الأحكام ضد أربعة فقط منهم الأفغاني في 2 فيفري 1993 وحُولت الأحكام الأخرى إلى المؤبد بعد صدور عفو من المجلس الأعلى للدولة.

15- أنشأ بن زعيم حزبا له اعتُمد في 7 نوفمبر 1990 دعاه اتحاد الشعب الجزائري.

18- أقيل في منتصف 1992 بعد تسرب اختبارات البكالوريا واعتبر ذلك عقابا على اصراره على تعريب قطاعه كاملا وربما لشيئ آخر أيضا .

19- للإشارة فإن حشاني وجه لمناضليه رسالة يطلب فيها مقاطعة هذه الصحف وخاصة الجزائر الجمهورية، الوطن، و LE MATIN.

20 – هذا مصطلح ابتدعه العلمانيون للحديث عن خصومهم.

21 – كان ذلك في فيلا «عزيزة» الإقامة التي هي اليوم مقر مؤسسة بوضياف التي أنشأتها زوجته بعد وفاته.

22- تمكن من الهرب بعد إحالته على الإقامة الجبرية وكان ذلك في 13 أفريل 1992 ليقيم في ألمانيا بصفته لاجئا سياسيا باعتباره رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج.

23 – كان ذلك في 16 جانفي 1991 نفس اليوم الذي عاد فيه إلى البلاد.

24 – أكدت قرار الحل محكمة الجزائر في 4 مارس والمحكمة العليا في 29 أفريل 1992.

25 – من هذه الجمعيات النقابة الإسلامية للعمل ورابطة الأدب الإسلامي ورابطة للطلبة وغيرها.

www.arabcontext.com

الفصل الرابع
منطق الحوار... وواقع الاستئصال... في زمان الأمراء

منطقة خميس الخشنة(في أقاصي العاصمة)، الجمعة 15 **جويلية** 1994

أوقف رجال مسلحون سيارة المرسيدس السوداء التي كانت تحمل سفير اليمن قاسم عسكر جبران وسفير سلطنة عمان هلال بن سالم بن حمود الصياوي، كان مع السفيرين سائق مغربي الجنسية وواحد من رموز المعارضة اليمنية الجنوبية التي كانت قد أعلنت الحرب على الشمال مطالبة إياه بالانفصال مرة أخرى بعد تجربة الوحدة التي لم تكن قد قامت منذ أمد طويل. مر السفيران على أكثر من 15 موقعا للجماعة الإسلامية المسلحة والتقوا بعد ذلك بأبي عبد الله أحمد (أمير الجماعة واسمه الحقيقي الشريف قوسمي) الذي حاول أن يقنعهم بأنه يسعى لإقامة الخلافة الإسلامية عبر كل أنحاء العالم العربي والإسلامي وأن أفراد جماعته يسعون لتحقيق هذا الهدف بكل الطرق ولو عرضهم ذلك للموت. بعد أسبوع من الاختطاف أطلق سراح الأربعة المحجوزين وعادوا في سيارة مسروقة زودهم بها أمير الجماعة (بعد أن كان قد أحرق سيارتهم)، محملين برسالة إلى السلطة الجزائرية تدعوها إلى إطلاق سراح الأمير المقبوض عليه عبد الحق العيادة مقابل توقيف اغتيالات الأجانب واستُدعي السفيران إلى بلديهما فورا، اليمني لأنه كان معارضا للسلطة الشمالية ومعفيا من منصبه منذ مدة والعماني لأسباب لم تتضح إلى الآن وهو سر من أسرار أيام العنف في الجزائر.

www.arabcontext.com

الرئيس الخامس للجزائر:
كيف كان يرى بوضياف المستقبل؟

لم يكن ذلك الرجل الذي فضل منذ نهاية الثورة التي كان واحدا من زعمائها أن يلجأ إلى المعارضة السياسية أسلوبا لتحقيق الأفكار التي كان يؤمن بها ليعود إلى وطنه لولا تلك الأوهام التي نجح بعض رموز السلطة في إقناعه بها والتي كانت قائمة على أن البلاد في خطر وأنه ليس لها من منقذ أفضل من محمد بوضياف. ولم يكن المجيء ببوضياف سوى حل من حلول أزمة طارئة وقعت فيها السلطة الجزائرية بعد توقيفها للانتخابات ذلك أن اختيار معارض قديم للنظام الجزائري من شأنه أن يوحي بإرادة تغيير موهومة، لكن هذا الرهان بدل أن يقدم المبرر المناسب "للانقلاب" الذي حدث جعل الصراع ينتقل بين السلطة والإسلاميين إلى صراع بينها وبين الرئيس الجديد، فقد أثبت بوضياف منذ مجيئه أنه لا يرى في نفسه مجرد رجل إجماع مهمته الحفاظ على التوازن الموجود أصلا والعمل على ضمان الاستقرار الضروري لاستمرار النظام السياسي أو التعايش بين السلطة والمعارضة بل إنه يعتقد أن عليه واجبا أكبر وهو إصلاح النظام الموجود أو ربما قلبه من الداخل.

ولم يكن بوضياف لينسى مشاكله القديمة مع بعض رموز النظام الذي كانت تمثله جبهة التحرير الوطني خاصة أولئك الذين اشتغلوا معه أيام الثورة وعارضوه أو عارضهم والذين كانوا في أعلى هرم النظام وهو خارج البلاد ينتقدهم. وبقي أثر هذا الخلاف التاريخي كبيرا في نفسية بوضياف الذي أعلن الحرب على جبهة التحرير وسعى إلى إلقائها في غياهب النسيان وحاول استبدالها بحزب جديد سماه «التجمع الوطني» كما جاء في لقاء تلفزي له مع القناة الفرنسية الثانية في 20 فيفري 1992.

وأشرف بوضياف بنفسه على عملية إنشاء المجلس الاستشاري الذي كان هيئة مصادقة ومباركة لكل القرارات التي كانت السلطة تصدرها والتي لم يكن للمجلس خلال إصدارها أي سلطة في تغييرها أو إحداث تعديلات جوهرية عليها، وظهر واضحا منذ البداية أن هذا المجلس المكون في أغلبية أعضائه من الأقلية اللائكية التي أيدت توقيف الانتخابات لم يكن له من هم سوى ضرب كل رموز التيار الوطني المتعاطف مع الإسلاميين سواء كان ذلك متعلقا بالإسلاميين أو بالمعربين كما تبين أن السلطة أصبحت

www.arabcontext.com

يقينا منها بالعزلة التي وقعت فيها تستعين بكل الأطراف التي تؤيد ما قامت به وهو سر قيامها بالتعاون مع رموز التيار اللائكي سواء تعلق الأمر بعبد الحق بن حمودة أو بوبكر بلقايد أو تعداه إلى سعيد سعدي أو رضا مالك الذي عاد هو أيضا بأحقاده القديمة على الشاذلي بن جديد لإقصائه إياه خلال فترة حكمه. وحاول الحلفاء الجدد أن يكيلوا التهمة تلو التهمة لبن جديد واصفين إياه بكونه سبب الفساد [1] أو بأنه هو الذي سعى إلى تقوية شوكة الإسلاميين، وطغى على وسائل الإعلام الرسمية أو اللائكية وصف للفترة التي حكم فيها بن جديد البلاد بأنها "عشرية سوداء" هذا الوصف الذي جعل الحلفاء الجدد يشيعون أن كل ما قام به الرئيس السابق كان غير صائب وأن من الحكمة مراجعة كل قراراته والتناقض التام مع سياسته ولم تكن هنالك قرينة أقوى على ذلك من قيام المجلس الاستشاري بتجميد قانون التعريب الكامل للبلاد الذي أصدره قبل ذلك المجلس الشعبي الوطني والذي كان من المفروض أن يسري ابتداء من 5 جويلية 1992.

ولم يكن نظام بن جديد وجبهة التحرير العدو الوحيد لبوضياف وللحاشية الجديدة التي أحاط بها نفسه بل كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عدوا آخر بدا أن الرئيس الجديد كان في البداية يسعى إلى محاربته وبكل الطرق الممكنة (أوضحت في السابق أن ذلك كان بفتح المعتقلات الإدارية في الصحراء وتشديد القبضة على المساجد)، وإن كنت أقول (في البداية) فلأن الرئيس بوضياف تراجع بعد ذلك عن الكثير من من هذه الآراء وهو ما توضحه زوجته التي تقول إنه طلب من عبد الكريم الخطيب رئيس أحد الأحزاب الإسلامية المعتدلة في المغرب الأقصى (الحركة الشعبية) أن يقوم بزيارة إلى الجزائر خلال احتفالاتها بالاستقلال في 5 جويلية 1992 ليلتقي بعباسي مدني وعلي بلحاج في سجنهما ويحاول الوصول معهما إلى حل وسط يقضي بحل الأزمة التي وصلت البلاد إليها، هذا الأمر الذي ينفي بشكل أكيد ما يتداوله اللائكيون من أن بوضياف كان يرفض بشكل قطعي التحاور مع الإسلاميين وأن أفكاره كانت كلها تصب في مجرى المرجعيات اللائكية التي لا تؤمن بأن للتيار الإسلامي أي دور سياسي من الممكن له أن يلعبه.

وتؤكد زوجة بوضياف بأن الرئيس الراحل كان يسعى للقيام بتغيير الحكومة التي كان على رأسها سيد احمد غزالي نظرا لعدم قدرة هذا الأخير على القيام بمبادرات سياسية مسؤولة وتردده الكبير في الحسم في المسائل المصيرية وترى أنه كان قد اتصل

www.arabcontext.com

بعدة شخصيات كان منها امحمد بوخبزة وسعيد سعدي ومسعود آيت شعلال لاختيار أحدهم في هذا المنصب لكنه تراجع عن قراره بعد تحبيذ الجيش لاختيار أية شخصية من الشخصيات المعروفة بعملها السابق داخل دوائر النظام، ونحن هنا ـ ووفق ما قالته السيدة فتيحة بوضياف نفسها ـ نؤكد أن اختيار سعدي الذي كان بوضياف معجبا به في البداية لكنه أسر لزوجته بعد ذلك بأنه لا يثق كثيرا في قدرته وتجربته كان كأي اختيار آخر على عكس ما روجته دوائر اللائكيين التي نسبت بوضياف إليها وما زالت تنسبه، لدرجة جعلت فكرة "التجمع الوطني" الذي رأسه بعد وفاة بوضياف أحمد بوشعيب تتحول إلى فكرة لجمع شمل اللائكيين في جبهة تنسب إلى الرئيس الراحل.
وبدا واضحا أن اقتناع بوضياف بأنه كان مخطئا في حق الإسلاميين الذين ساهم في إيقاف نصرهم لم يكن لأن هؤلاء كانوا على حق بل لأن الشارع تعاطف معهم نتيجة الضربة التي تلقوها من نظام لم تعد بينه وبين الشعب أية ثقة، هذه الثقة التي لم يكن ممكنا الحديث عنها حتى ولو أن بوضياف حاول استعادتها من خلال خطابه الذي استهوى بعض الشباب الذي رأى فيه رجلا نظيفا وساعيا للتغيير ولكنه لم يلق صدى إيجابيا عند أغلبية الفئات الشعبية إما للأثر السلبي الذي خلفه حرمان الناخبين من حقهم في الاختيار أو اعتقال أبناء الشعب ووضعهم في المعتقلات، وخُيل لبوضياف أنه لكي ينجح في كسب الثقة المطلوبة فإن عليه أن يسعى إلى ضرب أوكار الفساد وهو أمر كان يبني على أساسه كل خطابه الرسمي وإن لم نكن نعلم إن كان قد فعل ذلك حقا، وهل كان من السهل السيطرة على تلك المافيا السياسية المالية الشهيرة التي يتحدث عنها الجميع بدون أن يحدد معالمها أو موقعها داخل السلطة وخارجها ؟.

وربما يكون اغتيال بوضياف نتيجة من نتائج السخط العام الذي أحدثه لدى كل الأطراف (جزء من السلطة، الإسلاميون، جبهة التحرير، الدوائر المالية النافذة...) وهو ما جعل الحديث عمن قتله جد صعب خاصة وأن «دمه تفرق بين القبائل» كما يقول العرب القدماء، كما أننا إذا قبلنا بنظرية الفعل الفردي التي تزعم أن قاتله الملازم الأول مبارك بومعرافي يشبه الضابط المصري خالد الإسلامبولي الذي قتل الرئيس أنور السادات بعد توقيعه على اتفاقية كامب ديفيد المؤيدة للصلح مع إسرائيل، إذا قبلنا بها فلا بد من أن ننتبه إلى أن أفراد الجيش ـ هم والكثير من أبناء الشعب الذي من الإنصاف أن نقول أنه كان المورد الأول للمدد البشري لهذه المؤسسة ـ انزعجوا كثيرا من الحملات التي كان يتعرض لها بعض ضباط الجيش بدعوى ولائهم للإسلاميين وأحيانا

www.arabcontext.com

لأتفه الأسباب كالصلاة في الشكنة ، أضف إلى ذلك الحساسية التي كان بوضياف يثيرها لدى الكثيرين (الذين من الصعب التشكيك في وطنيتهم) من الطريقة التي عالج بها الرئيس أهم المشاكل التاريخية بالنسبة للجزائرأي مشكلة الصحراء الغربية.

وقد أثارت الزيارة السرية التي قام بها بوضياف في20 ماي 1992 للمغرب [2] استياء عدد كبير من أفراد الشعب والقوات المسلحة الذين كانوا يعتقدون أن تضحياتهم (التي كان النظام السياسي يقنعهم بأنها واجبات وطنية يمليها عليهم حبهم للجزائر)، آلت كلها إلى هذه النهاية وهو شعور لا يختلف كثيرا (وإن كان المثالان غير صالحين أصلا للمقارنة) عن ذلك الذي كان لدى أفراد الشعب المصري الذي أحس بأن تضحياته وحروبه ضد الكيان الإسرائيلي انتهت كلها بمعاهدة كامب ديفيد، ولعلنا إذ ننصف هنا كل الأطراف لا نجرؤ على المقارنة بين إسرائيل وشقيقنا المغرب الأقصى لاعتبارات لا يجهلها أي طرف لكننا نقارن بين الصدمة التي أحدثها قرار السادات بالذهاب إلى تل أبيب ومساعي بوضياف للتقارب مع الرباط بعد عشرين سنة من الدعاية المضادة للمغرب والتمسك بحل يناسب الموقف الجزائري لقضية الصحراء الغربية، هذا الموقف الذي رفض بوضياف أن يسايره ولم يكن للأمر أن يبقى خفيا في وقت كانت الخلافات التي حدثت داخل السلطة منذ توقيف الانتخابات تسمح بتسريب ما يدور في هرم السلطة إلى القاعدة الشعبية بسهولة.

ومهما كان مقتل بوضياف فرديا أم جماعيا فإنه لابد أن لهذه المسألة الخطيرة أثرا هاما على نهاية الرئيس الجديد ولا يهم هنا من ضغط على الزناد بقدر ما يهم لماذا تم الضغط عليه. وهكذا وفي جو سخط عام ذهب بوضياف ضحيته خلال اجتماع عام حضره في عنابة يوم 29 جوان 1992 [3] على يد مبارك بومعرافي ظهر واضحا أن سياسة الاستئصال لم يكن لها أن تدوم طويلا وهو أمر فهمه بوضياف جيدا وحاول تداركه وبدأت السلطة في استيعابه بعد وفاته وهو ما جعل المجلس الأعلى للدولة يسعى إلى الحوار بعد أن ظهر أن العنف مسألة صعبة لا يمكن القضاء عليها في أيام ولا في أشهر، فكيف وصل العنف إلى ما وصل إليه؟

www.arabcontext.com

أولى مظاهر العنف السياسي :
من تفجير المطار إلى اعتقال «العيادة».

إذا كان عبد القادر حشاني يعتبر اعتقاله في 22 جانفي 1992 هو الذي ساهم في إدخال البلاد في دوامة العنف بعد استحالة السيطرة على الغضب الشعبي واحتواء السخط الحادث بعد توقيف المسار الانتخابي فإن حملة الاعتقالات التي بدأت تطال كل رموز الإسلاميين ومناضلي الج إإ وكذلك قيام السلطة بحل هذا الحزب ساهمت كثيرا في تكريس خيار العنف لدى بعض أولئك الذين كانوا يؤمنون به منذ البداية طريقة للتغيير، وإذا كان مخلوفي وباعة وشبوطي والملياني لم ينجحوا في جذب المريدين والمتعاطفين إليهم عندما قرروا الاعتصام بالجبال بعد اعتقال شيوخ الج إإ في 30 جوان 1991 نتيجة للجهود التي قام بها الفريق الجديد للعودة إلى العمل السياسي فإنهم ولا شك نجحوا كثيرا في إقناع القاعدة العريضة بصواب مسعاهم بعد قيام السلطة بقطع أي خيط يمكن أن تتجنب البلاد من خلاله الوقوع في مأزق العنف الخطير من خلال توقيفها النهائي للحزب الذي كان إلى ذلك الوقت أكبر حزب في البلاد وهو ما ندمت عليه كثيرا بعد ذلك عندما لم تجد طرفا رسميا يمكن لها أن تحاوره.

وقد كان الحديث عن اللجوء إلى العنف واضحا في تصريحات عبد الرزاق رجام الذي كان رئيسا للهيئة الإعلامية لجبهة الإنقاذ والذي كان قد شرع في الاتصال ببعض قادة هذا الحزب الذي لم يتعرضوا بعد الاعتقال طالبا منهم التعاون معه لإعلان "الجهاد" على السلطة " الإنقلابية"، وحين لم يستطع رجام الحصول على التأييد الذي طلبه من هؤلاء قام في 10 مارس 1992 باصدار بيان يطلب من المناضلين الاستعداد لاعادة بعث الجبهة الاسلامية للانقاذ في هياكل تنظيمية سرية غير مستبعد في هذا البيان أن يكون لهذه الهياكل مساهمتها في الإطاحة بالنظام، واعترف رجام أيضا بدعمه للعنف السياسي حين قال في بيان أصدره في 20 مارس 1992 أن عنف مناضلي الج إإ هو رد فعل على عنف السلطة.

ويقول أحمد مراني أن عبد الرزاق رجام كان قد اتصل رفقة محمد السعيد قائد تنظيم الجزأرة بالسعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي عارضين عليهما خدماتهما الاعلامية والسياسية لما للجزأرة من وسائل دعاية ونشرات ذات صدى شعبي واسع

www.arabcontext.com

كانت تتصدر جدران المساجد وتشكل المادة الاعلامية البديلة للجمهور المتعاطف مع الج إإ وغيرهم في وقت كانت الصحف الرسمية وغير الرسمية شحيحة في مد هؤلاء بالأخبارالأمنية، ويرى مراني بأن مخلوفي قد وقف حجر عثرة أمام مساعي الجزأرة لاختراق الحركة الاسلامية المسلحة التي أنشأها شبوطي ومخلوفي ومنصوري الملياني في البداية بل أنه قال لمحمد السعيد «أنتم سبب حل الج إإ والآن ها أنتم تتبعوننا لنموت نحن أيضا»، لكن الهاشمي سحنوني يقول بأن رفض مخلوفي للتعاون لم يمنع شبوطي (الذي وقعت بينه وبين صديقيه مشاكل جعلتهما يفكران في إنشاء تنظيمات أخرى حيث أسس مخلوفي حركة بناء الدولة الاسلامية وأنشأ الملياني الجماعة الاسلامية المسلحة) من التقرب من رجام ومحمد السعيد وقبول عروضهما، الأمر الذي جعل جماعة الجزأرة تقيم تحالفا مع الحركة الاسلامية المسلحة بقيادة "اللواء" عبد القادر شبوطي كما كانت تدعوه وسائل الدعاية الخاصة بالاسلاميين، ودام هذا الحلف إلى أن تمكن أفراد الجزأرة من الانضمام إلى الجماعة المسلحة يقينا منهم بتأثيرها الكبير الذي يفوق الجماعات الأخرى وهو ما سنتحدث عنه لاحقا.

وكانت الأيام الأخيرة لسنة 1991 قد شهدت أولى الأحاديث عن العنف حتى قبل توقيف المسار الانتخابي وهو أمر لم نعرف له سببا آخر سوى وجود جهات بعيدة عن الج إإ التي كانت تستعد آنذاك للاستحقاق الإنتخابي الذي شغل كل تفكيرها واهتمامها آنذاك، هذه الجهات التي سعت منذ البداية الى استخدام العنف لأجل تحقيق التغيير السياسي الذي كانت ترجوه في وقت عملت فيه على اقناع قاعدة الج إإ بأن مسعى القيادة ليس من ورائه أية نتيحة ترجى، وكانت هذه الحوادث قد انطلقت فعلا في منتصف ديسمبر 1991 حين انفجرت قنبلة في إحدى مقرات الدرك الوطني في العاصمة ثم امتدت بعد ذلك إلى استهداف رجال الشرطة والأمن والجيش كان أولهم ذلك الشرطي الذي قال بيان لمديرية الأمن الوطني أنه تعرض للطعن بالخنجر في 28 ديسمبر بمنطقة عين النعجة ليتبع ذلك مقتل 8 من رجال الشرطة في 10 فيفري 1992 هوجمت سياراتهم في القصبة (العاصمة) وبرج منايل (وسط البلاد)، وكان ذلك أياما قليلة بعد القيام بوضع قنبلتين في مقر السفارة الأمريكية ومقر وزارة العدل في 30 جانفي 1992 [(4)]، وظهرت الجماعات الإسلامية أكثر وضوحا عندما بدأت في ضرب المصالح الإستراتيجية للدولة بداية من الموانئ ونهاية بالمطارات، وهكذا وفي 13 فيفري 1992 هاجمت جماعة مسلحة كان قائدها أحد الأفغان العائدين وبتواطئ من ضابطي

www.arabcontext.com

صف برتبة رقيب مقر الأميرالية البحرية وتسببت في مقتل 7 جنود وشرطيين وفقدت عنصرا من عناصرها، ثم قامت الحركة الإسلامية التي كانت إلى ذلك الوقت التنظيم المسلح الوحيد قبل الانفصال بضرب مطار العاصمة في 26 أوت 1992.

وقاد العملية مدير ديوان الج إإ السابق حسين عبد الرحيم وأحد الطيارين رشيد حشايشي بالإضافة إلى موظفين في النقابة الإسلامية للعمل ومناضلين في الج إإ كان منهم سعيد سيساني ومحمد روابحي، وقد كشفت عملية المطار التي خلفت 8 قتلى و124 جريحا وتزامنت مع قنبلتين أقل تأثيرا وضعتا أمام وكالتي السفر الفرنسية و السويسرية عن حقائق عديدة عن الجماعات المسلحة. فقد أظهرت اعترافات المقبوض عليهم في 1 أكتوبر (وهنا فإن رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام ينفي أنهم تعرضوا لأي نوع من التعذيب) أن اجتماعات عديدة كانت قد عقدت من أجل توحيد القيادات الإسلامية التي كانت تؤمن بالعنف سبيلا لاستعادة الحق المغتصب بعد توقيف الإنتخابات كان الأول في منطقة الزبربر (الأخضرية) في أفريل 1992 والثاني في تامزغيدة (منطقة الشريعة) في سبتمبر 1992 وقد ضمت هذه الاجتماعات شبوطي والملياني ومخلوفي بالإضافة إلى محمد علال المدعو (موح ليفيي) الذي كان قد أنشأ هو أيضا تنظيما مسلحا في منطقة البليدة ثم قرر الإنضمام إلى التنظيم الموحد، وقالت الاعترافات بأن المهام قد وُزعت خلال هذه الاجتماعات حيث عُين شبوطي أميرا للحركة والملياني منسقا ومخلوفي مكلفا بالشؤون العسكرية وقمر الدين خربان مكلفا بالعلاقات الخارجية وحسين عبد الرحيم مسؤولا عن منطقة العاصمة، كما أنه خلال هذين الإجتماعين تم تقسيم البلاد إلى4 نواحي عسكرية وكان صاحب فكرة تفجير المطار هو عبد الرحيم الذي كان واحدا من رفاق بويعلي، واستشار هذا الأخير أمير الحركة الإسلامية شبوطي في مسألة وضع قنبلة بالمطار فوافق بشرط أن لا تتسبب في أية ضحية، وهكذا كان الهدف من وضعها هو بث الرعب العام في نفسية رموز السلطة - كيف لا والمطار واحد من أهم المداخل الحيوية للبلاد - لكن تأخر منفذ العملية في وضع القنبلة جعلها تنفجر في وقت لم يكن يحسب لذلك أي حسبان والغريب هو أن التفكير كان حول تفجير برج المراقبة لكن الأقدار حكمت بأن تنفجر القنبلة في أرضية المطار بعد رفض حشايشي قائد الطائرة المتمرس فكرة تفجير طائرة من الطائرات الرابضة بأرض المطار لغلاء ثمنها [5]، وقد كان سوء التقدير هذا سببا من أسباب تراجع شعبية هذه الحركة الجديدة التي اعتُبرت عمليتها الأخيرة مساسا بالفئات الشعبية

www.arabcontext.com

البسيطة بعد أن لقيت دعايتها في "منبر الجمعة" أحد نشراتها الإعلامية صدى قبل ذلك .

وربما تكون مثل هذه العمليات هي التي أدت إلى انقسام الحركة بعد ذلك بحيث رفض منصوري الملياني أسلوب التفجيرات وفضل رفقة صديقه محمد علال أن ينشئ الجماعة الإسلامية المسلحة التي كانت تستهدف المصالح العسكرية خاصة والتي قامت باحتضان كل الأفغان العائدين ومتطرفي الهجرة والتفكير في وقت فضل "الإنقاذيون" الحركة الإسلامية المسلحة، ولم يكن لرفاق بويعلي أن يبقوا طويلا على رأس هذه التنظيمات فقد توفي عبد القادر شبوطي بمنطقة الأربعاء بعد أن أثخنته جروحه التي أصيب بها بعد اشتباك مع قوات الشرطة خاصة وأنه كان مصابا بداء السكري الذي يستحيل معه التئام الجروح، وتم القبض على الملياني في جويلية 1992 بالعاشور ليخلفه موح ليفيي الذي قُتل بدوره في اشتباك في سبتمبر 1992 فخلفه عبد الحق العيادة.

وإذا كانت الحركة الإسلامية المسلحة تنظيما ميتا منذ ولادته لكون أغلب أعضائه قليلي الخبرة عسكريا عديمي التأهيل في العمل المسلح وهو ما أدى إلى انحسار تأثير هذا التنظيم ومحدوديته، فإن رهان من يؤمنون منذ البداية بالعنف ضرورةً ومن دون حاجة إلى توقيف للمسار الإنتخابي كان الانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وكان هؤلاء إما من العرب الأفغان الذين كان مستوى تكوينهم العسكري مرتفعا أو من جماعات الهجرة والتكفير التي كانت تنشط في مساجد معروفة في الأحياء الشعبية وكذلك من الجنود والضباط الذين التحقوا بالجماعات المسلحة. وتبقى قضية هؤلاء العسكريين جد معقدة بالنظر إلى أن المرحلة الأولى من تاريخ العنف قد عرفت حالات عديدة للتمرد العسكري الذي كانت تشهده الثكنات كما حدث في بشار التي حُوكم فيها أكثر من 90 عسكري بتاريخ 20 ديسمبر1992 لتصدر أحكام إعدام شملت 19 جنديا، وكما وقع أيضا في تلاغ بسيدي بلعباس التي قام بها 20 جنديا بالفرار من ثكنتهم مزودين بكمية كبيرة من الأسلحة، ويعتبر المحامي بشير مشري بأن تلك الفترة شهدت سعيا من جهات نافذة استئصالية كانت تريد أن ينفجر العنف في البلاد لتحقيق أغراضها التي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود حالة أمنية سيئة أنها شهدت سعيا لتوريط جزء من الجيش في المشاكل الحادثة، ويروى كيف أن حوالى13 ضابط من الكومندوس تم الإتصال بهم من طرف بعض المشبوهين الذين اندسوا في الج إإ في مكان تواجدهم

www.arabcontext.com

بثكنة بني مسوس بالعاصمة وكيف أن أحد هؤلاء المشبوهين وهو المدعو حاج اعراب الذي كان عضوا في المكتب الولائي الج إإ بالرغم من ماضيه الإجرامي الطويل (لديه 12 سابقة قضائية منها هتك عرض قاصر) أوهم هؤلاء بأنه سيساعدهم في الوصول إلى جبال الزبربر ثم قام بالتبليغ عنهم هاتفيا فتم حصارهم ليلا من طرف قوات الجيش وتم قتلهم بعد مكالمة لمجهول. ويعتقد مشري بأن للسعيد مخلوفي دورا سلبيا في إيقاع عدد كبير في كمين التورط في العنف وأنه كان على اتصال بعدد كبير منهم بحكم وجوده في الجيش من قبل لاقناعهم بالانضمام إلى الجماعات المسلحة، وهو تصور منطقي بالنظر إلى ورود إسم هذا الشخص أكثر من مرة في عدة قضايا من هذا النوع، كيف لا وأن ذلك قد قدم المبرر اللازم للإستئصاليين من أجل القيام بضرب الحصار على كل المشتبه بانتمائهم للحركات الإسلامية في الجيش.

وقد ساهم الجنود الذين التحقوا بالجماعة الإسلامية المسلحة في زيادة حجمها النوعي كما أنهم شكلوا بدون شك رصيدها اللوجيستيكي والبشري الذي جعلها في بداية تكوينها تنظيما شديد التأثير قادرا على ضرب المصالح الحيوية للجيش بصورة تدعو إلى الدهشة، وقد كانت سياسة المواجهة التي خطط لها موح ليفيي ومن بعده الأمير الثالث للجماعة عبد الحق العيادة قائمة على تكرار التجربة الأفغانية ضد التواجد السوفياتي في أفغانستان بإنشاء مناطق محرمة على السلطة وقوات أمنها وضرب مصالحها اللوجستيكية، وذلك لا يتحقق إلا بضرب المصالح الإدارية والإقتصادية للنظام القائم. كما قامت سياسة المواجهة هذه على ضرب كل "حلفاء" النظام في وسائل الإعلام والإدارة والجامعات والشركات وهو الأمر الذي جعل الجماعة الإسلامية المسلحة تشن حربا متواصلة على مختلف موظفي القطاع العام والصحفيين المؤيدين لتوقيف المسار الإنتخابي(6) والمثقفين المشتغلين في مختلف أجهزة الدولة بالإضافة إلى القضاة وأعوان إعادة التربية والولاة (7) ورؤساء المندوبيات التنفيذية (تلك الإدارات التي حلت محل بلديات الج إإ التي حلت).

وكانت استراتيجية الجماعة المسلحة قائمة على ضرب كل مصالح النظام ومضايقته وافقاده الأسس التي يقوم وجوده عليها استعدادا لنصر كالذي حققه الأفغان، وكانت نشرات الجماعة تهدد باستمرار بأنها سوف تقتحم العاصمة قريبا وتحصل على السلطة وكان ذلك كافيا للقول بأنها كانت تسعى بكل الطرق لتحطيم أسس النظام الذي كانت تريد أن تخلفه. واستمر العيادة حتى اعتقاله في صيف 1993 بالمغرب الأقصى

www.arabcontext.com

(الذي سافر إليه للحصول على دعم شامل لحركته من طرف بعض الشبكات الإسلامية الموجودة في الخارج) وتسليمه للسلطات الجزائرية في 28 سبتمبر 1993 ثم الحكم عليه بالإعدام في 14 جوان 1994، يعمل على الاستهداف الشامل لمصالح السلطة الإقتصادية والبشرية وظل يؤكد في كل مناسبة (خاصة في الأحاديث التي تنشرها له دورية "الشهادة" التي كان يصدرها تنظيمه المسلح) على الطلاق الذي أحدثه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ رافضا أي شكل من أشكال الرجوع إليها كمرجعية تاريخية أو سياسية وممتنعا عن كل نوع من أنواع التحاور مع السلطة الجزائرية التي كان يعتبرها مجموعة من الطواغيت و" الكفرة" الذين يسعون إلى إيقاف جماعته عن بناء الدولة الإسلامية، هذا الحوار الذي نرى من المناسب أن نتحدث عنه بشقيه: مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومع الأحزاب الأخرى بعد أن نتعرض لتفاصيل العنف السياسي الذي استمر بعد اعتقال عبد الحق العيادة.

أيام الجزأرة في الجماعة الإسلامية المسلحة

لم تدم أيام تنظيم الجزأرة داخل الحركة الإسلامية المسلحة طويلا، فقد أثبتت الأيام فشل هذه الحركة التنظيمية بالإضافة إلى ضعف التكوين العسكري لأفرادها غير المؤهلين والذين كانوا في معظمهم من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا الضعف الواضح في التأثير جعل محمد السعيد وعبد الرزاق رجام والرموز الأخرى لجماعة الجزأرة يعتقدون أن الوصول إلى هدفهم المنشود وهو قلب النظام القائم لا يمكن له أن يتحقق بتنظيم ضعيف التأثير كذلك الذين كانوا فيه، فكان لا بد من التفكير في إقامة حلف عضوي مع أقوى الأطراف الفاعلة بين الحركات الإسلامية المسلحة القائمة آنذاك والتي لم تكن سوى الجماعة الإسلامية المسلحة أو الجيا كما يتعارف عليها في وسائل الإعلام بالاختصار الحرفي اللاتيني.

وهكذا فإنه ـ وكما قلنا سابقا ـ تم الاتصال بين الجزأرة والجماعة الإسلامية المسلحة منذ تأسيسها في منتصف عام 1992 بعد صراع الزعامات الذي اشتد بين رؤوس حركات العنف المنتشرة آنذاك، ولم ينجح محمد السعيد ولا عبد الرزاق رجام ولا القيادات الأخرى لهذا التنظيم في إقناع أول أمير حقيقي للجيا (باعتبار أن سابقيه منصوري الملياني ومحمد علال لم يعمرا طويلا) عبد الحق العيّادة بالمكاسب التي من

www.arabcontext.com

الممكن لهاتين الجماعتين أن تحصل عليها من خلال هذا التحالف وكانت نقطة الخلاف الرئيسية رفض العيادة ذلك الرجل المتشدد محدود الثقافة (كيف لا ولم يكن سوى حرَفيا صنعته إصلاح الهيكل الخارجي للسيارات) أن يقوم هذا الحلف على المرجعية التاريخية للإسلاميين الذين لجأوا للعنف وهي وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أنه يبدو وأن العيادة أدرك منذ البداية أن مكانه سيهتز لا محالة إذا سمح لتنظيم الجزأرة معروف بكوادره العالية التكوين الشديدة الخبرة في العمل السري بالاستيلاء على تنظيم واحتوائه، كيف لا والمستوى العلمي لُمنتسبي الجزأرة يتعدى في بعض الأحيان المراحل الأولى من التعليم الجامعي[8].

وإذا كان العيادة قد وقف ضد انضمام جماعة الجزأرة إلى التنظيم مفضلا التعاون مع رموز السلفية (الذين يبقون بدورهم أكثر اعتدالا من متطرفي الهجرة والتكفير والأفغان العرب الذين هم نواة الجيا) سواء في الداخل كأئمة المساجد المعروفين بانتمائهم للجبهة الإسلامية أو في الخارج كمناضليها الذين هربوا (ونعني هنا بوجمعة بونوة المدعو أبا عبد الله أنس وقمر الدين خربان وعبد الباقي صحراوي [9] في الخارج وعمر العلمي، حماز جمال (صهر الهاشمي سحنوني)، كمال رايت، عبد القادر لونيسي في الداخل)، إذا كان العيادة قد فعل ذلك فإن الجزأرة أعادت الكرّة مع الأمراء الجدد الذين أحكموا قبضتهم على الجماعة منذ اعتقال العيّادة في المغرب في صيف 1993 (وربما قبل ذلك خاصة وأنه كان غائبا منذ مدة في المغرب) وكان هؤلاء الأمراء هم جعفر الأفغاني (سي احمد مراد) ثم السايح عطية ثم قوسمي الشريف خاصة بعد وفاة الكثير من رموز السلفية الذين كانوا يضفون نوعا من المصداقية على الجماعة المسلحة ومنهم عمر العلمي الذي قُتل في 6 أفريل 1993 بخميس الخشنة (بومرداس) والذي كان رئيسا للنقابة الإسلامية للعمل وأحد المرجعيات الفكرية للجماعة الإسلامية بعد ذلك.

وعوّض علمي كما عوّض آخرون من قُتل من السلفية رموز الجزأرة كيخلف شراطي (مفتي الديار الجزائرية كما كانت تدعوه صحف الجبهة الإسلامية أيام الشرعية) [10] ومحمد السعيد وعبد الرزاق رجام ومصطفى كرطالي وعبد الوهاب لعمارة والحبيب هدام (هو وأخوه أنور هدام الذي انتقل إلى الولايات المتحدة رئيسا لما سماه الهيئة البرلمانية للج إ إ في الخارج) ومحفوظ طاجين وآخرين، ودخلوا كلهم في الجماعة المسلحة بشرط أن لا يتميزوا داخل الجماعة وأن ينسوا نهائيا شيئا اسمه جبهة الإنقاذ، وكانت

www.arabcontext.com

استراتيجية الجزأرة قائمة على يقينهم بأن عمل الجماعات المسلحة منفردة لن يفيد في شيء ولن يحقق هدفها المشترك وليس هو سوى إقامة الدولة الإسلامية أو بمعنى أصح الوصول إلى السلطة وقلب تلك الموجودة، وكان أفراد الجزأرة (الذين يعرف عنهم استعلاؤهم واعتقادهم بأن الحركة الإسلامية لا يمكن لها أن تنجح بدون إضفاء ذلك الطابع النخبوي غير الشعبوي المعروف به هذا التنظيم عليها) يعلمون أن تكوينهم العسكري ضعيف وأنهم بحاجة للاستعانة بكوادر عسكرية مدربة ولم تكن الساحة الإسلامية تعرف أفرادا أكثر كفاءة في هذا المجال من أولئك الذين كانوا يشاركون حتى أيام وجود الج إإ في تظاهراتها بعروضهم العسكرية والذين اختاروا الجماعة الإسلامية مكانا لنشاطهم، وهكذا استفادت الجزأرة من وجودها في أقوى تنظيمات العنف السياسي آنذاك واستفاد قوسمي الشريف من الشرعية التي تتمتع بها كيف لا وهي التي قامت بحمل راية جبهة الإنقاذ بعد اعتقال شيوخ الج إإ ومكنتها في أيام حشاني من النصر الذي حققته بأساليبها الدعائية المتفوقة وذكائها السياسي الواضح.

وأثمر التحالف بين الجماعتين نتيجة سياسية واضحة الأثر فقد كانت تلك أزهى أيام الجماعة الإسلامية المسلحة بل كان ذلك عصرها الذهبي الذي أصبحت فيه التنظيم الأكثر أهمية "للمقاومة الإسلامية" كما كان يتوهم بعض المتعاطفين مع هذه "القضية"، وجرّت عجلة العنف وراءها كل الإسلاميين الذين كان الكثير منهم يأمل في نصر كذلك الذي تحقق في أفغانستان متناسين أن طريق العنف أبعد ما تكون ملاءمة لهؤلاء الذين كان أغلبهم عاجزا عن تنظيم وقيادة حركة مسلحة كيف لا وخبرتهم في هذا المجال لم تكن محدودة فقط بل ومنعدمة، هذا الأمر فتح الباب واسعا للمندسين بكل أنواعهم لقيادة العنف كما يريدونه بعد أن أصبح المقياس الأوحد للالتحاق "بالمجاهدين" القدرة على حمل السلاح دون مراعاة لأية قاعدة شرعية أو سياسية أو أخلاقية. وبالرغم من اهتمام جناح الجزأرة باستثمار خبرته السياسية على هذه التجربة من خلال الدعاية التي كان يوفرها رابح كبير (رئيس الهيئة التنفيذية للج إإ في الخارج)[11] وأنور هدام (رئيس البعثة البرلمانية في الخارج) للعمل المسلح الذي كان يصفه بأنه مقاومة للانقلابيين الذين استولوا على السلطة وهو أمر سهّل على الجماعة المسلحة تأسيس شبكات مساندة لها في ألمانيا (مقر إقامة كبير) وفرنسا وبلجيكا وإنجلترا والحصول على الدعم من الخارج، هذه الأموال التي كانت تتوفر للجماعة داخل وخارج البلاد من المساعدات الأجنبية التي كان يقدمها المتعاطفون مع هذه "القضية" أو المنظمات التي

www.arabcontext.com

تشكل ما سمي بالأممية الإسلامية كحزب الله في لبنان ومعسكرات التدريب في السودان أو يقدمها التجار ورجال الأعمال العاملون في مناطق ساخنة متطوعين أو مرغمين خوفا على أنفسهم من التهديدات التي كانت توجه لهم للحصول منهم على مساعدات قسرية، كما كان المصدر المالي الآخر للتمويل الكميات الهامة من النقود التي كان يتم الاستيلاء عليها بعد القيام بسرقة وكالة من وكالات البريد أو فرع من فروع البنوك العمومية وكانت هذه الأموال تصل إلى ملايير السنتيمات في السرقة الواحدة أو ربما في "الغزوة" الواحدة وفقا للفتاوى التي كانت تبيح الكثير من الأفعال المحرمة شرعا لأن البلاد في حرب والحرب "خدعة"، وكانت تلك الأفكار منقولة عن فكر الخوارج وعن أكثر فرقهم تطرفا وهم الأزارقة (12) الذين يؤمنون بوجودهم في أرض كفر وحرب يحل لهم فيها ارتكاب كل شيء لأسْلَمَتها ولم تكن الأموال المجموعة مصدر قوة في كل الحالات بل كانت في كثير من الحالات سببا للتفريق وعاملا للشتات كيف لا وتقسيم الغنيمة أمر يحتاج لكثير من الحذر وإرضاء الجميع أمر لا يتحقق.

واستفادت الجماعة المسلحة من انضمام الجزأرة لها حين أعلنت عن قيام حكومة راشدة لها في 25 أوت 1994 (تأثرت الجزأرة بتجربة الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي والتي أقامت بدورها حكومة مؤقتة لإعادة مصداقيتها في العالم بعد قتلها لأحد زعمائها السياسيين عبان رمضان الأمر الذي جعل مؤيدي الثورة يتخلون عن دعمها بعد أن أصبحت تُسير من طرف عقداء جيش التحرير بطريقة استبدادية واضحة، وكان تأثر الجزأرة بهذا واضحا ما دامت قائمة على محاولة أسْلَمة الدولة من الداخل دون السعي لتغييرها واعتبار مجاهدي نوفمبر 1954 بنفس درجة التقديس التي يتمتع بها مجاهدو بدر في عهد النبي)، وهكذا عُين الشريف قوسمي خليفة للمسلمين بينما تولى محمد السعيد منصب رئيس للحكومة وأوكل منصب وزير الحربية لأحد الأفغان المدعو علي الأفغاني ووزير الخارجية لأنور هدام أما وزير الإغاثة الإسلامية فكان هو أحمد الزاوي الذي هو رمز من رموز الجزأرة داخل الج إإ وبالإضافة إلى ذلك عُين جمال زيتوني الذراع الأيمن للأمير وزيرا "للمجاهدين" وضحايا الحرب، كما أصبح سعيد مخلوفي وزيرا للخارجية.

ولم يتضح هل أن هذه الحكومة كانت مسعى جاد لإقامة الأسس الأولى للدولة الإسلامية المنشودة أم أنها كانت كما وصفها أنور هدام الذي أعلن تبرؤه منها مناورة من المخابرات الفرنسية ولكن هذه التجربة كانت تحمل البذور التي فجرتها بتوحيدها ما

www.arabcontext.com

لا يوحّد وجمعها بين مجموعة من المتطرفين الجهال وأشباه المثقفين الحالمين بإقامة دولة مثالية لهم.

ولم تدم أيام الصفاء بين الجزأرة والأفغان المتطرفين طويلا فقد كان مقتل الشريف قوسمي في 26 سبتمبر 1994 في اشتباك له مع قوات الأمن في منطقة السحاولة بأعالي العاصمة بداية النهاية لهذا الحلف وبالرغم من تمكن تيار الجزأرة من فرض أحد رموزه أبي خليل محفوظ طاجين كأمير سابع للتنظيم [13] إلا أن إمارته لم تدم أكثر من 40 يوما خاصة بعد تدخل التيار الأكثر تطرفا وفرضه لجمال زيتوني أميرا وطنيا للجماعة على الرغم من اعتراضات الجزأرة التي لم تملك سوى قبول الواقع كما هو بعد ذلك. ولم ينس زيتوني ذلك التاجر المعروف في بئر خادم (أعالي العاصمة) للجزأرة هذا الموقف وكان يحمل تجاهها ومنذ البداية حقدا منقطع النظير وكراهية كبيرة بررها التقاعس الذي أبدته الجماعة المعتدلة نسبيا عن «الجهاد» ضد "الطغمة" وضد الشعب "الكافر" الذي يؤيدها، ثم أكدها انعزال أفرادها عن باقي تشكيلات الجيا وهو أمر أثار انتباه زيتوني (دعا نفسه أبو عبد الرحمن أمين) بالرغم من تكوينه السياسي الضعيف فمن نبه زيتوني إلى ذلك وهل له علاقات مشبوهة فعلا بجهات داخلية وخارجية كانت توجه تحركاته.

واكتشف زيتوني أن رؤوس الجزأرة يجتمعون في حلقات منفردة ويلتقون في اجتماعات سرية هدفها غير واضح المعالم، وأثارت شكوك زيتوني النصيحة التي أسداها له أميره السابق الذي أطاح هو به محفوظ طاجين الذي اقترح عليه أن يتلقى دروسا في السياسة والإعلام على يد محمد السعيد وتلاميذه المعروفين بثقافتهم الواسعة في هذا المجال، وشعر زيتوني بالإهانة ودفعه حقده على الجزأرة إلى أن يتتبع خيط المؤامرة التي كان يعتقد أنها تحيكها ضده وهنا عمد إلى اتخاذ بعض رؤوس الجزأرة رهائن لديه كالدكتور عبد الوهاب لعمارة (طبيب عام من منطقة الشرق الجزائري) وعبد الحميد بوشة (أمير منطقة المدية) وقام بتعذيبهم في أحد جبال الشريعة أين اعترفوا بأن تنظيم الجزأرة كان قد بايع في سنة 1987 محمد السعيد أميرا له وأنه كان يسعى إلى بث عناصره في مختلف المناطق التي تسيطر عليها الجماعة الإسلامية المسلحة ومن ثم الاستيلاء عليها وتنصيب محمد السعيد أميرا لها. [14]

وهكذا كلف جمال زيتوني أحد رفقائه باقتياد محمد السعيد وعبد الرزاق رجام إلى جبال تامزغيدة وأعدمهما في 23 ديسمبر 1995 وقام بعد ذلك بتصفية مختلف قياديي

www.arabcontext.com

الجزأرة كطاجين وسليمان سعدون وغيرهم، ولجأ من بقي من أفراد الجزأرة وسلم من عمليات التقتيل إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ التنظيم الذي أسسه في ربيع 1994 سعيد مخلوفي والذي تولى قيادته بعد ذلك مدني مزراق عضو المجلس الشوري السابق للجبهة الإسلامية أو إلى منظمات صغيرة كالجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (15) المصطلح عليها بالاختصار اللاتيني بكلمة "الفدا" وجماعة علي بوحجر بجبل اللوح بالمدية وجماعة مصطفى كرطالي بالأربعاء. واستمرت الصراعات بين كل هؤلاء وبين الجيا خاصة بعد التطرف الواضح الذي استفحل في فكر هذا التنظيم الإرهابي الدموي ووصلت إلى حد المعارك وهو ما سنتحدث عنه في موضع آخر حين نحاول دراسة وتشريح جماعة جمال زيتوني وعنتر زوابري وجماعة مزراق وكرطالي وبن عائشة.

المجلس الأعلى للدولة والعنف: إجراءات للردع وحوار وهمي

عندما اغتيل محمد بوضياف في 29 جوان 1992 فكر المجلس الأعلى للدولة في مسألة اعتبرها جد هامة، فلم تكن النصوص التي جاءت بهذه الهيئة تتحدث عن عدد أفراد هذا المجلس كما أنها لم تحدد مواصفاتهم، لذلك كانت القضية الأولى المطروحة هي هل يكتفي المجلس بأعضائه المتبقين بعد وفاة رئيسهم أم تستكمل الخماسية بعضو آخر، وكما يروي رئيس الحكومة الذي تولى هذا المنصب أياما بعد ذلك (8 جويلية 1992) بلعيد عبد السلام فإن الأعضاء الأربعة قاموا بالاجتماع في 2 جويلية 1992 ورضا مالك رئيس المجلس الاستشاري ينتظرهم في الخارج لمدة ساعات قبل أن يتفق رأيهم على اختياره عضوا خامسا، وكان علي كافي قد اقترح أن يعين خالد نزار رئيسا للمجلس لكن هذا الأخير رفض رفضا قاطعا لكونه عسكريا ولأن توليه هذا المنصب سيفهم بلا شك كنتيجة لمؤامرة استهدفت الرئيس السابق ويعتقد عبد السلام بلعيد أن تصرف كافي هذا كان لتجنب تعيين مالك رئيسا كما كانت تريده بعض الأطراف، وهو ما أدى في ذات اليوم إلى انتخابه هو رئيسا لهم بدعم من خالد نزار.

وكانت آخر الإجراءات التي اتخذها غزالي قبل انتهاء عهدة حكومته قراره في 6 جويلية بحل بعض المجالس الشعبية البلدية والولائية والتابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ وكانت تلك الخطوة وسيلة أخرى من وسائل تحجيم العنف المشتعل منذ مدة، خاصة وأن

www.arabcontext.com

الأخبار كانت ترد أن بعض مناضلي هذا الحزب كانوا قد شرعوا في حفر الخنادق (تدعى شعبيا بالكازمات) وجمع الأموال التي تقول المصادر الرسمية بأن الجمعيات الخيرية كانت تُستخدم غطاء لجمعها واستغلوا نفوذهم ومعرفتهم بالمناطق التي يتواجدون فيها لتسهيل تحرك الجماعات المسلحة. وشملت العملية أشهرا بعد ذلك كل البلديات المنتخبة بما فيها تلك التابعة للأرسيدي[16] ولجبهة التحرير، هذه الأخيرة التي اتُهمت بمساندتها للإسلاميين ضد السلطة التي كانت جزءا لا يتجزأ منها.

وكانت السلطة قد أعدت مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحجيم الإرهاب الذي كانت تعتقد أنه سيُستأصل في مدة قياسية وكانت أولى هذه القوانين ذلك الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة وفق مرسوم تشريعي في 30 سبتمبر 1992 والذي تممه المرسوم التشريعي الآخر الصادر في 19 أفريل 1993 والمتضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف، وعزز ذلك قانون المحاكم الخاصة الذي صدر في نفس تاريخ المرسوم الأول (30 سبتمبر 1992) والتي أنشأت ـ كما يقول رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام ـ لاختصار مدة المحاكمة التي كانت تصل إلى أشهر وغلق باب التجاوزات خاصة وأن أولى الأشهر التي ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهمين بهذه القضايا حين القبض عليهم بدل اقتيادهم إلى المحاكم.

ولم ينفع الأجل الذي وضعه عبد السلام بلعيد للمتورطين في قضايا العنف أو ما دعاه "بشهر التوبة" لإقناعهم بالعدول عن سعيهم لإسقاط السلطة انتقاما لأنفسهم من الضربات التي تلقوها على يدها فقد كانت عمليات العنف في أشد مراحل ضراوتها كما كانت القناعة بها قائمة على أساس واقعي كان هو إيقاف المسار الانتخابي بل إنها اعتمدت كثيرا على الدعم الشعبي لها وبالخصوص في المناطق الشعبية المعروفة بمستواها المعيشي السيء. وكما يقول الجنرال العربي بلخير فإنه كان قد تقدم عندما كان وزيرا للداخلية في حكومة غزالي بعدة مشاريع هدفها كان تحسين معيشة سكان هذه المناطق الذين كانوا يقيمون في أحياء قصديرية والذين نزحوا من مناطق داخلية عديدة نتيجة لفقرهم وحرمانهم كان يجب أن ينقلوا إلى مناطق أكثر تهيئة مع ضمان تحسين مستوى الإقامة في المناطق التي يتواجدون فيها لإزالة كل الأرضية المهيئة لاحتضان العنف كما يرى بلخير.

ولم تكن هذه الخطوة الوحيدة من نوعها فقد حاول غزالي احتواء الغضب الذي كانت المعارضة تحمله ضده وضد "الانقلابيين" كما كانت تصفهم بإحداث تغيير حكومي في 22 فيفري 1992 عين بمقتضاه السعيد ڤشي وزيرا للعمل والتكوين المهني بالإضافة إلى

www.arabcontext.com

تعيين الهاشمي نايت جودي المناضل القيادي لجبهة القوى الاشتراكية وزيرا للنقل والمواصلات. ولم تنفع كل هذه المحاولات الترهيبية أو الترغيبية فالشارع السياسي كان يدعو إلى تغيير هذا الأسلوب باعتماد الحوار الوطني أسلوبا لحل الأزمة وهو أمر انعكس على خطاب الطبقة السياسية حيث أن 7 أحزاب هي النهضة، حماس، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (لأحمد بن بلة)، الحركة من أجل العدالة والتنمية (مجد) ورئيسها قاصدي مرباح، حزب التجديد الجزائري، الحركة من أجل التجديد الجزائري، الحزب الاجتماعي الديمقراطي طالبت بالحوار الوطني، وحاولت السلطة أن تركب هذه الموجة الجديدة واقتنعت بأنها طريقة جديدة من شأنها أن تكفل لها إجماعا حزبيا ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ خصمها العنيد الذي قامت بحظر نشاطه وهو ما يسمح لها بالتخلص من عقدة "الانقلاب"، وهوما كان حلا آخر من الحلول السحرية التي عودتنا عليها السلطة.

وهكذا وفي 14 جويلية 1992 كان المجلس قد أعلن عن جولات للحوار مع استمراره في فرض القوانين الهادفة لإيقاف العنف وبالتوازي معها، وانطلق الحوار في 21 سبتمبر باستقبال المجلس الأعلى للدولة لرئيس حكومته عبد السلام بلعيد ولبعض رؤساء الأحزاب الفاعلة كمهري وسعدي ونحناح وجاب الله ولم تكن هذه الجولة الحوارية ولا تلك التي تبعتها في 13 مارس 1993 ذات فائدة كبيرة خاصة وأن السلطة لم تكن تريد منها سوى شيئا واحدا كان هو نبذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتبرؤ منها في وقت لم يكن الإسلاميون ولا حتى أولئك الذين تضرروا من توقيف المسار الانتخابي مستعدين لذلك. وبدأت الأحزاب العلمانية المعروفة بكرهها المبدئي للإسلاميين تتحرك رافضة الحوار وتحركت أيادي خفية في السلطة بدورها لدعم هذه الأحزاب ودفعتها ـ باعتراف رئيس الحكومة آنذاك ـ إلى الشارع في 22 مارس 1993 وبدل أن تبقى الشعارات المرفوعة مجرد لافتات يدين فيها المتظاهرون العنف ومرتكبيه أصبحت فرصة استغلها اللائكيون أحسن استغلال من أجل رفض الحوار وأي حوار، لقد استمرت الأحزاب في زيارة مقر رئاسة الجمهورية بالمرادية واستمرت السلطة تسعى إلى إيقاعهم في فخ التبرؤ من الج إإ، واستمر اللائكيون يرفضون مجرد التفكير في التساهل مع الإسلاميين أو محاولة التفريق بين الإرهاب وبين الفكر الإسلامي السياسي وكانت تلك نقطة خلاف كبيرة، ولم يستطع اللائكيون إقناع غيرهم بأن الإسلام السياسي هو مصدر العنف ولم يستطع دعاة الحوار أن يقنعوا اللائكيين (في السلطة والمعارضة) بأن هنالك

www.arabcontext.com

فرقا بين المفهومين وهنا أملت الظروف الجديدة على الطبقة السياسية تسميات لم تكن موجودة من قبل وأصبحت هذه منقسمة إلى طرفين: طرف حواري يدعو إلى المصالحة وطرف استئصالي ينادي بالقمع والحلول العسكرية.

وكانت السلطة دائما تدعي أن هدفها من جولات الحوار [17] هو حل الأزمة ولم تنجح فقررت إيقاف العملية نهائيا، لكنها عادت للحديث عنها بعد ذلك عندما اكتشفت أن مؤتمرا وطنيا على شاكلة ذلك الذي عقده غزالي في صيف 1991 من الممكن له أن يحقق أهدافها الفعلية وبأقل الأضرار، وهكذا كان التحرك هذه المرة من الجهة الأكثر ارتباطا بالأزمة وربما كان ذلك أيضا لكونها الطرف الأكثر ضمانا وواقعية وهو الجيش كيف لا وقد طالبت كثير من الحساسيات السياسية بأن يكون الحوار مع المؤسسة العسكرية مباشرة اعتقادا منها أنها هي وحدها التي تستطيع التفاوض دون حرج مع تمكنها من فرض نتائج "المفاوضات"، ولم يكن أصلح لهذا الأمر من وزير الدفاع الجديد الذي استُقدم بعد أن كان قد اعتزل الحياة العسكرية منذ مدة وهو الجنرال ليامين زروال الذي عين في هذا المنصب في 10 جويلية 1993 [18] والذي أعلن في 24 أكتوبر 1993 لوكالة الأنباء الرسمية أن الجيش يدعم الحوار وأنه لا يقف مع أي طرف دون الآخر وكانت تلك خطوة من طرفه أعادت بعض الثقة إلى الناس بعد الخطوات الاستئصالية الواسعة التأثير التي قامت بها حكومة رضا مالك الجديدة التي عينت في 21 أوت 1993 بعد رفض بلعيد لتوقيع اتفاق لإعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي واستعداد مالك لفعل ذلك دون تحفظ.

وكانت تلك أولى مراحل الإعداد لنوع آخر من أنواع الحوار الوطني، من جهة كانت فرصة لجمع الأحزاب وإرغامها على تزكية مساعي السلطة في ندوة للوفاق، ومن جهة أخرى فإنها فتحت الباب أمام مشاورات أكثر أهمية وتأثيرا مع قاعدة الحزب المحظور (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذين كانوا في سجن البليدة يتعرضون لمختلف أساليب التنكيل التي يبدو وأنها كانت تخضع للجو السياسي العام أكثر مما تتعلق بمجرد تصرفات فردية، وكانت أولى الاتصالات معهم بعد إنشاء لجنة الحوار الوطني في 13 أكتوبر 1993 والتي كانت مهمتها الإعداد للندوة الوطنية.

www.arabcontext.com

من أجل إشراك الإنقاذيين في ندوة الوفاق

كانت القناعة السائدة لدى الكثير من قياديي مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي هي أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت هي الطرف الأكثر قدرة علي المساهمة الفاعلة في حل الأزمة التي وقعت البلاد فيها وكان ذلك واضحا في اجتماعات الحوار الوطني التي بدأت مع الأحزاب السياسية والتي كانت أبعد ما تكون عن إيجاد حلول واقعية للمشاكل السياسية والأمنية الحديثة العهد[19]. لكن ضغوطات الدوائر اللاتكية المتطرفة داخل السلطة أو خارجها حالت دون الوصول إلى تحقيق هذه الفكرة، هذه الضغوطات التي سرعان ما بدأت تضعف بتزايد وتيرة العنف وتسارع عجلة الموت الدائرة منذ مدة. وهكذا ومنذ نشوء لجنة الحوار الوطني في 13 أكتوبر 1993 والتي رأسها يوسف الخطيب (العسكري المخضرم) وكان من أعضائها الثمانية ثلاثة ضباط سامين [20] فكر أعضاؤها في الاتصال مباشرة بالمعنيين بالأمر والذين هم بالتأكيد قادة الج إ إ بعد أن استفحلت الأزمة ووصلت إلى حد لم يتوقعه أحد، وكانت الاتصالات قد انقطعت مع هؤلاء منذ استبعاد مدير سجن البليدة عبد الحميد جاب الخير من منصبه بعد تسرب رسالة كتبها علي بلحاج إلى قضاة المحكمة العليا يفسر فيها أسباب ظهور العنف ويقدم حلوله التي يراها مناسبة.

وعرف الشيوخ المعتقلون في المدير الجديد محمد لعرابة رجلا قاسيا صارما إلى حد الظلم خاصة بعد أن حاول إرغامهم على ارتداء بزة المساجين والتخلي عن أقمصتهم التي تعودوا على ارتدائها بل وأنه سعى إلى حلق لحاهم بعد أن قام بحرمانهم من أبسط الأشياء كالتلفزيون والراديو وغيرها، ونجح لعرابة في فرض إرادته بالقوة في 15 مارس 1993 حيث كلف مجموعة من حراس السجن بإرغام السجناء على نزع ملابسهم غير عابئ بأبسط قواعد التعامل الإنساني ثم أجبرهم ـ بمختلف الوسائل ـ على ارتداء زي المساجين الرسمي وقام بحلق لحاهم كما قام بتجريدهم من آخر الأوراق والأقلام التي كانت لديهم، ولم تنفع الرسائل التي وجهها عباسي مدني لعلي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة ولخالد نزار عضو هذا المجلس ووزير الدفاع ولمحمد تقية وزير العدل في تسوية هذا المشكل الكبير ولم يتم استئناف الاتصالات إلا أشهرا بعد ذلك.

www.arabcontext.com

وحاولت لجنة الحوار الوطني أن تجرب حظها مع المنشقين عن الج إ!! معتقدة أن الحوار معهم كفيل وحده بالوصول إلى الهدف الذي كانت تنشده وهو إشراك الجبهة الإسلامية في ندوة الوفاق الوطني، ووقعت الاتصالات مع هؤلاء في بداية ديسمبر 1993 ، وطالب المعنيون بهذا الحوار في بيان لهم حرره في 10 ديسمبر 1993 كل من الهاشمي سحنوني، مختار ابراهيمي، كمال بوخضرة، بن اعمر لعريبي، حسان ضاوي، ميلود جيلالي بجمع أعضاء المجلس الشوري كما اقترحوا أن يقوموا بالاتصال بالشيوخ في السجن لإقناعهم بجدية مساعي السلطة، ويبدو أن لجنة الحوار فضلت اختصار الطريق فاتجهت (يقينا منها بعدم فعالية الحوار مع هؤلاء) مباشرة إلى سجن البليدة تبحث هناك عن هدفها المنشود ، وأرسل الجنرال محمد تواتي أحد أعضاء هذه اللجنة محاميا من معارفه يدعى الوناس كلال وكان هذا الأخير على علاقة قديمة بعباسي مدني تمتد ربما إلى أيام الثورة التحريرية [21] وطلب كلال من عباسي الذي انفرد به في قاعة من قاعات سجن البليدة العسكري تزكية شخصيات يثق فيها لتتصل بهم لجنة الوفاق الوطني فيكونوا متحدثين باسم الجبهة الإسلامية في ندوة الوفاق الوطني ولم يعده عباسي بشيء وعاد كلال إلى محمد تواتي يخبره بأنه لم يتوصل إلى أية نتيجة مع عباسي مدني. وحاولت أجهزة الاستخبارات أن تفتح باب الحوار من جانبها فقامت بإرسال "الصديق" السابق لعباسي مدني بوعزة علي نسيب إليه واستفزت زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ تلك العبارة التي نطق بها هذا المبعوث السري حيث قال: «إنني أزف إليك نبأ خروجك من السجن قريبا ولكن عليك قبل ذلك إدانة العنف علنا» فقام بطرده. وبعد أيام زار عباسي ومن معه النائب العسكري بلقاسم بوخاري وعاتبهم على عدم مقابلته لمبادرات السلطة الجادة بإيجابية معتبرا أن هذه فرصة للتحاور لا يجب أن يضيعها هؤلاء، واشترط شيوخ الج إ!! أن يتم الحوار مع السلطة مباشرة فبادرت لجنة الحوار بعد نقاش طويل ـ كما يقول أحد أعضائها قاسم كبير ـ باختيار ثلاثة من أعضائها كانوا على التوالي: الجنرال الطيب دراجي مستشار وزير الدفاع والمحامي عبد الوهاب بوعديس نقيب عنابة وعضو المجلس الدستوري قاسم كبير.

والتقى الثلاثة بالشيوخ المعتقلين فيما عدا عبد القادر حشاني الذي يبدو أنه رفض لقاءهم في سجنه بسركاجي وعلي بلحاج الذي كان قد حُول في 27 جوان 1993 إلى سجن تيزي وزو بعد الرسالة التي تحدثنا عنها سابقا والتي اتُهم بمقتضاها بالتحريض على العنف هو ومحاميه ابراهيم تاوتي الذي حُكم عليه بعد تسريبه لها بخمس سنوات

www.arabcontext.com

سجنا، كما لم يحضر الجلسة عبد القادر عمر ونور الدين شيڤارة ليقينهما بأن حضور عباسي وجدي وبوخمخم وڤمازي كان كافيا، (ولكي نحافظ على أمانتنا العلمية التي التزمنا بها منذ بداية الكتاب فإننا يجب أن نقول بأن كل ما يرد في هذا الموضوع المتعلق بالحوار مع الإنقاذيين داخل السجن منقول بالدرجة الأولى عن شهادات كمال ڤمازي وقاسم كبير وأحيانا مصادر أخرى أقل إفادة)، وكان أول المتدخلين خلال هذا اللقاء الأول الذي استغرق 3 ساعات كاملة وبدأ مساء الخميس 30 ديسمبر 1993 والذي تم عقده بمكتب النائب العسكري العام هو كبير الذي عرف بلجنته والذي أكد حسن نواياها واستقلاليتها، وتحدث كبير عن تزايد عمليات العنف التي بدأت تطال مجاهدي ثورة التحرير وطلب من قادة الجبهة الإسلامية «الذين لا نشك في وطنيتهم» كما قال أن يعملوا على إيقاف هذا العنف لكنه وبلهجة المهدد أضاف: «إن القطار سائر وإننا لا نريد لأحد أن يتخلف عنه»، وتدخل بوعديس ليؤكد وجود تنظيمات عنف غير إسلامية تستغل الوضع السيء لتحقيق أهداف دنيئة وتحدث عن 32 اجتماعا عقدتها لجنة الحوار خلال شهر واحد مع مختلف الأطراف التي من الممكن لها أن تحل هذه الأزمة أو تساهم في حلها، أما دراجي فكان أكثر الثلاثة صراحة وبعدا عن التلاعبات الكلامية (وربما يعود ذلك لكونه عسكريا) وقال أن الهدف من هذا اللقاء هو التشاور حول مسألة تعيين أشخاص يمثلون جبهة الإنقاذ في ندوة الوفاق، ووُفق في جذب انتباه الشيوخ بعد أن أثبت معرفته الكبيرة بالمرجعيات الدينية مستشهدا بين اللحظة والأخرى بآية قرآنية أو بحديث شريف أو بقاعدة شرعية، كما استطاع كسب تعاطف هؤلاء بقوله أن التعنت والمكابرة من جميع الأطراف هي سبب الأزمة وأن التخلص منها سبيل لحلها لكنه لم يرضهم كثيرا عندما أكد أن مراجعة الأحكام القضائية ضدهم أمر مستحيل، ولم يتجاوب عباسي كثيرا مع هذه العروض الهزيلة وأبدى بأسلوبه الديبلوماسي المعروف به تفهما لمهمة اللجنة ولكنه قال إن من شروط المسؤولية الحرية والإرادة وإنه لا يمكن له ولا لزملائه القيام بأية خطوة دون توفر هذه الشروط، كما أبدى الأولوية التي منحتها السلطة لاستكمال بناء المؤسسات على حساب إيقاف العنف، وأيد جدي وبوخمخم وڤمازي آراء رئيسهم وعلق جدي على مسألة الحرية قائلا: «إننا لا نتحكم في لحانا وألبستنا فكيف نتحكم في الوضع العام للبلاد ونحن في السجن» ولم تنفع محاولات أعضاء اللجنة لإقناع قادة الإنقاذ بالعدول عن رأيهم فغادروا السجن على أمل العودة مرة أخرى لحل هذا المشكل.

www.arabcontext.com

وعاد الجميع للاجتماع ليل السبت 8 جانفي 1994والتقوا مرة أخرى بالشيوخ في مكتب النائب العام ولمدة 3 ساعات، ونبههم عباسي إلى أن محاوريهم لم يتمكنوا من الاجتماع مع بعضهم إلا ساعتين قبل هذا اللقاء[22]، وظل الحوار قائما حول نقطتين رئيسيتين إحداهما فرضتها اللجنة وكانت ترشيح الشيوخ لممثلين لهم من المجلس الشوري أو من خارجه في ندوة الوفاق والثانية فرضها المعتقلون وكانت إطلاق سراحهم أو سراح بعضهم للاطلاع على الوضع ومعرفة أبعاده الجديدة عن قرب، واشترط هؤلاء أن يكون علي بلحاج حاضرا بينهم ووعدهم الطيب دراجي بأنه سيعمل على إعادته من سجن تيزي وزو قريبا. والتقى الجميع مرة أخرى ليل الثلاثاء 11 جانفي 1994 لمدة ساعتين وتعهد دراجي بإطلاق سراح اثنين من الشيوخ اقترح أن يكونا جدي وبوخمخم لكنه قال أن ذلك سيتم بعد إشراك شخصيات يثق فيها قادة الإنقاذ في ندوة الوفاق التي حددها يوم 26 جانفي 1994، وكانت اللجنة قد وصلت إلى تلك القناعة بعد التقارير المتتالية التي أرسلتها للمجلس الأعلى للدولة وبعد اتضاح ضرورة القيام بتحرير بعض قادة الج إإ لكسب ثقتهم.

ولكي يتم إقناع الشيوخ بمسألة المشاركة أشرف وزير الدفاع الجنرال زروال على جولتين من جولات الحوار فقام مساء الإثنين 17 جانفي 1994 بزيارة عباسي ومن معه مرفوقا بدراجي وكان علي بلحاج حاضرا هذه المرة بعد عودته إلى البليدة في 13 جانفي أياما بعد الإضراب الذي شرع فيه عن الطعام ونُقل إثره إلى المستشفى العسكري لعين النعجة بالعاصمة، وكان زروال يريد شيئا واحدا من شيوخ الجبهة وهو أن يقوموا بإدانة العنف وتعيين ممثلين لهم في الندوة، وعاد الوزير الذي أصبح رئيس الدولة في 20 جانفي لاستلام الرد لكنه لم ينجح أبدا في إقناع الشيوخ بما يريد.

زروال والحوار الوطني:
من ندوة الوفاق .... إلى انتخابات رئاسية

كان الجنرال ليامين زروال الذي انضم إلى جيش التحرير الوطني في سن مبكرة ودرس في مختلف المدارس العسكرية السوفياتية والفرنسية والعراقية والأردنية مديرا لعدة مدارس عسكرية كما تولى قيادة عدة نواحي عسكرية حتى توليه قيادة القوات

www.arabcontext.com

البرية سنة 1989، وكان سبب استقالته من هذا المنصب في ديسمبر 1989 خلافه مع قائد الأركان الجنرال خالد نزار حول الطريقة التي اقترحها كل منهما لإعادة هيكلة وتنظيم قوات الجيش خاصة بعد أن فهم زروال بأن الرئيس بن جديد كان يؤيده في موقفه ثم اكتشف أنه وافق على خطة نزار ولم يهتم بخطته هو في تنظيم وحدات الجيش، وكانت استعانة نزار على ما بينه وبين وزروال من مشاكل به خليفة له في جويلية 1993 أمرا أثار الكثير من الاستغراب، لكن الظروف التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة كانت كفيلة بفهم هذا التعيين على أنه كان وسيلة للقضاء على إشاعة ظلت تسري كالنار في الهشيم متحدثة عن خلاف حاد داخل الجيش بين ضباط جيش التحرير الوطني الأصليين الذين لم يعملوا قبل انضمامهم إليه في الجيش الفرنسي وبين أولئك الذين انضموا إليه بعد سنوات من الجندية في القوات المسلحة الاستعمارية، هذه الإشاعة التي نجحت ـ على كثير مبالغة واختلاف ـ في تصوير هؤلاء بأنهم عملاء كانت مهمتهم اختراق الثورة وأكدت بأنهم هم الفئة النافذة في الجيش الوطني الشعبي.

ولم يكن تأثير الإشاعة (بالرغم من قناعتنا بأنها كانت تعتمد على أساس واه واختلاق لوقائع غير صحيحة) ضعيفا بل وأنه زاد تعاظما يوما بعد يوم في ظل الأزمة الأمنية الخطيرة التي وصلت إليها البلاد والتي كانت تؤذن بكارثة أكبر في حال انقسام الجيش ونجح تعيين زروال في إخمادها نهائيا باعتبار أنه مجاهد قديم في جيش التحرير الوطني لم يسبق له العمل مع الفرنسيين كيف لا تخمد الإشاعة ووزير الدفاع (الرئيس المفترض لقوات الجيش بعد رئيس الدولة) ضابط أصيل من ضباط جيش التحرير.

واقترن اسم زروال كثيرا مع المرحلة الجديدة التي اختارت السلطة أن تعيشها البلاد مستقبلا، مرحلة الحوار والمصالحة الوطنية أو كما كانت هذه السلطة تريد أن توهم به الطبقة السياسية، فكان تصريحه في أكتوبر 1993 دليلا آخر من دلائل تعاطفه مع مسعى التصالح وعزز ذلك من حظوظه للوصول إلى هرم السلطة ولم يكن ذلك أمرا سهلا، فكيف يتم إيصال عسكري إلى رئاسة الدولة في مثل هذه الظروف.

ولا ندري هل كان اختيار عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية السابق مرشحا لهذا المنصب أمرا جادا ولكننا مقتنعون بأن اختياره ثم رفضه لهذا المنصب سهل كثيرا وصول هذا العسكري الذي أصبح المرشح الوحيد في وقت كان لا بد من اختيار رئيس بعد انتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة، وكان الاتصال ببوتفليقة قد بدأ في نهاية عام 1993 دون شرط أو قيد واستعد بوتفليقة فعلا لكي "يُتوج" رئيسا للدولة بعد أن

www.arabcontext.com

اختارته أقوى دوائر السلطة نفوذا وهي ليست سوى الدوائر العسكرية، وكان من مظاهر هذا الاستعداد تلك المشاريع السياسية التي شرع بوتفليقة في التخطيط لها مستعينا بأصدقاء له كعبد العزيز بلخادم رئيس البرلمان السابق واسماعيل حمداني الدبلوماسي السابق وكانت تلك المشاريع تعكس رغبة في الاستقلالية وإرادة في الاحتفاظ بسلطة القرار من دون رجوع لمراكز النفوذ ولا مراعاة للتوازنات السياسية التي يقتضيها هذا المنصب، وربما يكون ذلك هو الذي جعل الجيش ينزعج من هذا المسعى الانفرادي وربما يكون ذلك أيضا هو ما جعل وزير الدفاع ليامين زروال يطرق باب منزل بوتفليقة في ساعة متأخرة من الليل ويطلب منه أن يرتدي ملابسه ويتبعه لكي يقابل خالد نزار ومعه الجنرالان محمد العماري قائد الأركان ومحمد مدين مدير الاستخبارات العامة، وهنالك وفي مقر وزارة الدفاع الوطني طلب منه هؤلاء أن يقوم بتغيير الدستور بما يكفل النيل من صلاحيات رئيس الدولة واختيار مساعدين له أو مساعد عسكري واحد (كان من المفترض أن يكون خالد نزار نفسه)، إضافة إلى ضرورة حضوره ندوة الوفاق الوطني التي ستمنحه التزكية.

واقترنت هذه المطالب التي كشفت عن عدم ثقة ببوتفليقة ولا بما يمكن له أن يقوم به في المستقبل، اقترنت بحملة إعلامية وسياسية كان وراءها رجال كعبد الحق بن حمودة وآخرين رفضوا هذه الفكرة وأوحت بأن اسم بوتفليقة سوف يلقى الرفض في ندوة الوفاق الوطني، وزاد الطين بلة ما كانت بعض الصحف الأجنبية التي يقرؤها السياسيون الجزائريون ويهتمون بها تكتبه خاصة مجلة JEUNE AFRIQUE التي كتب فيها "حميد بورادة" وهو صحفي جزائري الأصل قائلا أن رئيس لجنة الحوار الوطني العقيد يوسف الخطيب كان قد رفض أن يكون بوتفليقة رئيسا وأن إحدى الشخصيات السياسية التي عملت معه في الماضي قال أنه مستعد لقبول هذا المنصب حتى ولو لساعات، وكان بوتفليقة يعلم جيدا أن الكلام قد نُسب إلى الشريف بلقاسم الذي ربما كان قال ذلك تندرا وهو المعروف بروح الفكاهة على ما بينه وما بين بوتفليقة من خلاف قديم، ولم يكن لأصحاب القرار الذين كانوا من رموز السلطة أو منتسبيها منذ الاستقلال أن يجهلوا هذا الخلاف وهو ما أوحى لبوتفليقة عندما استعان زروال بالشريف بلقاسم لإقناعه بقبول اللجوء إلى ندوة الوفاق بأنه دفع له لرفض هذا المنصب الذي عرض عليه من دون إحراج له ولا للسلطة.

www.arabcontext.com

ويروي بلقاسم أن زروال اتصل به على الساعة الثانية ليلا يومين قبل عقد ندوة الوفاق مفهما إياه بأن بوتفليقة تراجع عن رأيه (كان هذ الأخير قد سافر إلى سويسرا لإعداد نفسه للمنصب) وطالبا منه إقناعه بالعدول عن الرفض وبعد خمس ساعات بالتحديد اصطحب زروال بلقاسم إلى منزل بوتفليقة الذي أصر على رفضه مقتنعا بأن السلطة سخرت منه كما قالها لأحد أصدقائه المقربين، ونحن هنا نعتقد أن السلطة كانت جادة في البداية لكنها تراجعت خوفا على استقرارها من هذا الرجل ولم تجد أمامها أفضل من زروال بديلا بما لديه من ضمانات استقرار تدعمها صفة المصالحة التي أضفتها عليه. واختار زروال أن يعينه المجلس الأعلى للأمن ولم يكن أقل ذكاء سياسيا من بوتفليقة أو ربما أنه أخذ العبرة منه فلم يتم اختياره من ندوة الوفاق التي حضرتها أحزاب ضعيفة الأثر وقاطعتها تلك الأكثر قوة.

ولم يكن للمصالحة التي أشيع أن زروال هو رجلها أن تتجسد بقرار أهم من ذلك المتخذ في 23 فيفري 1994 حين أطلقت سراح اثنين من قادة الج إإ كانا هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم بعد الاجتماع السادس الذي وقع بين الطيب الدراجي وقاسم كبير من جهة وكل قياديي الحزب في البليدة من جهة أخرى في منتصف فيفري 1994 ، وكان من المفترض إطلاق سراح أربعة أشخاص لكن مبدأ عدم مغادرة التراب الوطني الذي أصر عليه النائب العسكري جعل شيقارة وعمر يرفضان مغادرة السجن ويتركان لزميليهما مهمة الاتصال بالمحيط الخارجي.

وتزامن إطلاق سراح جدي وبوخمخم مع تحسن واضح في أوضاع المساجين الذين سُمح لهم باستعادة ألبستهم المميزة وإطلاق لحاهم، وكانت أولى تلك المساعي التي قام بها الشيخان المطلق سراحهما زيارتهما في بداية مارس أياما قبل عيد الفطر إلى تمنراست للقاء المعتقلين في المحتشدات وذلك برغبة من الطيب دراجي الذي وعد بإطلاق سراح هؤلاء حال إقناعهم بالعدول عن فكرة الالتحاق بالجماعات، وحاول جدي وبوخمخم إقناع المعتقلين بعدم الخضوع لأي نوع من أنواع الاستفزاز لكنهما لم ينجحا في إعطاء الضمانات التي طلبتها السلطة (23) واعتذرا عن إمكانية السفر إلى واد الناموس غرب الصحراء بإعادة الكرّة لكنهما زارا الشيوخ لإعلامهم بالتطورات بعد رفض هؤلاء استقبال زملائهم في المجلس الشوري ولجنة العقلاء التي شكلها أحمد بن بلة وأحمد محساس ومحمد الصالح يحياوي وآخرون، وتبعت تلك الزيارة زيارة أخرى في أفريل حمل فيها المُفرج عنهما وثيقتين حررا فيهما مجمل الأفكار والمعلومات التي

www.arabcontext.com

وصلا إليها لكن وقبل خروجهما من القاعة دخل مدير السجن طالبا تفتيشهما وخُلعت ألبسة الجميع وأرغموا على الخضوع لتفتيش مدقق مما كون لهم شعورا بعدم الثقة في السلطة وهو ما عززه قيام النائب العسكري بوضع المُفرج عنهما رهن الرقابة القضائية في جويلية 1994 بتهمة تسريب وثائق للمساجين!!!، وهو ما قطع اتصالاتهما بالمساجين حتى تاريخ تحويلهم إلى إقامة أخرى في البليدة ثم إطلاق سراح ثمازي وعمر وشيقارة ووضع عباسي وبلحاج في إقامة جنان الميثاق في 13 سبتمبر 1994 [24].

وسبق هذا القرار عدة اتصالات حوارية بين السلطة ومساجين البليدة خاصة بعد رسائل وجهها عباسي لزروال في 23 و 26 أوت 1994 والتي سبقتها رسالة لعلي بلحاج في 17 أفريل يدعو فيها إلى مناظرة تلفزية بين الشيوخ ورموز السلطة وكانت الرسالتان تحملان ردا على خطاب لزروال دعا فيه للمصالحة بالتوازي مع جولة حوارية جمعت خمسة أحزاب مع الرئيس في 5 سبتمبر 1994 وتؤكدان على ضرورة إعادة الجبهة الإسلامية للشرعية وتكريس المبادئ الإسلامية في الجمهورية وفق بيان نوفمبر 1954 ورفع حالة الطوارئ وإصدار عفو عام وإعادة الجيش لثكناته وتعيين لجنة ذات سيادة من أجل تنظيم انتخابات حرة كما أشارتا صراحة إلى ضرورة إطلاق سراح القادة الباقين لتمكينهم من عمل لحل الأزمة (خاصة بعد أن بدأت اتصالات الجماعات بالشيوخ ووافق محمد السعيد في رسالة وجهها لهم على الحوار محذرا إياهم "من حيل النظام")، وكان جواب زروال في تلك الجولة الحوارية هو أن مبادرة عباسي ومن معه لاقتراح حلول للأزمة هي شيء جيد يستحق التشجيع طالبا منه ومن جماعته توضيح رؤاهم الكفيلة بتقريب ساعة حل الأزمة كما كان رد فعله إيجابيا بإرساله مستشاره يوسف الخطيب في 25 أوت 1994 إلى سجن البليدة وذلك لاستئناف الحوار وللاستماع للشيوخ وفهم اقتراحاتهم.

واستبق الناطق باسم رئاسة الدولة ميهوب ميهوبي نهاية الجولة وقال في تصريح له بأن الشيوخ قد وافقوا على القيام بمبادرة لنبذ العنف لكن هؤلاء قاموا في 6 سبتمبر 1994 بتحرير بيان يرفضون فيه الوساطة أو "المفاوضات" داخل السجن ويؤكدون على ضرورة استشارة قيادة الج إإ بـ"جناحيها" السياسي والعسكري، وأبدت السلطة ليونة وقامت فعلا كما أشرنا في 13 سبتمبر بإطلاق سراح ثلاثة من المعتقلين وإحالة اثنين إلى الإقامة الجبرية بعد أن التقوا مرتين وهذه المرة خارج سجنهم في مكان آخر بالبليدة بأحمد أويحي الذي كان مدير ديوان الرئيس ومحمد بتشين والطيب دراجي مستشاري

www.arabcontext.com

زروال رئيسا ووزيرا للدفاع، كانت الأولى في سبتمبر والثانية في الثامن منه بعد تحرير البيان المذكور.

ولم تتوقف الاتصالات مع عباسي وبلحاج بعد إحالتهما إلى جنان المفتي فقد تولى مستشار الرئيس الجنرال محمد بتشين (الذي كان قد عينه في 2 أفريل 1994 كذلك بعد أن عجز عن إلحاقه به مستشارا عندما كان وزيرا للدفاع) تولى مهمة الاتصال بالشيخين محاولا الحصول منهما على تنازلات لكنه لم ينجح وتم تفجير الحوار الوطني بعدما أطلع رئيس الدولة الأحزاب التي التقاها في جولة حوارية أخرى في نهاية أكتوبر 1994 على رسالة كتبها علي بلحاج وأرسلها إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة شريف قوسمي الذي وُجدت في جيبه عندما قُتل في 26 سبتمبر 1994 وحاول بلحاج في هذه الرسالة المؤرخة في 17 سبتمبر 1994 أن يقدم توجيهات رأى أن من شأنها الاستمرار على النهج المسلح مع مراعاة أحكام الشريعة قائلا له «ولتعلم أخي في الله وسائر الإخوة أن القلب ليتألم بالغ الألم أن لا أكون في صفوفكم كجاهدا وناصحا حتى نرفع راية الإسلام عالية بجزائر قوية»، ولم تكن هذه هي الرسالة الوحيدة فقد كتب بلحاج غيرها مثل تلك التي أرسلها في 2 أكتوبر مضمنا إياها توصيات تحفظ للعمل المسلح مطابقته للشريعة، وحاول الرئيس استغلال رسالة أخرى قال أن المساجين حرروها التزاما منهم بضرورة العمل على نبذ العنف والتنصل منه لكن هؤلاء أنكروا حيث أرسل عباسي وبلحاج لزروال في2 و9 نوفمبر يقولان إنهما لم يلتزما بشيء. وهكذا أعلن زروال في خطاب له في31 أكتوبر فشل الحوار.

آخر أيام الحوار الوطني

ربما قد تكون الحملات المكثفة للأحزاب اللائكية ضد الحوار الوطني سببا من الأسباب التي دفعت السلطة للتخلي عنه كسبيل لحل الأزمة، هذه الحملات التي انطلقت مباشرة بعد استئناف السلطة لمسعاها الحواري بإطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الاسلامية في 23 فيفري 1994 وجمعها للأحزاب مرة أخرى في 19 مارس 1994 في جولة حوارية أخرى، وهي حملات عززتها المسيرات التي كان التيار العلماني ينظمها بتشجيع من جهات نافذة في السلطة والتي كانت تواجه بين الفينة والفينة بمسيرات مضادة تدعو إليها الأحزاب الأخرى كما كان عليه الأمر في 8 ماي 1994 حين

www.arabcontext.com

قام 12 حزبا و18 جمعية بالتظاهر بشكل ملفت للانتباه (إذ أن المسيرة كانت صامتة) من أجل مساندة فكرة الحوار.

وربما يكون رفض الجماعات المسلحة للحوار الوطني (فيما عدا بعضها وهي جماعات أقل قوة) سببا من الأسباب التي دعت السلطة إلى الاعتقاد بأن الحوار مع قادة الج إإ ليس مجديا في شيء وأن الجماعات المسلحة مادامت لا تقبل بهذا الحوار فإنه لا أمل في الوصول إلى حل حتى ولو تم عقد اتفاق مع قادة الج إإ وربما كان فشل هذه السلطة في إقناع الانقاذيين بالتنازل وفشلهم هم في إقناعها بالتراجع عن تعنتها هو الذي أدى إلى طريق مسدود ليس فيه مكان يتسع للحوار والمصالحة.

هذا الحوار الذي اعتبره زروال فاشلا في خطابه لـ 31 أكتوبر 1994، فشل لعدم اهتمام المتحاورين (من هذا الطرف أو ذاك) بالوصول إلى حل للأزمة التي أصبحت تطال ذلك المواطن البسيط أكثر مما تطال هذا الطرف أو ذاك، وفشل لأن الكثير من المستفيدين من الأزمة أو المعروفين بعقلياتهم الاقصائية المتجذرة ورفضوا أن ينجح وفشل كذلك لأن السلطة اعتبرته طريقا لإضفاء شرعية عليها ولأن "الإنقاذيين" اعتبروه سبيلا لاستعادة نصر يعتقدون أنهم سلبوه.

طريق الشرعية الذي سلكته السلطة بعد أن فقدتها في 11 جانفي 1992 استخدمت فيه مؤسسات مزعومة ليس لها شرعية دستورية ولا مرجعية شعبية كانت في البداية المجلس الأعلى للدولة الذي عوض البرلمان المنتخب ليعوضها بعد ذلك (في خطوة أكثر ذكاء) رئيس الدولة والمجلس الوطني الانتقالي هذا الأخير الذي عملت السلطة على أن يضم أغلب الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ضمانا لتمثيل نسبي يتمتع به ويعوضه عن الانتخابات التي أصبحت شيئا بعيد المنال، وإذا كنا نعتقد أن الجنرال محمد تواتي (المقرب من خالد نزار) هو صاحب فكرة المرحلة الانتقالية أو على الأقل هو أحد أهم المخططين لسيرها من أجل إشراك المجتمع المدني والأحزاب في مسؤولية تسيير هذه المرحلة جزئيا من خلال القوانين التي كان هذا المجلس الانتقالي يساهم في تخريجها والتي بلغ عددها حسب رئيس أحد هذه الأحزاب الصغيرة التي ساهمت في هذه المرحلة (ياسين لوكال رئيس تجمع الوحدة الوطنية) 79 قانونا، إذا كان تواتي هو صاحب هذه الفكرة فإن الجنرال محمد بتشين مستشار الرئيس كان بلا شك هو صاحب فكرة التوجه إلى الشعب مباشرة لاستعادة هذه الشرعية في إطار ما أسماه بمسعى التقويم الوطني.

www.arabcontext.com

وقد كان الأمر الذي دفع بتشين إلى التفكير في هذا الأمر بالإضافة إلى الاصرار على نقل الحوار من سجن البليدة إلى أعالي جبال جيجل أين وقعت الاتصالات مع الجيش الاسلامي للانقاذ (وهو أمر سنتحدث عنه آنفا) فشله هو ومن معه في إقناع عباسي مدني ومن معه بالمساعي التي كان يصبوا إليها والتي كان يرى أن علي بلحاج وبعض قادة الج إإ الآخرين هم الذين يقفون عقبة أمام تحقيقها، وبذلك ومع أن الرئيس أعلن عن توقيف الحوار فإن بتشين لم يقطع اتصالاته نهائيا بقادة الج إإ الذين تبقوا في السجن أو بعباسي مدني وعلي بلحاج على وجه التحديد ، واستأنف لقاءاته بهما محاولا بكل ما أوتي من وسائل الاقناع أن يفهمه بأن الطريق الأقصر للحوار هو قيامه بتحرير رسالة للتهدئة ، وأدى اجتماع سبعة أحزاب بالإضافة إلى منظمة لحقوق الانسان[25] في روما العاصمة الإيطالية في إطار ما أسموه بمجموعة العقد الوطني ومباركة قادة الج إإ لهذا الاجتماع إلى انزعاج بتشين الذي توجه إلى هؤلاء باللوم مستنكرا تقاعصهم عن مسايرته فيما قدمه من اقتراحات وسرعة تزكيتهم للمسعى الذي رفضته السلطة ووصفته على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة أحمد عطاف بأنه "لا حدث" وبأنها ترفضه جملة وتفصيلا.

وأدى تصلب موقف بلحاج مقارنة بموقف عباسي إلى قيام السلطة بتحويله إلى منطقة معزولة في تمنراست (أقصى جنوب الصحراء) في نهاية شهر جانفي 1995 بالإضافة إلى نقل عباسي إلى الإقامة الرئاسية المسماة "الطاحونتان" والموجودة في منطقة بولوغين (غرب العاصمة)، وقدم بتشين لعباسي أرضية فيها مقترحات يطلق بمقتضاها سراحه ويسمح له بالعمل من أجل تشكيل حزب جديد ويقوم هو بالمقابل بالتنديد بأعمال الجماعات المسلحة ويؤكد تضامنه مع السلطة في مواجهتها، واستمر الاتصال بين الرجلين مدة طويلة حتى تمكنا من الوصول إلى أرضية اتفاق، لكن عباسي مدني قال أنه لن يستطيع تحمل مسؤولية مثل هذا الاتفاق وأن عليه استشارة باقي قيادة الج إإ وإشراكها في إبرام مثل هذا الاتفاق.

وهكذا كما يروي عبد القادر حشاني وكمال قمازي الذين كانا أحدي المشاركين في هذا الحوار الجديد [26] والأخير الذي استمر طوال نهاية شهر ماي وحتى منتصف شهر جوان 1995 في إقامة الطاحونتين، فإن الاجتماعات التي دامت أسابيع قد وصلت إلى تحرير وثيقة في 18 جوان 1995 تضمنت مبادئ منها جعل الاسلام مصدر تشريع واستمرار العمل بدستور 23 فيفري 1989 إلى أن يغير عبر الإرادة الشعبية والحفاظ

www.arabcontext.com

على الهوية الجزائرية بأبعادها الثلاثة: الإسلامية والعربية والأمازيغية (هذا ما جاء في الوثيقة حرفيا)، واحترام التعددية السياسية وحقوق الإنسان والتداول على الحكم وعدم اتخاذ القوة وسيلة للبقاء في السلطة أو الوصول إليها وإبعاد الجيش عن السياسة كما تضمنت الوثيقة إجراءات منها رفع الحظر عن الجبهة الإسلامية ورفع حالة الطوارئ، وفتح المجال السياسي وإيقاف المواجهات بين السلطة والجماعات المسلحة وتعويض ضحايا الأزمة وإطلاق سراح كل المساجين وإنهاء المتابعات وتعيين حكومة حيادية مهمتها تنظيم الإنتخابات وإدارة الشؤون العادية للبلاد وغلق المحتشدات والكف عن التصعيد الإعلامي الرسمي مع الإعلان عن الاتفاق في شفافية تامة، وطلب شيوخ الح إإ أن يمكنوا من الاتصال مع كل الأطراف الواجب الاتصال بها من أجل الوصول إلى حل مناسب للأزمة. هذه الوثيقة أزعجت كثيرا السلطة التي كان يمثلها آنذاك الوزير المستشار محمد بتشين في هذا الحوار مع قادة الإنقاذيين، فاتخذت كل السبل لغلق هذا الملف كما جاء على لسان الرئيس زروال مثلما حركت آلة الإعلام الرسمي لإدانة قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكل من يدعوا إلى التحاور معهم خاصة مجموعة العقد الوطني التي نادت إلى ذلك الحوار المباشر، وشرعت السلطة في حملة انتقاد واسعة لهذه المجموعة عززتها تلك المسيرات "العفوية" التي كانت الإدارة تشرف على تنظيمها وتسميها من أجل إظهار الشعب بمظهر الرافض لهذه الفكرة.

ومورس حصار حقيقي على أصحابها الذين اتهموا بتدويل الأزمة الجزائرية ولم يسمح لهم بعقد أي نشاط سياسي فيما عدا تجمعا واحدا عقدوه في 9 جوان 1995، ولم يوفق هؤلاء في كسر هذا الحصار خاصة وأنهم لم يملكوا الجرأة الكافية في نهج السبل السياسية التي من الممكن أن تُعرّف بهم وبمسعاهم في الداخل والخارج، وكان سبب فشلهم الذريع تردد الكثيرين منهم (خاصة من رموز النظام السابقين) في اتخاذ مواقف صريحة ومباشرة وعدم تمكنهم من كسب أي جناح داخل السلطة بالرغم من علاقات بعضهم المتشعبة، وكان رفض المجموعة للدخول في الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها الرئيس خطأ سياسيا باعتراف الكثير من أعضاء هذه المجموعة إذ كانت الحملة الانتخابية التي تتم بالتوازي مع التحضير لهذه الرئاسيات فرصة مناسبة لهذه المجموعة كي تكسر الحصار المضروب عليها، وكان من الممكن لو سعت إلى ذلك بالجدية المطلوبة والإرادة الكافية أن تتنازل السلطة لصالح فكرة الحوار خاصة وأن مبادئ العقد كانت مع نفسها المبادئ التي تبنتها السلطة في ندوة الوفاق الوطني الثانية التي عقدتها في 14 سبتمبر 1996 لكن التردد والعجز كان لهذه المجموعة بالمرصاد.

www.arabcontext.com

و هكذا وكما أرادت السلطة التي أثبتت بحق أنها كانت الطرف الأكثر ذكاءا وتحكما في قوانين اللعبة السياسية والتي أصرت على الوصول إلى أهدافها حتى النهاية فإن الانتخابات الرئاسية كانت قد تمت بمشاركة 3 مرشحين بالإضافة إلى الرئيس زروال الذي حصل على 61,10٪ كانوا هم على التوالي: محفوظ نحناح الذي نال 25,58٪ وسعيد سعدي الذي لم يحصل على أكثر من 9,60٪ ونور الدين بوكروح الذي استطاع على عكس ما توقعه الملاحظون أن يحصل على 3,81٪ من الأصوات.

وقد تبخرت فكرة العقد الوطني بعد الإطاحة بعبد الحميد مهري من على رأس جبهة التحرير الوطني بعد "انقلاب أبيض" سعت السلطة إلى التخطيط له في17 جانفي 1996 وكان تصريح الأمين العام الجديد بوعلام بن حمودة في 20 جانفي1996 في ذات الفترة التي وقع فيها آخر اجتماع للمجموعة والذي قال فيه أن جبهته غير معنية بهذا الاتفاق دليلا كافيا على نهاية هذه المجموعة وشرعت السلطة ممثلة خاصة في فريق رئاسة الجمهورية في استكمال المشروع السحري الذي خرجت به من أجل "التقويم المؤسساتي" كما كانت تقول كما فضلت اختصار المسافة (وهذه المرة عن طريق الجيش نفسه) لتتحاور مع جزء من المسلحين بدل أن يكون ذلك مع السياسيين وهذه كلها هي مواضيع فصلنا الخامس والأخير من هذا الكتاب.

www.arabcontext.com

الهوامش:

1- حُوكم أحد أصدقاء الرئيس الجنرال مصطفى بلوصيف بتهمة الاختلاس وكاد اسم بن جديد يرِد في المحاكمة أكثر من مرة لكن ذلك لم يحدث أخيرا لأسباب أوضحناها سابقا.

2 - زاره لحضور عرس ابنه الطيب والتقى خلال الزيارة بالملك الحسن الثاني دون التعرض لمسألة الصحراء الغربية كما تقول زوجته.

3 - تعرض بوضياف لمحاولة اغتيال قبل ذلك في المسجد الكبير في العاصمة فهل كانت ذات طابع تحذيري أم كانت بهدف اغتياله؟.

4 - بلغ عدد الرجال الشرطة المغتالين حتى نهاية مارس 18 شرطي حسب بيان للمديرية العامة للأمن الوطني وذلك بالإضافة إلى 128جريحا.

5 - ربما كان يطمح لقيام الدولة الإسلامية ويتمنى الإبقاء على كل البنية التحتية الموجودة في انتظار هذا اليوم.

6 - كان أولهم الطاهر جاووت الذي اغتيل في 26 ماي 1992.

7 - كما حدث مع والي تيسمسيلت.

8 - يشهد بعض من التقيناهم ممن كانوا بهذا التنظيم بأن الكثيرين تم طردهم منه لفشلهم في الحصول على شهادة الباكالوريا.

9- اغتالته الجيا بعد ذلك في 11 جويلية 1995 بباريس.

10- تركت فتاويه أثرا بالغا على سير الجماعات بالرغم من اعتقاله في 26 فيفري 1993 وقد توفي خلال حوادث سركاجي التي نشير لها فيما بعد.

11- تأسست في سبتمبر 1993 وكان نائب الرئيس قمر الدين خربان ومن بين أعضائها أنور هدام وبوجمعة بونوة (عبد الله أنس) ولكنها انفجرت بعد ذلك للخلاف حول الزعامة.

12- فرقة من فرق الخوارج ظهرت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وقائدها هو عبد الله بن الأزرق الذي كان يستحل دماء خصومه ويعتبرهم كفارا.

13- منذ إنشاء الجيا في صيف 1992توالى على قيادتها منصوري الملياني حتى القبض عليه في 20 جويلية 1992 ثم محمد علال حتى القضاء عليه بعد عودته من اجتماع تمزغيدة في سبتمبر 1992 ثم عبد الحق العيادة حتى اعتقاله بالمغرب في صيف 1993 ثم جعفر الأفغاني (سي أحمد مراد) حتى مقتله في 27 فيفري 1994 ثم السايح عطية حتى وفاته في أفريل 1994 ثم قوسمي الشريف حتى سبتمبر 1994.

www.arabcontext.com

14- علمتُ من مصادر إسلامية مطلعة أن شريط الفيديو الذي صورت فيه اعترافات الشخصين يُباع في ألمانيا وإنجلترا من طرف مروجي فكر العنف السياسي هناك.

15- أول أمير لها كان عبد الوهاب لعمارة ثم خلفه المدعو أبو الفدا.

16- انسحب 98٪ من منتخبي هذا الحزب من المجالس لكن الأرسيدي حاول إقناع بلعيد كما يقول بالعودة إلى المندوبيات التنفيذية باتصاله بوالي تيزي وزو (التي حصل فيها الحزب على الأغلبية) مصطفى بن منصور.

17- عقدت جولة ثالثة في 11 أفريل 1993 ورابعة في 25 ماي 1993 وشملت هذه المرة الشخصيات الوطنية والجمعيات المدنية بعد أن فشلت عملية إقناع الأحزاب بما تريده السلطة.

18- كان ذلك بالتزامن مع تعيين محمد العماري قائدا للأركان في ذات اليوم.

19- يقول بلعيد عبد السلام إنه اقترح على المجلس الأعلى التحاور مباشرة مع الإنقاذيين إذا وجب ذلك.

20- هم على التوالي محمد تواتي، الطيب دراجي وصنهاجي.

21 - اعتُقل عباسي في أولى أيام الثورة بعد قيامه مع فدائيين باقتحام الإذاعة وسُجن حتى الاستقلال.

22- كانت الاجراءات التي فرضها مدير السجن على معتقليه ألا يتم إخراجهم من زنزاناتهم إلا منفردين ثم قام بتوزيعهم على فوجين يخرجان كل على حدة للراحة، لدرجة جعلت بعضهم لا يرى زملاءه لمدة أسابيع.

23- تم إغلاق هذه المحتشدات وأطلق سراح شاغليها في 25 نوفمبر 1995 بعد الانتخابات الرئاسية.

24- سبق ذلك إطلاق سراح عثمان عيساني من سركاجي في 28 أوت 1994.

25- هي جبهة التحرير ، جبهة القوى الاشتراكية،جبهة الإنقاذ، حزب العمال، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حركة النهضة والجزائر المسلمة المعاصرة بالإضافة إلى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ويقول جاب الله أن المبادرة كانت بدعوة من جمعية سانت إيجيديو الإيطالية وأن اجتماعين وقعا، الأول في 21 نوفمبر 1994 والثاني في 3 جانفي 1994 وفيه وقعت أرضية بعد أن قاطعها حزب التجديد وحركة حماس.

26- شارك من شيوخ الج إ السبعة الذين كانوا في سجن البليدة بالإضافة إلى عبد القادر حشاني وكانت هذه الجولة الحوارية هي الوحيدة التي شارك فيها هذا الأخير مع الملاحظة بأن بلحاج أشرك فيها أيضا بعد عودته من تمنراست في ماي 1995.

www.arabcontext.com

الفصل الخامس:
دروس الأزمة... سياسات المستقبل

دخل الرجل الذي كانت تغطي ثيابه الدماء وتفوح من جسده روائح كريهة تدعو من يقترب منه إلى التأفف والتقزز، لم يجد في الغرفة التي اقتحمها ورشاشه في يده وخنجره في الحزام الذي يتوسطه مع بعض القنابل اليدوية التي كان يحملها، لم يجد سوى صبي لا يتعدى سنه بضعة أشهر رفع ببرودة دم غير طبيعية خنجره الذي كان يقطر دما، وضع أصابع يده الأخرى على جمجمة الصبي، نزل بها إلى رقبته وأخذ في مداعبة الصبي.

ابتسم الطفل معتقدا أن من أمامه واحد من أصحاب القلوب الدافئة الذين تسعدهم مداعبة الأطفال والرفق بهم، وعجزت براءة هذا الصبي المفطور على الطهر وحسن الظن أن تستوعب حركات أخرى قام بها صاحب الخنجر الدامي، مات الطفل مشرقا مبتسما بعد أن قام بذبحه ذلك المعتدي الآثم وكان واحدا من ضحايا إرهاب أسود ظالم وجاهل لا يعرف ما الذي انطلق لأجله وما الذي يريده بعد كل سنوات العذاب الماضية فمن يستطيع الجواب على هذا السؤال ومتى، وكيف؟.

www.arabcontext.com

الجيا بين صراع الزعامات والعنف الأعمى

لم تعرف الجماعة الإسلامية المسلحة لحظات تطرف وجهالة أكثر من تلك التي عرفتها بعد أن تولى قيادتها المدعو أبا عبد الرحمن أمين جمال زيتوني والمسمى أبا طلحة عنتر زوابري الذي قاد الجماعة بعد ذلك في 18 جويلية 1996 ، وانتقل العنف خلال فترة قيادة هذين الشخصين من وسيلة لاستعادة نصر مسلوب أو لإقامة الدولة الاسلامية التي ينشدها قسم من الاسلاميين إلى مجرد أعمال تقتيل جماعي تستهدف المدني كالعسكري والأمي كالمثقف والصغير كالكبير دون غاية سياسية واضحة أو نتيجة استراتيجية متوقعة، وبدا أن العنف السياسي (الذي لم يكن الغطاء السياسي الذي احتمى تحته أو الأهداف الاستراتيجية التي كان يروج لها يمنع من إدانته أو يوحي بأنه عمل مشروع) أصبح بعد ذلك عملا إجراميا ليس له أي طابع سياسي وهو مازاد من عزلته وأضفى عليه طابع الجريمة لا طابع الخطأ، وأثارت هذه العزلة الكثير من المشاكل التي نتجت عن فقدان الجماعات المسلحة لذلك الدعم الأهم لها وليس ذاك سوى الدعم الشعبي.

وقد ساهم قيام جمال زيتوني في نوفمبر 1995 بقتل عدد من قيادات الجزأرة الذين يقدر عددهم بـ 19 شخصا حسب بعض المصادر، ثم حملته المتواصلة على بقايا هذه الجماعة في المواقع الموجودين بها ساهم في إبعاد كل التنظيمات الفرعية أو الشخصيات التي كانت تحمل فكرة سياسية أو تنتهج نهجا دعائيا معينا، وهكذا فقدت الجماعة المسلحة تلك الجاذبية التي تمتعت بها أيام تعاونها مع أولئك الذين كانوا في الجبهة الإسلامية للانقاذ وفقدت معها تلك المساعدات المالية والدعم اللوجستيكي والبشري الذي كانت تحظى بها بدعوى أن قيامها كان نتيجة طبيعية لقيام السلطة بإيقاف المسار الانتخابي ، ولم تكتف الجماعة المسلحة التي شرعت في التفكك شيئا فشيئا حتى أصبحت جماعات، لم تكتف بمطاردتها لجماعات الجزأرة بل مالت على كل ما له علاقة بالانقاذيين الذين يؤمنون بضرورة الحوار مع السلطة أو يدعون إلى اعتماد مرجعية حزبهم أساسا لسير العنف المسلح، وقد عزز ذلك استيلاء أكثر المسلحين تطرفا وهم الأفغان على قيادة الجماعة، وكان هروب عدد كبير من هؤلاء من سجن تازولت (لامبيز سابقا) في باتنة في 19 نوفمبر 1994 فرصة لهم للعودة من جديد إلى مواقعهم وزاد هروبهم من تطرفهم إذ استعادوا الأمل في الحياة بعد أن كان أغلبهم من

www.arabcontext.com

المحكوم عليهم بالإعدام، وتحولت الجماعة الإسلامية المسلحة من تنظيم استخدم أسلوب المعارضة المسلحة بما لهذا الأسلوب من نقائص وسلبيات واضحة، إلى تنظيم دموي أعمى لا يكتفي بقتل الإطارات والمثقفين المفترض فيهم معاداتهم له (كما كانت تفعل جماعة الفدا في العاصمة التي كانت على حلف عضوي مع الجيا) بل ويبدأ باستئصال الصديق قبل العدو، وبدا ذلك واضحا في مجموعة المجازر التي ارتكبتها تلك الجماعة في مناطق غرب العاصمة والغرب الجزائري عموما بداية من تلك النقاط التي تشكل أكثر أنحاء العاصمة فقرا اجتماعيا والتي يسكنها النازحون من القرى والمدن الداخلية كالأربعاء وسيدي موسى وبراقي وبن طلحة والرايس وغيرها، ومرورا بالمناطق المجاورة في البليدة وتيبازة ونهاية بأقصى الغرب الجزائري في تيارت وسعيدة وسيدي بلعباس وكذلك بعض المناطق في الجنوب، ووصل عدد الضحايا في بعض الحالات إلى 100 ضحية في المجزرة الواحدة حسب الأرقام الرسمية و400 حسب مصادر طبية أو أخرى عايشت المجازر. ولم يكن تبني الجيا وبالخصوص الفرق الأكثر دموية فيها وهي الكتيبة الخضراء وكتيبة الأهوال التي أشرف على قيادتها الأمير الوطني عنتر زوابري شخصيا في بعض الأحيان لهذه المجازر كافيا أو مقنعا في حد ذاته ولذلك ظهرت عدة تفسيرات لهذا التحول الجوهري في أسلوب أقوى الجماعات المسلحة وأكثرها نشاطا وكان من هذه التفسيرات:

التفسير الأول: يقول العارفون بمنهج التكفير الذي يميز الأفغان العائدين وفلول الهجرة والتكفير بأن هذه الجماعات كانت ولازالت تؤمن بالطرق الثورية الدموية لإقامة دولتها التي تحلم بها، ويؤكدون بأنهم في سبيل ذلك كانوا يكفرون كل رموز الأنظمة العربية والمسلمة التي كانت تحاربهم وهو أمر ظهر في السجون المصرية خلال الستينات من هذا القرن وانتشر بين معتقلي الحركة الإسلامية الذين تعرضوا إلى أقسى أنواع التعذيب والتنكيل التي جعلت الكثير منهم لا يصدقون بأن من يفعل بهم ذلك واحد من المسلمين، وتعدت موجة التكفير بعد ذلك تلك الحدود الجغرافية فانتقلت إلى دول أخرى والحدود الفكرية فأصبح كل من يعين الأنظمة "الكافرة" كافرا ثم أضحى كل من يسكت عن ظلمها كافرا بدوره، وتطورت فكرة التكفير التي لم تكن كافية للحكم بقتل الخصوم باعتبار أن اليهود والمسيحيين كفار بدورهم مثلما ترى الشريعة الإسلامية ولكن ذلك ليس مبررا لقتلهم، فتوصل متطرفو الجيا (ومن ورائهم كبار منظري ذلك الفكر المتطرف ومنهم أبو حمزة المصري المتواجد في لندن وآخرون من رؤوس الفتنة والضلال ممن يدعون تجاوزا بالعلماء) إلى أن كل من يخالفهم رأيهم هم من المرتدين

www.arabcontext.com

الذين يقاتلون اقتداءا بما فعله أول خليفة مسلم كان هو أبو بكر الصديق الذي قاتل مانعي الزكاة والمرتدين بل ويتصور بعض دارسي الفكر الإسلامي المتطرف أن لجماعات الجيا علاقة فكرية امتدادية مع الطروحات الفكرية لبني الأزرق وهم أكثر جماعات الخوارج تطرفا وأكبر فرقها دموية ويخلص متتبعون لسير هذه الجماعة المتطرفة إلى أن هنالك أسبابا أخرى غير السبب الفكري تدفع هذه الجماعة لفعل ما تفعله منها:

- عدم ثقتها بأفراد الشعب الذين سرعان ما تخلوا عن دعمها ماديا وبشريا وكذلك معنويا عندما اكتشفوا مدى تطرفها، وهو الأمر الذي جعلها تسعى للانتقام منهم.

- شعورها بأن السخط عليها زاد كثيرا في المناطق التي تتواجد فيها عائلات قوات الأمن وقوات الميليشيا الشعبية المسماة بقوات الدفاع الذاتي وهو ما جعلها تعمل على تصفية جيوب هذه القوات في كل المناطق القريبة من دائرة نفوذها، وقد شهدت الكثير من الجهات عمليات تصفية جماعية طالت أفراد الجيش أو الشرطة أو الحرس البلدي أو الوطنيين (كما تدعوهم وسائل الإعلام الرسمية وهم من تصدوا للعنف في مناطق عرفت بتعرضها لأقسى أنواع هجمات الجماعات المسلحة).

- الضربات التي تلقتها هذه الجماعات والتي جعلتها تفقد قدرتها على التركيز وتسعى إلى الأخذ بالثأر أكثر مما تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، ولنا في الأميرين الأخيرين للجيا خير مثال فجمال زيتوني كان بدوره واحدا ممن تعرضوا إلى انتهاكات مباشرة طالت بعض أقاربه كما أن والده كان يتعرض لعمليات استنطاق يومية في مقر إقامته ببئر خادم، وحسان حطاب (أحد قياديي الجيا الذي انفصل عنها أخيرا) فقد من أقاربه الكثير من عائلة حطاب العريقة في التطرف، وعنتر زوابري ذبح والداه وزوجته على يد بعض أفراد المقاومة مما زاد تطرفه وأفقده صوابه، ولاشك أن لهذه الجوانب النفسية وقعها على أفراد الجماعات المتطرفة الذين أصبح همهم الانتقام لأنفسهم أكثر مما أصبح تحقيق انتصارات سياسية والذين رفضوا الحوار مع السلطة عندما راسلهم قادة الج إإ قائلين في رسالة وجهها زيتوني أنه ليس هنالك حوار مع المرتدين.

التفسير الثاني، ويعتقد أصحابه أن كثيرا من الجماعات المسلحة تقع تحت سلطة ونفوذ مافيا سياسية مالية تهدف إلى تهجير المواطنين من بعض المناطق الفلاحية التي تقع على أكثر الأراضي خصوبة في منطقة المتيجة (غرب العاصمة) أو في سهول الغرب الجزائري ومن ثم تسهيل الاستيلاء عليها بأسعار بخسة بعد ذلك والاستفادة من قوانين خوصصة الأراضي التي تسمح لهم بالحصول عليها، ويرى أصحاب هذه الفرضية أن طموحات هذه "المافيا" تمتد إلى المناطق التي تتواجد بها أكبر وأهم المركبات والفنادق

www.arabcontext.com

السياحية خاصة في تيبازة والتي سرعان ما تحولت إلى مناطق عزلتها العمليات الإرهابية وهو أمر يسهل على أي طامع أن يستولي عليها بعد تزهيد كل منافس له فيها. ولا يمكن استبعاد هذا الطرح نهائيا لما تعرفه الجماعات المسلحة من اختراق أكيد لها من مجرمين وأصحاب سوابق عدلية لهم ما لهم من علاقة وطيدة بأية "مافيا" مالية أو سياسية أو بأي تنظيم إجرامي شبيه بها.

التفسير الثالث، وهو يرى بأن طبيعة الجماعات الإسلامية المسلحة وما يمتد عنها من فروع وتنظيمات قد جعلتها وكما دعاها بيان أصدرته الهيئة التنفيذية المؤقتة للج إإ في نشرتها "الرباط" لـ 13 ديسمبر 1996 "جماعة مخترقة ذات منهج تكفيري"، وتقول هذه الفرضية أن كل الجهات التي كانت لها مصلحة في تشويه المعارضة المسلحة قد عملت على تحويلها إلى مجرد أداة لتنفيذ مخططات تخدم خصومها أكثر مما تخدمها.

ويبدو هذا التفسير ضعيف التأثير نسبيا لخلوه من أدلة، لكن ذلك لا يمنع من أن الاحتمال الوارد يعززه قيام قلة من عناصر الدفاع الذاتي في بعض المناطق بعمليات اغتيال كان الهدف منها الحصول على أموال ضحاياهم، وقد ذكرت مجلة Jeune Afrique الصادرة بفرنسا في عددها لـ 21 أفريل 1998 أن رئيس المندوبية التنفيذية لإحدى بلديات غليزان (غرب الجزائر) قد تورط في عمليات تقتيل كان هدفها تصفية حسابات شخصية وأشارت إلى أن هنالك حالات مشابهة في جهات أخرى، ولا يخفى على أحد أن هذه الحالات تبدو فردية وليست هنالك أية قرينة من الممكن أن تدل على أنها تلقى مباركة رسمية معينة، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن مجموعات غير إسلامية بل ومعروفة بعدائها للإسلاميين كانت قد تشكلت وكان هدفها تصفية هؤلاء والانتقام منهم، وكان للتيار اللائكي دوره المؤكد في تشكيل هذه المجموعات وتشجيعها خاصة وأن مدى التطرف فيه لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي تعرفه بعض الجماعات الإسلامية، هذه المجموعات المضادة كان منها المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية التي نشرت بيانا في 2 أفريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين وتنظيم M22 الذي حاول فرض مطالب مسيرة 22 مارس 1993 التي دعا فيه التيار اللائكي إلى محاربة الأحزاب الإسلامية مثلها مثل الجماعات المسلحة، ولجنة الثأر لضحايا الإرهاب ومنظمة الشباب الجزائري الحر التي تبنت خطف العالم الفيزيائي ذي الاتجاه الإسلامي تيجاني بوجلخة ومحمد بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح وإن كان هذا الأخير قد قتل على يد الجماعة الإسلامية مثلما تضمنه بيانها بعد ذلك، ويرى بعض الملاحظين أن هنالك موافقة ضمنية من بعض جهات في السلطة التي كانت قد ساهمت في وجود هذه

www.arabcontext.com

المجموعات، ويؤيد هذا الرأي المحامي علي يحي عبد النور الذي يعتقد بأن رضا مالك رئيس الحكومة السابق كان قد دعا صراحة إلى نقل الإرهاب والعنف إلى معسكر آخر أي استخدام نفس وسائل الجماعات المسلحة وهو ما يحول الدولة - يضيف عبد النور- إلى دولة إرهابية، ورضا مالك هنا يمثل تيارا داخل السلطة ولكنه لا يمثل مجمل السلطة.

ولا يمكن اليوم لأحد أن يزعم بأن الجماعات المسلحة متجانسة التركيب والأفكار فهنالك داخل ما ندعوه بالجماعة الإسلامية المسلحة أكثر من تيار وتنظيم منها التي بقيت على ولائها لعنتر زوابري ومنها التي استقلت عنه ككتيبة الفرقان في الشلف وكتيبة الإعتصام في غليزان وكتيبة الرحمن في الأربعاء (ويقودها مصطفى كرطالي) وجماعات أخرى، أضف إلى ذلك ما عرفته جماعة زيتوني وزوابري من صراع على الزعامات أدى إلى انشقاق أمير الغرب أبي عبد الرحيم خالد (قادة بن شيحة) الذي قتله جمال زيتوني في ديسمبر 1996 ومصطفى عقال الذي فرض سيطرة كلية على نفس المنطقة بعد أن تحالف مع زيتوني لكنه استقل بالقرار بعد ذلك.

والواضح أن لحسان حطاب بدوره طموحات في الاستيلاء على قيادة الجماعات، ويبدو هذا الأخير الذي انفصل عن عنتر زوابري أكثر خبرة في الشؤون السياسية وأكثر قدرة على تحديد أهدافه الاستراتيجية، وهو كما تقول تقارير الاستخبارات الأوربية المسير الفعلي لشبكات جزء كبير من الجماعات المسلحة في الدول الأوربية التي تعتبرها السلطة الجزائرية قواعد خلفية للإرهاب، ولابد هنا من الإشارة إلى وجود تنظيم آخر أقل قدرة عسكرية وإن كان أكثر وضوحا في الأهداف وهو الجيش الإسلامي للانقاذ الذي أسسه السعيد مخلوفي في بداية عام 1994 ثم استولت على قيادته جماعة الجزأرة وتولى زعامته مدني مرزاق كأمير وطني له ينوبه أمير منطقة الغرب أحمد بن عائشة، هذا التنظيم كان له وقع كبير في الساحة السياسية بتلك المرجعية التي اتخذها من ماضي قيادييه في الج إإ وكذلك باستعداده للحوار مع السلطة، هذا الاستعداد الذي أهل هذا التنظيم لعقد اتفاق مع السلطة في جويلية 1997 أدى إليه شعور الجيش الوطني الشعبي بضرورة التوصل إلى حل سياسي يخرج البلاد من الأزمة بالإضافة إلي تلك الخسائر التي تكبدها هذا التنظيم المذكور والتي أفقدته كثيرا من مناصريه في معارك مع الجيش أو مع الجماعة الإسلامية المسلحة إضافة إلى سجن كثير من عناصره والذين مات بعضهم خلال أحداث سركاجي التي وقعت في أحد السجون العريقة بالعاصمة في 21 فيفري 1995 وأدت إلى مقتل 4 حراس و 96 سجينا كان جزء منهم

www.arabcontext.com

من منظري الجيش الإسلامي ومنتسبيه وكذلك المحكوم عليهم بالإعدام من منتسبي الجماعة الإسلامية المسلحة فماذا تضمنه هذا الاتفاق وماهي السياسات المختلفة التي عملت من خلالها السلطة على إيجاد حل لتلك الأزمة التي طالت بعد فشل الحوار مع الأحزاب ومع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؟.

الرئاسة و مشروع التقويم الوطني

عندما يئست السلطة من قدرتها على دفع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تحرير رسالة تنبذ فيها العنف قطعت الحوار معهم بعد آخر جولة لها في أواخر عام 1995 بعد أن انطلقت في الإعداد لما دعته "مشروع التقويم الوطني" والذي أعلن عنه الرئيس زروال في جولته الحوارية لأفريل 1995 حين قال أن تنظيم الانتخابات الرئاسية هو خطوة أولى نحو إنشاء مؤسسات منتخبة، وبعد عام من هذه الجولات الحوارية وبالذات في أفريل 1996 عادت الرئاسة للاجتماع بالأحزاب السياسية والجمعيات المدنية وكذلك بعض الشخصيات الوطنية، وسلمت محاوريها في 11 ماي مذكرة ضمنتها اقتراحات بمراجعة دستور فيفري 1989 بدعوى أنه كان سببا رئيسيا من أسباب الأزمة، ولا تتم هذه المراجعة حسب الرئاسة إلا بتضمين الدستور الجديد مبدأ نبذ العنف وتوسيع صلاحيات الرئيس (وإن كانت عهدته الرئاسية قد حددت بفترتين فقط) والسماح له بالتشريع بأوامر بين دورتين برلمانيتين وإعطائه حق تعيين كل الإطارات السامية في الدولة، وتضمن التعديل الدستوري إنشاء غرفة برلمانية ثانية سميت "بمجلس الأمة" وإنشاء مجالس رقابية أخرى، وضمنت الرئاسة في مذكرتها تعديلا لقانون الأحزاب بحيث استثني الإسلام والعروبة والأمازيغية من المبادئ التي تنشئ على أساسها الأحزاب وأرغمت على التكيف مع هذا الاستثناء بحذف كل ما له علاقة بهذه المبادئ من برامجها وتغيير أسمائها أحيانا . وهكذا وبعد الاستفتاء الدستوري الذي وقع في 28 نوفمبر 1996 والذي وقفت ضده أغلبية الأحزاب أرغمت الكثير من الأحزاب على تغيير أسمائها قبل أفريل 1997 فأصبحت حركة المجتمع الإسلامي حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية حركة النهضة، وحلت أكثر من 10 أحزاب رفضت الخضوع لهذه المقاييس الجديدة كان منها حزب الأمة الذي يرأسه بن يوسف بن خدة رئيس أول حكومة جزائرية مستقلة والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر التي تزعمها أحمد بن بلة، وكان إخضاع الأحزاب المتبقية لمبدأ عقد مؤتمر تمثيلي وضرورة توفرها على حد أدنى من

www.arabcontext.com

المناضلين سببا في تخفيض عددها بعد مرور سنة على صدور قانون الأحزاب أي في مارس 1998 وأكدت الغرفة الإدارية لمجلس الجزائر العاصمة قرارات الحل هذه والتي شملت 30 حزبا آخر مما جعل عددها 24 حزبا بعد أن كانت تصل إلى السبعين.

وبالمقابل وكما فعلت السلطة مع التحالف الوطني الجمهوري ، الحزب الذي ترأسه رضا مالك رئيس الحكومة السابق الذي كان أول حزب يعتمد في 6 ماي 1995 بعد 3 سنوات من وقف اعتماد الأحزاب السياسية والذي كان من المفترض أن يكون حزب السلطة المدعوم من طرف جهة نافذة في الجيش لولا اعتراض من جهات أخرى فعلت ذات الشيء مع التجمع الوطني الديمقراطي (الذي تم إنشاؤه في 3 أفريل 1997)والذي أصبح في وقت قياسي أكبر حزب في البلاد بعد أن سخرت له كل الإمكانيات والوسائل وانخرط فيه جل وزراء حكومة أويحي الأولى وأعوان الإدارة والحلفاء التقليديين للسلطة. وتعتبر الأحزاب السياسية هذا الحزب مجرد جهاز إداري يلم شمل أقطاب السلطة المتشتتة بعد كل ما حصل لجبهة التحرير الوطني، غير أن الأمين العام لهذا الحزب الطاهر بن بعيبش الذي تولى رئاسته بعد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الانتقالي سابقا ثم رئيس المجلس الشعبي الوطني يقول أن ذلك غير صحيح وأن لهذا الحزب برنامجه غير المنتهي والذي وإن استوحى خطوطه العريضة من برنامج الرئيس زروال الذي أعلن عنه قبل الانتخابات الرئاسية فإنه متجدد بأفكار مناضليه الذين -وكما يضيف- هم منتشرون في أعماق المجتمع الجزائري.

وكأن الخطوات السياسية التي قامت بها الرئاسة، وكأن جمعها للأحزاب في ندوة وفاق وطني ثانية كانت أكثر نجاحا من الأولى في 14 سبتمبر 1996 ، وكأن الانتخابات التشريعية في 5 جوان 1997 والحكومة الإئتلافية التي نتجت عنها وضمت مع التجمع الديمقراطي جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم والمحلية في 23 أكتوبر 1997 والتي قالت عنهما الأحزاب أنهما كانتا انتخابات مزورة، وكأن مشروع التقويم الوطني كانت كلها أفكارا فاشلة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة والتي كانت حل الأزمة السياسية، وكأن تصريح الرئيس زروال في 15 جويلية 1996 بطي ملف الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يكن كافيا لنسيان هذا المشكل، إذ وبمجرد إطلاق سراح عباسي مدني وعبد القادر حشاني في شهر جويلية 1997 بدأ الحديث مرة أخرى عن عودة الحوار مع هؤلاء، وكان واضحا أن هنالك اتصالات جرت مع هؤلاء من طرف جهات معروفة بتعاطفها معهم في السلطة كما كان واضحا أن اتصالات جرت مع قادة الجيش الإسلامي للإنقاذ.

www.arabcontext.com

مع الانقاذيين سياسيين ومسلحين:
هل نحن على أبواب عفو شامل؟

لقد كان واضحا أن قيام السلطة بصورة مفاجئة بإحالة عبد القادر حشاني إلى القضاء بعد 5 سنوات من السجن دون محاكمة ثم الحكم عليه بنفس المدة التي قضاها في حبسه مع حرمانه من بعض حقوقه السياسية وذلك في 7 جويلية 1997 لم يكن مجرد خطوة تقنية بقدر ما كان سعيا سياسيا تزامن مع سعي آخر تمثل في إطلاق سراح القائد الأول لجبهة الإنقاذ عباسي مدني في 15 جويلية من نفس العام أي أسبوعا بعد ذلك، وفهم المتتبعون لهذا الملف الشائك بأن السلطة عقدت اتفاقا ما قضى بإطلاق سراح هذين الزعيمين وإن استثنى القائد الثالث الذي كان علي بلحاج، فمع من كان هذا الاتفاق وما مضمونه...؟

تقول مصادر مطلعة على هذه المسألة أن أول الاتصالات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ إنما شرع فيها من طرف الوزير المستشار لرئيس الجمهورية آنذاك الجنرال محمد بتشين الذي راسل الأمير الوطني لهذا التنظيم مدني مزراق وتلقى منه مراسلات بالمقابل، وهكذا وابتداءا من عام 1994 (ولا نعلم في أي فترة من هذا العام بالذات) قام بتشين بإرسال بعض الذين يثق بهم إلى منطقة جيجل وبعد جهود متواصلة استطاع من أرسلهم أن يقنعوا مدني مزراق بجدية هذا المسعى وطلبوا منه إيضاح موقفه من الأحداث الجارية، ولم يضيع الأمير الوطني للجيش الإسلامي تلك الفرصة فأبدى حرصه على الحوار مع السلطة وبعث مجموعة من الرسائل إلى محمد بتشين يعلمه فيها باستعداده الكامل لتوقيف العمليات العسكرية بشرط التزام السلطة بالسعي من أجل تكريس المبادئ الإسلامية وحرية التعبير وإطلاق سراح عباسي وبلحاج والمعتقلين الآخرين وإيقاف حملة "تقتيل الأبرياء والمداهمات..." كما قال في إحدى رسائله، ويقول مزراق في إحدى الرسالات التي بعث بها في جانفي 1996 أنه كان قد ساهم في استتباب الأمن خلال الانتخابات الرئاسية وأنه أوقف عملياته في 15 و16 نوفمبر 1995 كما تم الاتفاق عليه من قبل وأنه يطالب بتحقيق مفاوضيه لوعودهم بإطلاق قادة الج إ إ المتبقين أو على الأقل عباسي مدني وهو ما يؤكد ثقته بالمصالحين الذين يرى في بتشين رمزا لهم، وهدد مزراق بأن الأمر إذا ترك للاستئصاليين كما قال فإنه سوف يستأنف عملياته العسكرية.

المصالحون (الذين رآهم مزراق كذلك) لم يفلحوا في الاحتفاظ بهذا الملف طويلا فسرعان ما اقتنع بعض الضباط السامين في الجيش وفي مصالح الأمن بجدوى الفكرة

www.arabcontext.com

لكنهم فضلوا بالمقابل أن لا تحتكر الاتصالات من طرف فريق الرئاسة وحده، وفكر هؤلاء في ضرورة احتواء الموقف فتم تكليف بعض صغار الضباط على مستوى ولاية جيجل بجس نبض قيادي التنظيم المراد الاتصال به، وبعد أسابيع وعندما شعر هؤلاء بأن التيار يمكن له أن يمر بين الجيش وتنظيم مزراق أشرف قائد الناحية العسكرية الخامسة الجنرال رابح بوغابة على عملية الاتصال بمباركة من مدير الاستخبارات العامة الجنرال محمد مدين (المعروف باسم توفيق) ومساندة من رفيقه الجنرال اسماعيل العماري. وتواصلت العملية من منطلق حرص المؤسسة العسكرية على سلامة أفرادها وكذلك على أمن المواطنين العزل الذين أصبحوا يذبحون على يد الجماعات المسلحة الأكثر تطرفا وهمجية وكان لابد في هذا السياق من عزل ذلك الجزء الأقل اندفاعا وجهلا والأكثر فهما للواقع السياسي وكانت تلك قناعة قديمة كان الكثيرون يتقاسمونها وكان منهم رئيس الاستخبارات والحكومة السابق العقيد قاصدي مرباح الذي انطلق منذ بداية الأزمة في مسعى للتوفيق بين الطرفين وتوصل فعلا إلى إقناع جناح الجزأرة بقبول التنازل من جانبه وربما يكون فعل ذات الشيء مع الجناح الحواري داخل السلطة لكنه وقع ضحية لسعيه عندما اغتالته عناصر يعتقد أنها تنتمي إلى أكثر أجنحة الجيا تطرفا في 21أوت 1993.

وتكرست هذه القناعة بالرغم من الكثير من العوائق وتوصل جهاز الاستخبارات إلى إقناع أركان الجيش بمدى فاعليتها وربما يكون صحيحا أن اتفاقا تم توقيعه في جويلية 1997 لتكريس هذا الخيار وأن مسؤولا ساميا في الجيش (يشاع أنه مدير المحافظة السامية للجيش الجنرال عبد السلام بوشارب وإن لم يتأكد ذلك إذ يبقى الأمر مجرد شائعة) وقع هذا الاتفاق، وشخصيا أرفض أن أدعو مثل هذا النوع من الاتفاقات بالهدنة باعتبار أنه لا القوة العسكرية ولا المكانة السياسية للجيش الإسلامي للإنقاذ تؤهله لأن يساوي حجمه حجم الجيش الوطني الشعبي أو حجم الدولة الجزائرية. واستطاع هذا الخيار أن يتغلب على غيره من الخيارات الاستئصالية وأعلن عنه مدني مزراق في ندائه الشهير الذي نشرته الصحف وتحدث عنه التلفزيون الرسمي في 21 سبتمبر 1997 والذي أدان فيه جماعة عنتر زوابري وأعلن أنه أوقف من جانبه كل العمليات العسكرية، ولقي نداء مزراق دعم مجموعة أخرى من الكتائب سواء منها المستقلة أو التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة والتي كان منها الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد التي يقودها علي بن حجر في منطقة المدية والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (الفداء) في العاصمة وكتيبة الرحمن التي يقودها مصطفى كرطالي في منطقة الأربعاء وكتيبة الفرقان بالشلف وغيرها.

www.arabcontext.com

ويعتقد العارفون بهذه المسألة أن عدد عناصر كل هذه التنظيمات يتراوح بين 3000 و4000 عضوا ناشطا وأنهم متواجدون في أعالي الجبال التي كانوا معسكرين فيها من قبل، ويرى بعض هؤلاء المتتبعين أن الكثير منهم شارك في عمليات عسكرية ضد جماعات "الذباحين" كما هو عليه حالهم، وأن بعض من أصيب منهم قد نقل إلى مستشفيات عسكرية للعلاج، ويُخشى من فشل هذا الاتفاق لكثرة المعارضين له من المصالحين وتخاذل بعض من قاموا بالتفكير فيه في البداية لأنه خرج من أيديهم ويعتقد أن هذا الفشل سوف يدفع آلاف العناصر التي توقفت عن النشاط إلى العودة من جديد وربما الالتحاق بحسان حطاب الأمير الآخر للجزء الأقل همجية في الجماعة المسلحة والذي يعتقد أنه أكثر فهما لأهدافه السياسية والأقل خضوعا للفكر المتطرف الذي يروج له أئمة الجهل والضلال، ولابد أن قناعة الأوساط التي وقعت الاتفاق هي التي ساعدت على إنجاحه بحيث أن وكالة الأنباء الرسمية سارعت وفي الأشهر الأولى من سنة 1998 إلى الدفاع عن العناصر التي وقعت الاتفاق ووصفها بالوطنية والتعقل ويرجح أن الأفق يحمل الكثير من مبادرات المصالحة التي قد تصل إلى عفو عن الذين يستحقون هذا العفو، ويؤكد ذلك سماح السلطة لعلي بلحاج باستقبال أفراد عائلته (وقد يكون ذلك تمهيدا لإطلاق سراحه) وغلبة الخطاب الجامع للجزائريين دون إقصاء عن ذلك القائم على فكرة الإستئصال، فما صدى هذا الخطاب لدى الأحزاب السياسية؟ كنت قد أعددت دراسة في هذا السياق في مارس 1997 شملت رؤساء 12 حزبا سياسيا فاعلا وكانت النتائج كما سترد في العنوان التالي.

الأحزاب والأزمة أسبابا وحلولا

في دراسة قمت بإعدادها في الفترة ما بين ديسمبر 1996 ومارس 1997 والتي شملت 12 رئيس حزب من الأحزاب التي اعتادت رئاسة الجمهورية على اعتبارها فاعلة والتي كانت تدعوها إلى جولاتها الحوارية الأكثر أهمية في تلك الفترة توصلت إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بأسباب الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر ودور الحوار في علاج بعض انعكاساتها السلبية وكذلك الحلول الممكن اعتمادها للوصول إلى نهاية لهذه الأزمة. الدراسة شملت (حسب الترتيب الأبجدي لمسؤولي رؤساء الأحزاب) كلا من خالد بن اسماعيل منسق الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (المحلولة بعد ذلك)، بوعلام بن حمودة الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري، عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة، أحمد خليل رئيس

www.arabcontext.com

الحزب الاجتماعي الحر (المحلول بعد ذلك)، الصديق دبايلي الأمين الوطني الأول لجبهة القوى الاشتراكية في ذلك الوقت، سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الهاشمي شريف منسق حركة التحدي (حلت وعوضت بالحركة الديمقراطية الاجتماعية)، محمد الشريف طالب رئيس الحزب الوطني للتضامن والتنمية، رضا مالك رئيس التحالف الوطني الجمهوري، عبد القادر مرباح رئيس الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (أصبحت تدعى التجمع الوطني الجمهوري) ومحفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم، هذه الدراسة احتوت على 3 محاور أولها كان أسباب ومظاهر الأزمة السياسية وثانيها تقييم الأحزاب لجولات الحوار وثالثها اقتراحاتها لحل الأزمة، ووجه خلال الفترة التي استغرقتها إلى المعنيين بالأمر 32 سؤالا أجابوا عليها.

وتتفق آراء 33.33٪ من الشخصيات المستجوبة على أن الأزمة أزمة ديمقراطية بينما يعتقد 25 ٪ أنها أزمة نظام، ويرى 16.66٪ أنها أزمة أشخاص و16.66٪ آخرون أنها أزمة عنف، وعن بداية هذه الأزمة يرى 58.33٪ من المعنيين بأنها انطلقت بعد الاستقلال مباشرة بينما يعتقد 25٪ أنها انفجرت بعد حوادث أكتوبر 1988 أو توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991 ويرى الـ 16.66٪ الباقون أنها ظهـرت بـعد وفاة بومدين في ديسمبر 1978 وهي أزمة تبقى الأولى من نوعها بالنسبة إلى 58.33٪ من الشخصيات بينما تبقى استمرارا لأزمات سابقة بالنسبة إلى 41.66٪ منهم.

وتتغذى الأزمة السياسية الحالية من عدم رغبة السلطة في إيجاد تسوية حقيقية للأزمة حسب 41.66٪ من مسؤولي الأحزاب المستشارة أو من عدم قدرة بعض الأطراف على إدانة العنف والقبول بالتيار الديمقراطي حسب 50٪ منهم أو من وجود مافيا تحول دون الوصول إلى حل حسب 8.33٪، ويعود استمرار العنف إلى الإقصاء الممارس على فئات واسعة من الشباب الجزائري حسب 50٪ من المعنيين وإلى دعمه من أطراف داخلية وخارجية حسب 41.66٪ منهم وإلى الجهل بالدين حسب 8.33٪، وعن أهداف الحوار المرجوة منه لا يؤمن السيد الهاشمي شريف وحده بأن للحوار أية أهداف إيجابية، ويعتبر أن هدفه الوحيد كان تبرئة الإرهابيين أو الفصل بين الإرهاب والأصولية، بينما يعتقد 25٪ من المعنيين أن المرجو من الحوار هو إعادة الاستقرار السياسي، ويرى 25٪ آخرون أن هذا الهدف هو العمل على توقيف العنف، ويعتقد 16.66٪ أنه تحقيق مصالحة وطنية، ويرى 16.66٪ أيضا أن ذلك الهدف هو توسيع قاعدة الحكم، بينما يعتقد 8.33٪ فقط أنه الحصول على حد أدنى من الإجماع، وهل حقق الحوار الوطني هذه الأهداف يعتقد 58.33٪ أنها لم تتحقق و45.45٪ أنها تحققت.

www.arabcontext.com

وعن المطالب التي تقدمت بها كل هذه الأحزاب جاء توسيع الحوار الوطني أولها ثم حلت بعده مطالب أخرى كتطهير الإدارة وفتح المجال السياسي والإعلامي وإجراء ندوة وطنية وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بينما شهدت جولات هذا الحوار مطالب أخرى من بعض الأحزاب فقط كإلغاء الأحزاب الدينية والفصل في إشكالية الهوية، ومن كل هذه المطالب يعتقد 41.66٪ أنه لم يتحقق أي مطلب بينما يرى 41.66٪ أن جزءا كبيرا قد تحقق، في وقت يحكم فيه 16.66٪ بأن جزءا ضئيلا فقط قدتم تحقيقه. وتبقى مسألة شكل الحوار غير مهمة بالنسبة إلى 33.33٪ بينما يفضل 41.66٪ الحوار الثنائي و25٪ الحوار متعدد الأطراف، ويرى كل المستجوبين أن الطرف الأكثر أهمية في الحوار يبقى الأحزاب السياسية في وقت لا ترى فيه بعض الأحزاب مانعا من إشراك شخصيات وطنية وجمعيات مدنية. وعن المبادئ الأكثر أهمية لحل الأزمة يأتي تكريس عقلية الحوار الجاد في أولى هذه المبادئ ويتبعه تحسين الأوضاع الاجتماعية واحترام الدستوروالقوانين، واستعادة ثقة المواطن. وعن كيفية إشراك المجتمع في إيجاد حل للأزمة فإن ذلك يتم عن طريق الانتخابات حسب 33.33٪ أو عن طريق تكوين الفرد على أسس مدنية حسب 25٪ أو على أسس تربية دينية حقيقية حسب 16.66٪ أو بتشجيع عمل النقابات والمنظمات المدنية حسب 25٪ أما عن الطرق المناسبة لإيقاف العنف، فإنها تبقى الاهتمام بالمسار التعددي الديمقراطي حسب 25٪ من الأحزاب المستجوبة وتحسيس الوضع الاجتماعي حسب 33.33٪ واعتماد الحوار أسلوبا للحل حسب 16.66٪ والتوعية بخطر هذا العنف حسب 25٪، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تحديد شكل الخارطة السياسية إلا وفق الانتخابات حسب 75٪ من مسؤولي الأحزاب المستجوبة أو البرامج الحزبية حسب 25٪ ، ويبقى أن من الأحزاب 33.33٪ ترى أن تطبيق القوانين هو وحده ما يسمح بتجنب أزمات مستقبلية بينما ترى 25٪ أن ما يسمح بذلك هو إقامة ديمقراطية حقيقية، بينما تبقى الحلول الأخرى عديدة مثل إنشاء مجلس تأسيسي أو إقامة دولة عصرية، ويبقى أن 16.66٪ من المستجوبين لا يعتقدون أن هنالك صيغة معينة لتجنب أية أزمة في المستقبل.

لماذا استقال الرئيس؟

لقد بدا واضحا أن الرئيس الذي وقف مدافعا عن وزيره المستشار الذي ثارت ضده حملة صحفية طويلة كان وراءها قسم نافذ من السلطة لم يرض كثيرا عن تدخل الرئاسة في شؤونه ولم يشأ لها أن تبقى مكبحا يوقف كل مساعي المركبات الأخرى للسلطة،

www.arabcontext.com

هذه الأخيرة التي ما هي إلا مجموعة من القوى المالية والسياسية والعسكرية والإدارية والتي وإن ساهم كل طرف فيها في استمرار السلطة فإنه لابد وأن لا يحدث تصادم بينها، بدا أن ذلك الرئيس الذي واجه هذه الحملة الصحفية في خطابه الذي ألقاه في 20 أوت 1998 مستنكرا إياها وطالبا إيقافها، كان غير ذلك الذي ألقى خطابا آخر في 13 سبتمبر من نفس العام يعلن فيه أنه سيقلص عهدته الرئاسية تاركا المجال للأطراف السياسية الأخرى لاختيار غيره من باب فتح الطريق أمام التداول السياسي.

وبدا واضحا أيضا أنه لم يكن من الشركاء السياسيين أي مقتنع بهذه الحجة التي برر بها الرئيس "استقالته المؤجلة" كما دعاها بعض الملاحظين، نتيجة للظروف السيئة التي عاشتها البلاد قبل فترة من هذا الخطاب والتي إنما انعكست بوضوح في خلافات جدية وحقيقية كانت موجودة بين فرقاء السلطة لترتسم على صفحات مختلف الجرائد الموالية أو المعادية لهذا الطرف أو ذاك بدل أن تجسدها أساليب أخرى معروفة في العالم الثالث كالاغتيالات والإنقلابات لكون هذه الأساليب مشبوهة تأتي على صاحبها بأسوء العواقب، في ظل أزمة داخلية جد مستفحلة تدعو إلى الالتهاب وضغوط خارجية كبيرة نتيجة للدعاية المضادة في الخارج التي يقودها كل خصوم السلطة من جهة وحلفائها المساومين من جهة أخرى، فلماذا هذا الخلاف ولماذا استقال الرئيس؟.

لنعرف كنه هذه المسألة علينا أن نعود إلى عدة أسباب موضوعية لكل الذي حدث، لقد اتضح أن السياسة التي انتهجها الوزير المستشار الذي أعطاه الرئيس كل ثقته وهو الجنرال محمد بتشين لم تنجح كثيرا في الوصول إلى الأهداف التي وضعتها في البداية، فملف الحوار مع الإسلاميين سياسيهم ومسلحهم الذي وضع على عاتق بتشين استرجع من بعد ذلك من طرف الجيش والمخابرات وأوكل لرموز هذين الطرفين الذين - وكما كنا قد أوضحنا سابقا - استطاعوا استغلاله للوصول إلى وضع أمني أكثر استقرارا منه في السابق، كما أن مشروع "التقويم المؤسساتي" الذي خطط له بتشين وتبناه زروال قوبل باحتجاجات الأحزاب السياسية الفاعلة التي انطلقت حين الاستفتاء على دستور نوفمبر 1996 وتواصلت عند إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي الذي أشيع أنه حزب الرئيس واستمرت حينما تم تنظيم الانتخابات التشريعية في جوان 1997 والمحلية في أكتوبر من نفس السنة وهي انتخابات قال عنها أغلبية مكوني الطبقة السياسية أنها مزورة.

من ناحية أخرى اصطدمت مصالح بعض رموز فريق الرئاسة مع مصالح بعض الفرقاء الآخرين للسلطة خاصة إذا تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية والتجارية وهو ما شجع هؤلاء الفرقاء على المشاركة في هذه الحرب الشعواء على الرئيس وحاشيته وهي حرب ساهم في إذكاء نارها كل من له مأخذ على هؤلاء، نضيف إلى ذلك مسألة

www.arabcontext.com

التداخل الواضح في الصلاحيات بين الرئاسة وبعض المكونات الأخرى للسلطة التي انزعجت من ذلك كثيرا، ولم يكن لفريق الرئاسة أن يستطيع مقاومة هذه الضغوط خاصة وأن السلطة الفعلية بشقيها وقفت ضده بالإضافة إلى عدم وجود حلفاء حقيقيين له سواء بين اللائكيين الذين طالما اشتكوا من قيام السلطة بضم الإسلاميين إلى حكومتها أو من الإسلاميين الذين إما أنهم وقعوا في حلف وهمي مزعوم مع الرئاسة دون أن يلمسوا ذلك في الواقع أو أبعدوا عنه تماما واعتبر ملفهم مطويا منذ سنوات أو تعرضوا لضغوط من فريق الرئاسة نفسه لإرغامهم على تغيير مواقفهم السياسية والعودة إلى الصف كما يقال، ولم يكن لهؤلاء الإسلاميين أن يدافعوا عن بتشين أو غيره وقد كان أول من حاول تحجيمهم وساعد على إضعافهم.

مسألة أخرى قد تكون دفعت الرئيس إلى إعلانه التخلي عن مهامه هي ليست سوى قناعته بعد السنوات التي قضاها على رأس هرم السلطة بأنه لم يكن مطلعا بما فيه الكفاية على الوضع العام للبلاد خاصة وأن التقارير التي كانت تقدمها له الأجهزة المرتبطة بالرئاسة لم تكن تلم فعلا بالوضع السياسي نتيجة لبعد أصحابها عن الواقع أو تخليهم عن واجباتهم الحقيقية راكضين وراء مكاسب سياسية وأوهام لا قاعدة لها تصب كلها في إرادة السيطرة على الساحة السياسية وبكل الوسائل ومن دون احترام للشركاء السياسيين الآخرين، وقد يكون مجيء الوفد الأممي الذي رأسه ماريو سواريس الرئيس البرتغالي السابق في صيف 1998 سببا آخر جعل الرئيس ينتبه إلى أن الكثير من المشاكل السياسية والأمنية ظلت مطروحة من دون حل لها. وهنا لابد أن نتساءل:

- كيف ستكون السياسة الرسمية المنتهجة لاحقا؟.
- كيف سيحل مشكل الاسلاميين وعلاقتهم بالسلطة؟.
- هل ستستمر حرب العصب المكونة للسلطة وإلى ماذا ستنتهي؟.
- هل ستنتصر إرادة ذلك الجزء النافذ من السلطة الفعلية الذي اقتنع بأن الحلول الاستئصالية لم تعد لها أية قيمة؟.
- أين موقع الشعب من كل هذا وهل تنتصر الديمقراطية على الواحدية؟.

www.arabcontext.com

في إنتظار ما سيفعله بوتفليقة :
هل ينجح في مافشل فيه سابقوه ؟

الواضح من المرحلة التي لحقت إعلان الرئيس زروال عن استقالته أن السلطة كانت تفكر فعلا في اختيارمرشح لها يمكن من خلاله الحفاظ على موقعها مع احداث تعديل في السياسة الأمنية والإقتصادية يمكن من خلاله اعادة الأمور إلى موضعها وكان لابد لذلك الرئيس أن يتمتع بميزات ثلاث :

ـ أن يبتعد عن كل شكل من أشكال التموقع الايديولوجي أو التموضع الفكري فلا يعرف عنه انتماء سابق لتيار سياسي متطرف ولا تعاطف مع اسلام سياسي أو علمانية متشددة .

ـ ألا يخشى منه على نظام الدولة فلا يعرف بميوله الإنقلابية ولا بطموحاته التوسعية على حساب الأجزاء الأخرى للسلطة .

ـ أن يتمتع بقبول لدى عامة الشعب وحتى خاصته إذا أمكن ذلك .

واعتمد ـ كما تقول مصادرنا ـ منطق اقصاء كل من لاتتوفر فيه هذه الشروط واقتنع صانعوا القرار باسم بوتفليقة بحماس أكبر من ذلك الذي كان لديهم سنة 1994 ، وكان لابد من فتح المجال لمنافسين أكبر حجما و أكثر مصداقية من أولئك الذين شاركوا في انتخابات نوفمبر 1995و كان ضروريا لكي يتم ذلك أن يقتنع هؤلاء بنزاهة هذه التجربة وهو ما عززته لديهم طموحات شخصية أقرب إلى الطمع السياسي الذي أكده المحيطون بهؤلاء ممن كانوا يقولون لكل مرشح أن الجيش من المستحيل أن يفضل مرشحا بذاته و أن الرئيس التزم والتزامه يعني كل أطراف السلطة .

ودخل الانتخابات ـ بعد فرز المجلس الدستوري ـ سبع مرشحين كان منهم ذوو الحجم الكبير و ذوو الحجم المتوسط وكذلك من لا وزن لهم وانسحب هؤلاء بعد أن تأكدت نية التزوير لأغلبهم في آخر لحظة بدل أن يتم ذلك في اللحظة المناسبة أي

www.arabcontext.com

بعد نهاية الحملة الانتخابية مباشرة، وأصبح من الصعب اقناع جزء كبير من الناخبين بحجة هؤلاء الذين كانوا يدعون الناس الى المشاركة الجماعية ثم أصبحوا يدعونهم إلى المقاطعة ولاحظ بعض المتتبعين أن من بين المنسحبين الستة شخص عرفوا فيه ولاءه المطلق للسلطة كان هو مقداد سيفي واعتقدوا أنه كان الطعم الذي تم من خلاله اصطياد باقي المرشحين فقال بعضهم بأن لقاء له مع جهات أمنية مطلعة كان لايقاعه في فخ دعوة غيره للانسحاب واتفق الجميع على أن دوره كان يشبه دور أبي موسى الاشعري أيام خلاف علي ومعاوية والذي نزع صاحبه عليا من الحكم كما ينزع خاتمه ليخرق صاحب معاوية الصحابي عمرو بن العاص اتفاقا مسبقا بينهما و يثبت ابن أبي سفيان خليفة كي تفهم العامة أن الاتفاق بين الطرفين وقع على ذلك، واعتبر هؤلاء المتتبعون أن خطوة الانسحاب كانت وحدها عاملا سهل على السلطة هذه العملية لضمان النصر لمرشحها دون مضايقة في ظل اجراءات ضيقت بها على نفسها كإعطاء المحاضر لممثلي المرشحين وغيرها .

وحصل بوتفليقة على ما انتظره الكثيرون بعد رضوخ حزب نحناح للأمر الواقع واختياره له فيما يشبه الغطاء السياسي الذي يعطي المصداقية لذلك الاختيار ويضيف نكهة الى الانتصار وأعلن بعد انتصاره أنه لن يتعامل الا مع الأطراف التي قبلت بترشيحه .

قال لي بوتفليقة خلال ندوة صحفية بعد انتخابه انه سيعمل على تفعيل الهدنة وانه سيسعى لاعطائها صبغة قانونية و أجابني عن مسألة إعادة العلاقات مع إيران بأن ذلك ليس مستبعدا شريطة عدم تدخل هذه الدولة في شؤون الجزائر الداخلية وقال أيضا أنه سيسعى لتحسين المستوى الاجتماعي للسكان و استنتجت من كل ذلك أن لهذا الرئيس أولويات أمنية قائمة على محاولة ضم كل الأطراف الممكنة للهدنة بمافيها حسان حطاب الذي تمارس عليه ضغوطات عسكرية (تضرب مواقعه يوميا بطائرات الهيليكوبتر) واعلامية (تتحدث الصحافة بشكل دوري عن هزائمه وانشقاقاته) لكي يقبل بالرضوخ لمبدأ الهدنة، و أولويات اقتصادية مرتبطة بفتح

www.arabcontext.com

الاستثمارات الخارجية وكسر كل حيطان البيروقراطية الادارية والاحتكارات المصلحية ولن ينتصر بوتفليقة في مواجهة كل هذه العوائق إلا إذا إستدرك أخطاء غيره فغلب روح الحكمة على تصرفاته وتعامل مع الخصم قبل الصديق و سمح لحرية التعبير و مبادئ الديمقراطية بالانتشار و اختار من الأشخاص من يتمتع بالحد الأدنى من المصداقية و الحد الأقصى من الكفاءة و رسم لنفسه برنامجا جامعا يقوم على فهم الحقائق من مصادرها بدل الاعتماد على تقارير المباركين و المصفقين و المنافقين، و حل هذه المشاكل وحده كفيل بإستعادة الجزائر لهيبتها الماضية كما يطمع إليه هذا الشخص .

والخلاصة هنا هي أن الخارطة السياسية ستتغير كثيرا عما كانت عليه منذ 1990 فالاسلاميون سيتموقعون في السلطة بشخص النهضة و حركة مجتمع السلم و المعارضة بشخص حركة الاصلاح وبقايا الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي قد تختار شخصا كأحمد طالب الإبراهيمي قائدا لها و العلمانيون سينقسمون بين أحزاب هزيلة قد يضيف غزالي اسما آخر لها لتنفجر أحزاب أخرى حال إختفاء قادتها كما هو حال جبهة القوى الإشتراكية وعودة الاستقرارلن تحدث ببساطة إلا إذا نسي الكل (سلطة ومعارضة) مصالحهم الشخصية و غلبوا مصلحة الشعب الذي يظل الأساس الأول و الأخير للديمقراطية .

www.arabcontext.com

قرماح

مراجعات لا بد منها للطبعة الثالثة من الكتاب
مشهد آخر للمأساة، فهل يكون الأخير
ثلاث سنوات بعد الطبعة الاولى، وثلاث سنوات من حكم بوتفليقة
من البركان الأخضر الى البركان الأصفر

تشرين الاول (اكتوبر)
مشهد آخر للمأساة، فهل يكون الاخير

جلس الدركي يحقق في الواقعة التي جاءت بشاب لم يتجاوز العشرين الى مكتبه هو وشابين آخرين، كان محمد ماسنيسا قرماح يؤكد في كل مرة وصديقيه بأن اعتقاله كان ظلما وأن في الامر شيئا لا يفهمه، كانت القصة كما يبدو أن أصدقاء الشاب القبائلي رووها (كان لا بد يحلم بمستقبل واعد أجهضته رصاصات طائشة كما قيل بعد ذلك) تتلخص في عبارات بسيطة ولكن موحية بأمر يدعو الى الاستغراب رجل يدخل حينًا مع صديق له في سيارة فارهة، يحاول التحرش بأبناء الحي او ربما ببناته فنتصدى له رافضين تلك «الحقرة» التي حاول أن يمارسها علينا يذهب متوعدا مهددا بعودته مخفورا وموحيا بأنه اذا لم يكن شخصا مهما فان له بلا شك قريباً صاحب نفوذ، يعود مع رهط من رجال الدرك، ويقودون محمد ماسنيسا وصاحبيه الى المخفر.

قيل أن الرصاصات التي قتلت قُرماح هي رصاصات طائشة نجمت عن سقوط رشاش الدركي الذي اتهم بعد ذلك بالقتل غير العمدي وأحيل الى المحكمة العسكرية، ولم يتوقع أحد أن يفتح جرح قُرماح القاتل جروح كل الجزائريين وأولهم أبناء منطقة القبائل حتى تستمر الفوضى في هذه المنطقة (الثائرة أهلها ضد الظلم منذ الأزل) سنة وقد تستمر سنوات تحترق الجزائر فيها باسم اللغة كما احترقت باسم الدين، وأصحاب الفساد وحدهم المستفيدون.

www.arabcontext.com

أقر بأنني لم أندم كثيرا على ما فعلته يوم الجمعة ١٦ أفريل (نيسان) حين أصررت رغم كل شيء على طرح ما يقارب العشرة أسئلة بشكل متفرق على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الندوة الصحافية التي عقدها يوما بعد انتخابه كما أشرت في الطبعات الماضية، والحال أن الندوة الصحفية هي الشكل الوحيد الذي يستطيع الصحفي اذا كان جزائريا أن ينفذ من خلاله الى اجابات موحية للرئيس من خلال استخدام مصطلحاته ومعانيه التي يريدها أن تقع وقوع الماء على الصخر فتحدث رد فعل قد يسمح بقراءة نوايا الرئيس الذي لم يعد اليوم جديدا، ذلك أنه ليس هنالك صحفي جزائري واحد استجوب الرئيس في حوار صحفي منشور واحد ولعل من الغرابة القول أن كل من «حظيوا» باستجواب بوتفليقة كانوا مراسلين لصحف وقنوات اذاعية وتلفزة أجنبية وكانوا كلهم غير جزائريين ولا أجد استثناء واحدا منذ انتخاب الرجل رئيسا، وعلى كل فقد كانت اللقاءات الصحفية العامة التي عقدها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فرصة جيدة لي لكي أغتنم الاستثناء الحادث فيها كي أحصل على اجابات تجعلني قادرا على رسم خارطة نفسية وسياسية لشخص الرئيس الذي لم تسمح لي لقاءاتي الشخصية القليلة به قبل وبعد توليه الرئاسة بتكوينها، ولعل من المفيد القول أن بوتفليقة على غموض شخصيته بعد انطواء دام مع سنة يظل في عصر المعلوماتية غير قادر على اخفاء معالم تلك الـ .... على أصدقائه او على أعدائه وكذلك على المحايدين وأنا أعتبر نفسي من الفئة الثالثة.

بعينيه الخضراوتين اللتان تشعان ذكاء وحذرا في ذات الوقت، وبقدرته المشهود لها على الحديث بفصاحة بلغتين، جعل بوتفليقة الحالمين من الجزائريين ومن غيرهم يعتقدون بأن عصره هو عصر الاصلاح الجذري للوضع في البلاد، وعلى أنني لم أكنّ أعتقد ذلك يوما لا شكا في الرجل ولا في نيته او قدراته بل ايمانا بأن القضية ليست قضية شخص بقدر ما هي قضية

www.arabcontext.com

فريق يؤسس له منطلقا فكريا يقود به البلاد وان كان يرمز الى هذا الفريق بشخص او اكثر، على ذلك فقد كنت ارجو أن يدفع الرجل عجلة الاصلاح قليلا الى الامام فيسجل التاريخ انه بذل جهدا على الاقل، لكن الامر لم يكن كذلك بالتحديد ما جعل خصوم بوتفليقة يعلنون أن الرجل تمادى في تزكية الوضع القائم فجعل الامور اكثر سوءا وجعل كثيرا من المحايدين يخلصون الى أن الوضع كان يمكن أن يكون اكثر اشراقا لو عمل بوتفليقة على ضم الكفاءات الفكرية والسياسية الى صفه، أما وقد كرس ذات المبادئ التي عمل على ترسيخها أسلافه فلا أمل بأن يكون وجوده فاعلا في شيء واذا كان ذكر مواقف الخصوم او المحايدين ضرورة فان الزمان أثبت أن أصدقاء بوتفليقة نفسه ابتعدوا عنه او أبعدوا، كما أن جزءا منهم لزم الصمت احتراما له ووفاء أما الانتهازيون فلا يحق أن يسموا أصدقاء. ولنكن منصفين فنسأل أنفسنا ماذا حقق بوتفليقة وماذا لم يحقق؟ ولكي لا نميع حسنات الرجل وهي أقل بكثير من أخطائه كان لا بد أن نبدأ بالسقطات لكثرتها ثم ننتقل الى الحسنات فنعطيها حجمها الحقيقي دون تضخيم مدعاتُه نزعة التملق او بخس سببُه الحقد وليس في قلبي لبوتفليقة شيء من هذين، قد تكون أهم سقطات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ما قام به من تكريس لأوضاع التسير التقليدي البارد عديم الروح، فهو على ابقائه لكوادر لم تقدم ولم تؤخر في شيء يوما ما فانه قام باستخدام أشخاص آخرين ابعد بعضهم بعد غضب شعبي عارم استخدم حقا للاطاحة بهم ولكنه كان غضبا حقيقيا لا مفتعل. وحال هذه الفئة أنها كالعربات الصدئة التي كانت دائما ومنذ سنوات طويلة عبئا كبيرا على صاحبها تكلفه الكثير من الوقود ومن قطع الغيار، وماضيهم يشهد بأنهم كانوا دائمون يستمدون من الخطابات الديماغوجية والقوالب الجاهزة مبررا لوجودهم ويقصون كل الكفاءات الشابة ما عدا تلك التي تخدمهم خدمة العبد لسيده او الخصي لمولاه.

والحقيقة أن بوتفليقة لم يحط نفسه برهط من العاجزين سياسيا ممن اقترن الفشل بهم واقترنوا به فحسب، فهو كذلك جعل من الدولة بلا خجل قبلة لفئة اخرى أبعدت تقريبا لنفس السبب الاول وهو استمرارها في التدمير

www.arabcontext.com

الكامل لهياكل الدولة (وان كان الامر أحيانا استخدم حجة لتصفية حسابات سياسية)، غير أن هذه الفئة أصغر سنا مما يمكن أن يصطلح عليه «بشيوخ الشباب»، وهؤلاء الذين التقى بوتفليقة بعضهم في بيته في أعالي العاصمة او في دول اوروبية كسويسرا او عربية كامارة دبي وامارة ابوظبي وغيرها كانوا على العموم يبحثون عن أي فرصة للعودة الى السلطة اما لاستعادة المجد الغابر والنفوذ الذي كانوا يملكونه او لتصفية حساباتهم مع من أقصاهم.

وجد بوتفليقة نفسه أسيرا لفئتين لا تريد له اغضابا ولا تريد للوضع أن يتغير من منطلق أن منطقها ومنطق السلطة القائمة واحد: انه منطق البحث عن كيفية البقاء داخل مراكز التأثير وهو منطق لا يحتاج الى كثير عناء وهو يتطلب شيئين اثنين: الحضور المنتظم الى المكاتب ومغادرتها في الساعات المطلوبة وأحيانا التطوع بساعات اضافية لا يهم فيها أن يكون العمل ذا قيمة بقدر ما يهم أن الرئيس يشعر بوجود «موظفيه»، وكذلك الموافقة الدائمة على ما يقول بوتفليقة من غير معارضة شكلية او جوهرية ولا بأس اذا أضيف للطبخة شيء من ملح النفاق وفلفل التملق ومرق الشعارات الديماغوجية الجوفاء.

أرهق السيد بوتفليقة اقتصاد البلاد بما فعله من جعله من المستشارين السابقين لهيئات العولمة الامريكية أوصياء على الاقتصاد كما أرهق السياسة باحيائه موتى المناصب من قبورهم واعادتهم اليها بل وتمسكه ببقائهم فيها رغم كل الاقوال والافعال التي أكدت أنهم لا يستحقون ما حصلوا عليه من نعم سياسية، لم يستفد رئيس الجمهورية كثيرا من الانعاش الاقتصادي الذي حدث في البلاد والذي أدخل للخزينة خلال السنوات الثلاثة التي حكم فيها ما يزيد عن العشرة ملايين دولار فائضا عن الاعتيادي من الميزانية (يقول البعض انها عشرون مليار دولار والله أعلم خير عبارة تستخدم حين يعجز الانسان عن معرفة الحقيقة عن اقتصاد بلد تظل مسائله المالية والسياسية من الاسرار التي من دخل بوابتها كان مفقودا ومن خرج منها كان مولودا من جديد).

لم يواجه بوتفليقة قيادة الجيش والاستخبارات بواقع سياسي جديد

www.arabcontext.com

يسمح له ولهم بالاعداد لوضع اكثر استقرارا في المستقبل، ودخل في لعبة النظام القائم من حيث أنه فضل تأجيل المشاكل الحقيقية للبلاد والتفرغ لدراسة العوارض من الاشياء، لم يقتنع الرئيس بأن الأولوية لم تعد في استعادة المجد الدبلوماسي الغابر بالسفرات الكثيرة والخطب الرنانة، وأن أسفاره تلك لم تكن لتفيد الوطن في شيء في وقت تغيرت فيه الموازين فلم تعد الجزائر تتسع لسياسة تأليف القلوب ومحاولة اتخاذ دور دولي لبلد يعاني من أزمة حقيقية يستدعي فيها أي تفكير جدي في اعادة سمعة الجزائر الى وضعها حل تلك الازمة، وبدل أن يتجه الرئيس الى علاج الامر بمصارحة أصحاب القرار الذين يشاركونه السلطة بضرورة ايقاف الفساد وغلق الجيوب السرية التي تستنزف أموال البترول بدأ يلقي اللوم على ذلك الشعب المبذر الكسول الذي لا يرضى بقضاء الله وقدره.

كانت معالجة الرئيس لعدة مسائل هو وبعض وزرائه معالجة استفزازية عجز فيها الرجل عن ايقاف رؤوس الازمة عند حدودهم فاتجه الى الشعب يلقي عليه اللوم، حتى أنه قال لمرأة سألته عن ابنها المفقود: «انه ليس في جيبي»، وكان عجزه عن حل مشاكل الديمقراطية وغياب الرقابة على ميزانية الدولة قد جعله يتجه الى مسائل ظنها أسهل مراسا كالمنظومة التربوية وقانون الاسرة المستمد جزء منه من الشريعة غير أن ما اتضح هو أن الرئيس بدل أن يجد من المستضعفين قبولا غير مشروط وجد الامور أصعب بكثير مما كان يتصور، وبذلك فهو لم يحصل على ثقة الشعب مثلما لم يحصل على ثقة أصحاب القرار، وهو أمر كان يؤسف له لما كان للرجل من قدرة على تجاوز كثير من العقبات في ظل صحف كثيرة اجتمعت لصالحه، ولكن هل كل الصدف كانت كذلك وهل الرجل كان كله خطايا حتى انه ليس في ما فعله او قاله خلال السنوات الثلاثة الماضية شيء واحد سليم.

من حسنات الرجل أنه كان الرئيس الاكثر ثقافة منذ عهد الرئيس هواري بومدين فهو على تحكمه في اللغتين العربية والفرنسية ألمّ خلال سنوات المنفى العشرين التي بقيها خارج البلاد بجملة من المسائل الثقافية والسياسية حرصا منه على ألا يتجاوزه الزمن كثيرا، وهو كذلك قادر على

www.arabcontext.com

ابلاغ أفكاره الى من يريد بفصاحة يحسد عليها وقادر على التأثير في مستمعيه بسحر لا بد من تمتعهُ موهبة الهية، لبوتفليقة حدس سياسي عجيب كان سيساعده حقا على أخذ الامور مأخذها لولا تلك التراكمات النفسية التي سببها له اضطهاده من زملائه في السلطة بعد بداية الثمانينيات ولولا انعزاله خلال فترة المنفى الاختياري وابتعاده عن فهم الواقع الجزائري الجديد الذي لا بد تجاوزه بمراحل.

كانت لبوتفليقة الشجاعة أن يتبنى مشروع التفاهم مع الجيش الاسلامي للانقاذ أحد أطهر جماعات العنف السياسي كفّا وأنقاها داخلة، وهو بذلك جنب الجزائريين خسائر اضافية في الارواح (من المرير أن عدد القتلى وان انخفض كثيرا عما كان عليه سابقا فانه يقدر بالعشرات اسبوعيا، غير أن الوضع كان يمكن أن يكون أسوء). كما انه بذلك تخطى العقبة التي وضعها الرئيس السابق اليامين زروال الذي استقال بعد خلافات عميقة مع قيادة الجيش كان منها خلافه حول الهدنة المبرمة مع التنظيم الاسلامي السابق، وهو أمر تبناه بوتفليقة وان لم يوفق فعلا في استغلاله استغلالا سياسيا حقيقيا لحل الازمة نهائيا وتشجيع أنصار العنف على التخلي عنه.

يحاول بوتفليقة أن يتخذ له مكانا وسطا بين العلمانيين والاسلاميين ولو كان للرجل مستشارون مؤهلون لساعدوه حقا على اتخاذ ذلك الموقع لمصلحة الوطن الذي لا بد أن يتحمل الجميع، ويسعى دائما الى المزاوجة بين الثقافة العربية الاسلامية وتلك الغربية الاوروبية وهو أمر جيد لولا المبالغة أحيانا في تقمص هذا الدور او ذاك، وقد يكون الرئيس فشل خلال سنوات حكمه الثلاثة في ادارة الازمة لأنه لم يتحلَ بروح المغامرة التي لها وحدها الطريق الاول لاجبار كل الاطراف على التنازل من أجل مصلحة الوطن غير أن هذه المغامرة كان لا بد أن تكون محسوبة من أجل الا تتحول الى أداة تدمير لوحدة الشعب الجزائري، ولكن يبدو أن بوتفليقة كان يملك حسابات اخرى جعلت الامور تسير مسارا آخر وجعلت من رجل به سمات العبقرية يفشل في تحقيق ما ينجح فيه رجال ذكاؤهم أقل من عادي لكنهم محاطون بكتائب من المستشارين وفلول من الناصحين.

www.arabcontext.com

رفعت المظاهرات المؤيدة للحركة البربرية في سابقة نادرة تكررت مرات قليلة داخل الجزائر وان كان حدوثها طبيعيا في فرنسا وبتشجيع من جماعات ذات مصالح هناك أعلاما صفراء قيل انها هي أعلام التيار البربري التي يفكر الاكثر تطرفا داخله في اقرارها بديلا عن النجمة والهلال حال اقرار الحكم الذاتي لدولة تيزي وزو وبجاية وتوابعها، وذكرت تلك الاعلام الموشاة بحرف امازيغي كل من رآها بتلك الاعلام الخضراء التي كانت الشهادتان (لا اله الا الله محمد رسول الله) تتوسطها خلال مظاهرات الاسلاميين وان لم يقل أحد منهم انه يريدها بديلة عن العلم الجزائري، وبدا أن الذين قالوا قبل سنوات بأن ما تعيشه الجزائر مؤامرة حقيقة لم يخطؤوا أبدا، فهؤلاء أنفسهم تنبؤوا بأن المعركة القادمة لن تكون معركة الدين بل ستكون معركة اللغة.

لا شك أن القضية الامازيغية كما يحلو لأنصارها أن يدعوها به تحمل من نقيضي العفوية والاستغلال كليهما، ذلك أن القضية ظهرت أصلا كما يعرف المنصفون بتشجيع من الاستعمار الفرنسي الذي سعى دائما الى اتخاذها حصان طراودة يتسلل من خلاله الى هويات الجزائريين الحقيقية فيمزقها وهي هويات تركبت تاريخا من الشقين الامازيغي الشمال افريقي المتأثر أحيانا بمختلف الجيران المحيطين بالجزائر التاريخية سواء كان هؤلاء من فينيقي لبنان او من عرب الجزيرة او من فراعنة مصر وكذلك كان آخرون منهم من جنوب اوروبا ايطاليين او فرنسيين او اسبان، وكان الصراع الحقيقي الاول عندما أنشأت السلطات الفرنسية الاكاديمية البربرية في باريس صراعا بين التيار الوطني المشبع بعلمانية معتدلة (كان يقوده مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، وكان مناضلو تلك الحركة قد تلقوا تعليمات واضحة بمحاربة ذلك التيار قبل أن تتشكل للاسلاميين أية قوة سياسية حقيقية في الجزائر وكانت تلك بداية الانحراف الحقيقي.

بدأ أبناء منطقة القبائل من النخبة الثقافية على الارجح يشعرون بنوع من

www.arabcontext.com

الحصار الذي يمارسه عليهم بعض أبناء بلدهم ممن كان بعضهم أمازيغ (شاوية او كتاميين او غيرهم)، وعزز ذلك الشعور كل من الشيطنة التي مورست على التيار البربري بتخوينه احيانا وبتجهيله احيانا اخرى وكذلك العزلة الجهوية التي خلقها الطرفان فأصبح هذا عربيا والآخر قبائليا والثالث مزابيا الى غيرها، ونجحت الثورة بوسائل بعضها معقول وبعضها غير معقول في رأب الصدع مؤقتا بين مختلف الهويات التي كانت تشكل الانتماء الجزائري الذي كان يمكن أن ينجح في اتخاذ شكل تاريخي له يشبه أنموذج الولايات المتحدة الامريكية او أنموذج المملكة البريطانية او البلجيكية، غير أن الدكتاتورية التي أجهضت آمال الشعب المغرق في أحلامه بالحرية جعلت من عوامل الثراء الثقافي سببا أول للهدم بتواطؤ من المستعمر السابق الذي اتخذ له دورا قذرا حاول من خلاله أن يبرهن على أن الجزائريين لا يستطيعون أن يقيموا دولة وأن انفصالهم عن فرنسا كان غباء منهم، وكذلك بتواطئ من السلطة الجزائرية التي عززت الفرقة بين الجزائريين أحيانا ونصرت فئة منهم دون فئة وكان ذلك ممكن المعالجة في البداية حين كانت الحياة بسيطة سهلة، أما وقد تعقدت شؤون ادارة الدولة فقد اتخذ الامر شكلاً آخر.

كانت أحداث ربيع ١٩٨٠ التي فجرها منع الادارة الجزائرية لمولود معمري لالقاء محاضرة حول القضية البربرية قد طرحت ألف تساؤل اختلط فيه الشعور اللغوي بذلك السياسي بالانتماء الاديولوجي وبالعقلية المخابراتية، قيل أن الامين العام لوزارة الدفاع العقيد قاصدي مرباح (الذي يبدو وأنه كان مقدما آنذاك) وهو قائد سابق لجهاز المخابرات من منطقة القبائل (اسمه الحقيقي عبد الله خالق وقد استمر في منصبه عقدين من الزمن دون منازع في جهاز المخابرات العامة) كان وراء تلك الحركة انتقاما من رفض الرئيس الشاذلي بن جديد تعيينه وزيرا للدفاع رغم أنه كان يعتقد أنه هو من جاء به، وقيل أن لجبهة القوى الاشتراكية التي كان يقودها حسين آيت احمد وكان سعيد سعدي عضوا فيها اعتقل خلال الاحداث كانت وراء ما جرى، وقيل الكثير لكن الحاصل هو أن أزمة منطقة القبائل كانت كأزمة

www.arabcontext.com

الاسلاميين التي حدثت كذلك في بداية الثمانينيات نتيجة طبيعية لغياب الديمقراطية والقمع الذي لم يتحمل الشعب الجزائري أن يكون وراءه أبناؤه بعد أن خرج الاستعمار، وتشاء هكذا الصدف أن تعود المعادلة بصيغتيها (الاسلام السياسي والامازيغية العلمانية) لتطرح نفسها بعد عقد من الزمن وبنفس الوجوه تقريبا فعبد القادر حشاني هو عبد القادر حشاني اليوم وسعيد سعدي هو سعيد سعدي اليوم.

التقيت سعدي أكثر من مرة ولساعات طويلة ووجدت فيه رجلا قادرا حقيقة على الاقتناع بالافكار المنطقية كما وجدت ذات الشيء عندما التقيت الشهيد عبد القادر حشاني الذي قتل بعد صدور الكتاب بفترة لم تكن طويلة (وها أنا في الطبعة الثالثة للكتاب أترحم عليه بعد أن كنت أذكره في الطبعتين السابقتين كشاهد حي على الاحداث)، ووجدت من المحيطين بالرجلين (سعدي وحشاني) كثيرا من المنافقين الذين ابتعدوا عنهما في ساعة الحزم والمتطرفين الذين دفعاهما على كثرتهم الى اتخاذ مواقف لم يكونا مقتنعين بها تماما.

لعبت الأجهزة الامنية شمال البحر المتوسط وجنوبه دورا سيئا في استغلال القضية الامازيغية لصالح منافعها ودون أن تفكر في مصلحة الجزائريين بل انها سعت فعلا الى القضاء على هوية اسمها الهوية الجزائرية، وخرجت الجزائر من محنة ١٩٩١ مرهقة دون أن تستفيد شيئا من قتلى يعدون بمئات الآلاف فوجدت نفسها أمام محنة اخرى أسوء بكثير سوف تقضي على الباقي (ما عدا باقي الاراضي السويسرية بلا شك فهي ملاذ المتنفذين كما يعتقدون عندما تحترق الجزائر)، وكان من غير الصدفة أن تنطلق الشرارة الاولى من الصراع عندما امتد الخلاف بين المصالح الامريكية والفرنسية في الجزائر على البترول (فكر بعض موالي المصالح الامريكية ببيع بعض حصص شركة سونطراك للامريكان فعاقبهم الفرنسيون) مثلما كان من غير الصدفة أن يزيد الحريق اشتعالا عندما بدأ النفوذ الفرنسي يشتد أكثر في نهاية الثمانينيات فكان لا بد من ردة فعل امريكية، غير أن الثابت في كل هذه المؤامرات هو ان كثيرا من الامور ما

www.arabcontext.com

كانت لتحصل لولا ذلك التشنج من نظام قام على الديكتاتورية والعنف واستحكمت أطرافه بالرشوة والفساد، وكل ذلك كان له ما له من وقعه.

قلت للجنرال خالد نزار وزير الدفاع السابق حين سألني في بيته عن الفرق بين توقيف المسار الانتخابي وعدمه أن ذلك أعطى للعنف مصداقية اكثر، ونصحت أحد أقرب مستشاري بوتفليقة اليه بالاتجاه الى حل سياسي لأزمة القبائل بدل العمل على البحث عن قوى خفية للتفاوض، لكن يبدو وأن الامور تتخذ مسار آخر هو مسار نظام يبحث عن بقائه لا اكثر ولا أقل.

لندن 8 مايو 2002

www.arabcontext.com

الفهرس

www.arabcontext.com

www.arabcontext.com

www.arabcontext.com

اعتمد المؤلف في هذه الدراسة على مجموعة من الشهادات التي خصته بها مجموعة من الشخصيات السياسية والعسكرية بالإضافة إلى كم كبير من الوثائق المكتوبة والمرئية والمسموعة وكان أصحاب هذه الشهادات (بالترتيب الأبجدي) :

1 – أحمد طالب الإبراهيمي
2 – ميلود ابراهيمي
3 – عبد العزيز بلخادم
4 – العربي بلخير
5 – عبد السلام بلعيد
6 – الشريف بلقاسم
7 – خالد بن اسماعيل
8 – الطاهر بن بعيبش
9 – عبد المالك بن حبيلس
10 – بوعلام بن حمودة
11 – علي بن فليس
12 – رشيد بن يلس
13 – عبد القادر بوخمخم
14 – مصطفى بوشاشي
15 – فتيحة بوضياف
16 – نور الدين بوكروح
17 – عبد الله جاب الله
18 – عبد القادر حشاني
19 – مولود حمروش
20 – محمد الشريف خروبي
21 – أحمد خليل
22 – الصديق دبايلي
23 – عبد السلام علي راشدي
24 – الهاشمي سحنوني
25 – سعيد سعدي
26 – محمد طالب الشريف
27 – الهاشمي الشريف
28 – علي يحي عبد النور
29 – مجذوب لكحل عياط
30 – بوعبد الله غلام الله
31 – كمال قمازي
32 – قاسم كبير
33 – محمد كرار
34 – الهادي لخذيري
35 – ياسين لوكال
36 – رضا مالك
37 – أحمد مراني
38 – عبد القادر مرباح
39 – بشير مشري
40 – محفوظ نحناح
41 – علي هارون

بالاضافة إلى أوساط عسكرية مطلعة

www.arabcontext.com